



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق
للمدة (2004-2020)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها

عباس جواد احمد كشمش

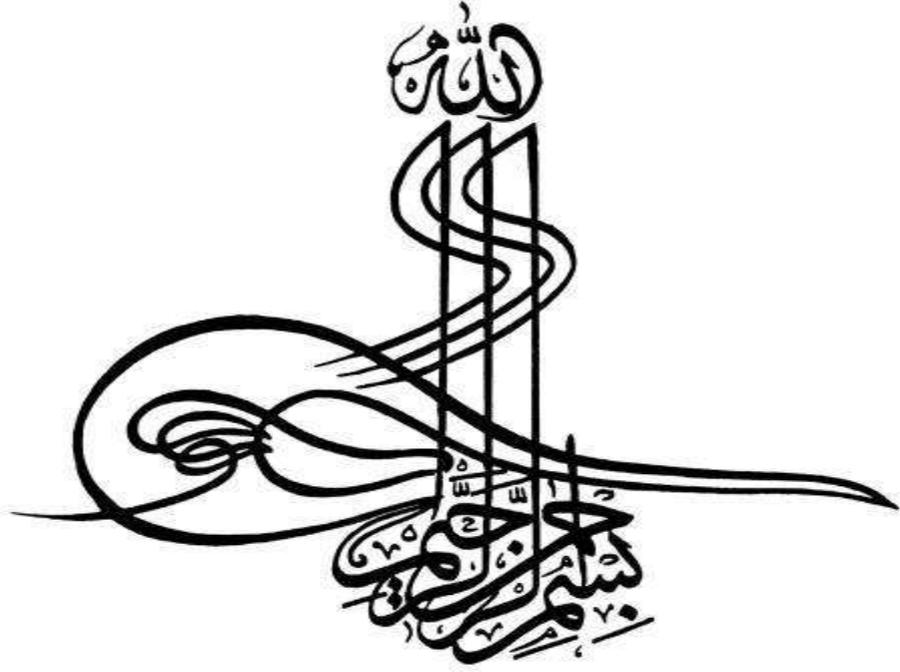
بإشراف

الاستاذ الدكتور

حيدر حسين احمد محمد آل طعمه

1443 هـ

2022م



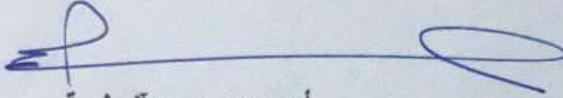
قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية (32)

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد الرسالة الموسومة (تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)) والتي تقدم بها الطالب "عباس جواد احمد" قد أعدت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

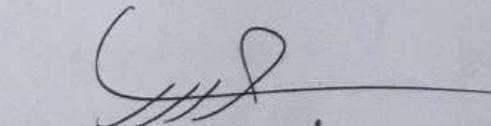


أ. د حيدر حسين آل طعمة

التاريخ: 2022 / 2 /

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على توصية الاستاذ المشرف، أرشح الرسالة للمناقشة.



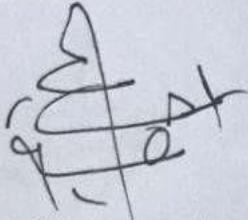
أ. د صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ: 2022 / 2 /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (تحليل أثر
الافتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-
2020) والمقدمة من قبل الطالب "عباس جواد احمد" وناقشنا الطالب في
محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم
الاقتصادية.



أ.م. د احمد محمد العكدي

عضواً

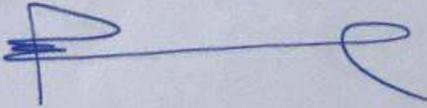
2022 / 2 /



أ.د مناضل عباس الجواري

رئيساً

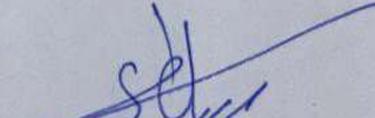
2022 / 2 /



أ.د حيدر حسين آل طعمة

عضواً ومشرفاً

2022 / 2 /



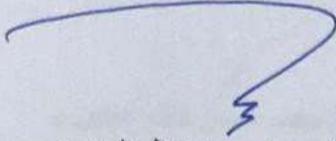
أ.م. د سلطان جاسم النصراوي

عضواً

2022 / 2 /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير للطالب "عباس جواد احمد" الموسومة بـ (تحليل أثر الاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)) ارشح هذه الرسالة للمناقشة.



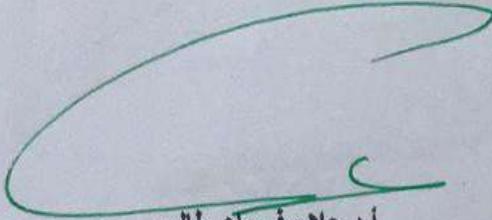
أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صديق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.



أ.د. علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

2022 / 3 / 1

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعنتني حتى صرت كبيراً

(أمي الغالية)، حفظها الله.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات

والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون

لي

أُهدي إليكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

داعياً المولى - عز وجل - أن يُطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين، وبعد . . .

فإنني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل
بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه المدة،
وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور/ حيدر
حسين آل طعمه على ما أسداه الي من نصائح وارشادات كانت
بمثابة النبراس المنير في كل خطواتي . كما أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام
للسادة الأفاضل في لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة
الرسالة وعلى ما أبدوه من ملاحظات قيمة بما يثري الرسالة . كما ان
شكري موجه لإدارة كلية الإدارة والاقتصاد وبالخصوص اساتذتي الافاضل
في قسم الاقتصاد على ارشاداتهم القيمة طوال فترة الدراسة .

الباحث

على مدار العقود الاربعة الماضية بقي الاقتراض العام، بشقيه الداخلي والخارجي، بعيدا في توجهاته عن فلسفة الاقتراض من اجل الاستثمار لتحقيق التنمية والبناء والاعمار نتيجة لسوء ادارة الملف الاقتصادي. ولم تشكل القروض التنموية المرتبطة بمشاريع الدولة الاستثمارية أكثر من (10%) من اجمالي الديون السيادية العراقية. واستمر العراق بالاعتماد على الايرادات النفطية في تسديد الديون الاستهلاكية غير المنتجة، مما ضيع على البلد عقوداً من التنمية والازدهار ومليارات من الدولارات النفطية. ويزداد المأزق المالي حرجة مع اتساع النفقات العامة خارج حدود الامكانية المالية للبلد بسبب الممارسات الحكومية والتشريعات البرلمانية التي لم تراعى الجنبه المالية عند التخطيط والتشريع، بل اعتادت الحكومات السابقة على ضغط النفقات الاستثمارية او اللجوء الى الاقتراض العام في حال لم تستوعب الايرادات النفطية اجمالي النفقات العامة. مما فاقم من مخاطر انكشاف الاقتصاد والموازنة على الايرادات النفطية من جهة والاقتراض العام من جهة اخرى. يحاول البحث تحليل تأثير الاقتراض العام، بشقيه الداخلي والخارجي، على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2004-2020) من خلال تتبع اتجاهات تطور العلاقة بين الاقتراض العام والنمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والاستثمار واسعار الصرف خلال المدة المذكورة. وتمت الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة (نموذج الانحدار الخطي للإبطاء الموزع ARDL) لاختبار العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين المتغيرات المذكورة. وقد خلصت النتائج الى تباين آثار الدين العام الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار واسعار الصرف خلال الامد القصير والطويل، نظرا لارتباط معظم المتغيرات المدروسة بشكل مباشر أو غير مباشر بتحركات اسعار النفط في الاسواق العالمية. وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
48-5	الفصل اول// الإطار النظري للاقتراض العام وآثاره الاقتصادية
6	تمهيد
7	المبحث الأول / هيكل ومفهوم القرض العام
7	المطلب الأول: مفهوم القرض العام
11	المطلب الثاني: هيكل القرض العام
15	المطلب الثالث: مبررات الاقتراض العام
17	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للقرض العام
25	المبحث الثاني/ الآثار الاقتصادية للاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
25	المطلب الأول: أثر القروض العامة في النمو الاقتصادي
36	المطلب الثاني: تأثير القرض العام في التضخم
41	المطلب الثالث: تأثير الاقتراض العام في الاستثمار
46	المطلب الرابع: تأثير القرض العام في سعر الصرف
106-49	الفصل الثاني// اتجاه الدين العام وتأثيره في الاقتصاد العراقي
50	تمهيد
51	المبحث الاول/ تطورات الدين العام في العراق
51	المطلب الاول: نشأة وتطور الدين العام في العراق
59	المطلب الثاني: تطور الدين الداخلي في العراق
65	المطلب الثالث: تطور الدين الخارجي في العراق
73	المبحث الثاني/ العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق
73	المطلب الاول: العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق
83	المطلب الثاني: العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق

92	المطلب الثالث: العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق
99	المطلب الرابع: العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف
149-107	الفصل الثالث// قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق
108	تمهيد
109	المبحث الأول/ الإطار النظري للنموذج القياسي
109	المطلب الأول: مفهوم السلاسل الزمنية
113	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
115	المطلب الثالث: التكامل المشترك
115	المطلب الرابع: اختبارات جودة النموذج
116	المطلب الخامس: المشاكل القياسية للنموذج
117	المطلب السادس: توصيف النموذج
120	المبحث الثاني/ قياس العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق
120	المطلب الأول: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
122	المطلب الثاني: نتائج اختبار العلاقة بين الدين العام والمتغيرات الاقتصادية في العراق
151	الاستنتاجات
154	التوصيات
156	المصادر
164	الملاحق

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
56	تطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2020)	1
76	الدين الداخلي والخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)	2

86	الدين الداخلي والخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)	3
95	الدين الداخلي والخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020)	4
103	الدين الداخلي والخارجي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)	5
124	اختبار (ADF) و (PP) للمستوى والفروق الاولى	6
126	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة الناتج المحلي	7
127	نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج المحلي	8
128	نتائج تقدير النموذج قصير الاجل لدالة الناتج المحلي	9
129	نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة الناتج المحلي	10
131	الارتباط الذاتي للبواقي لدالة الناتج المحلي	11
131	اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة الناتج المحلي	12
132	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة التضخم	13
133	نتائج اختبار الحدود لدالة التضخم	14
134	نتائج تقدير النموذج قصير الاجل لدالة التضخم	15
135	نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة التضخم	16
137	الارتباط الذاتي للبواقي لدالة التضخم	17
138	اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة التضخم	18
139	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة الاستثمار	19
140	نتائج اختبار الحدود لدالة الاستثمار	20
141	نتائج تقدير النموذج قصير الاجل لدالة الاستثمار	21
142	نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة الاستثمار	22
145	الارتباط الذاتي للبواقي لدالة الاستثمار	23
145	اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة الاستثمار	24
146	نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة سعر الصرف	25
147	نتائج اختبار الحدود لدالة سعر الصرف	26
148	نتائج تقدير النموذج قصير الاجل لدالة سعر الصرف	27
149	نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة سعر الصرف	28

152	الارتباط الذاتي للبواقي لدالة سعر الصرف	29
152	اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة سعر الصرف	30

فهرست المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	ت
129	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة الناتج المحلي الإجمالي في العراق	1
135	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة التضخم في العراق	2
143	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة الاستثمار في العراق	3
150	اختبار التوزيع الطبيعي لدالة سعر الصرف في العراق	4

فهرست الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
18	الاثار التوسعية للاقتراض من الأموال المكتنزة للأفراد	1
19	العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الخاص	2
33	علاقة الدين العام والنمو الاقتصادي	3
44	تأثير الاقتراض من الجمهور في الطلب على الاموال	4
46	تأثير الاقتراض من الجمهور في عرض الاموال	5
50	تأثير الاقتراض الحكومي في سعر الصرف	6
60	تطور الدين العام في العراق للفترة (2004-2020)	7
64	اتجاه الدين الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)	8
73	اتجاه الدين الخارجي في العراق للمدة (2004-2020)	9
79	اتجاه الدين الداخلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)	10
84	اتجاه الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)	11
90	اتجاه الدين الداخلي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)	12

93	اتجاه الدين الخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)	13
98	اتجاه الدين الداخلي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020)	14
100	اتجاه الدين الخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020)	15
106	اتجاه الدين الداخلي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)	16
107	اتجاه الدين الخارجي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)	17
130	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي	18
130	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي	19
136	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة التضخم	20
137	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة التضخم	21
144	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة الاستثمار	22
144	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة الاستثمار	23
151	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة سعر الصرف	24
151	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة سعر الصرف	25

فهرست الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	ت
165	الدين العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي (بيانات النصف سنوية المستخدمة في القياسي)	1
167	تقديرات الانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية المختارة في العراق للمدة (2004-2020)	2
169	الأخطاء المعيارية للمتغيرات الاقتصادية المختارة في العراق للمدة (2004-2020)	3
173	تحليل التباين للمتغيرات الاقتصادية المختارة في العراق للمدة (2004-2020)	4

المقدمة

لم يحظى الملف الاقتصادي في العراق بالاهتمام المناسب طوال السنوات التي تلت عام (2003)، فقد احتكر القطاع النفطي قاطرة النمو والاستقرار الاقتصادي في البلد خلال السنوات الماضية في ظل غياب سياسات حكومية جادة لتنويع الاقتصاد الوطني. وقد حرصت الحكومات العراقية المتعاقبة على استمرار نمط النمو المرتبط بالنفط رغم مخاطر رهن الاقتصاد الوطني بدورات الرواج والكساد التي تشهدها أسواق النفط العالمية. ورغم حدة الازمات التي طالت الاقتصاد العراقي نتيجة تذبذب أسعار النفط العالمية، واخرها ازمة (2020) وانهيار الأسعار إلى دون (20) دولار للبرميل، الا إن تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي بقي بعيدا عن دوائر الاهتمام في اروقة صنع القرار. ويزداد الوضع المالي حرجا مع استمرار اعتماد الحكومة على القروض العامة في النفقات العامة، الاستهلاكية في بعض الاحيان كما في العام (2020)، لتعويض الانحسار في الايرادات النفطية، دون تنفيذ اي سياسات ضبط أو اصلاح مالي لترميم ادارة المالية العامة في العراق. فعلى جانب الايرادات العامة قوض الاعتماد المفرط على النفط من فرص استقرار المالية العامة، وبالأخص مع ضعف الجهود الحكومية في تعظيم وتحريك الايرادات غير النفطية واستحواد النفط على أكثر من (90%) من الايرادات الاجمالية للدولة. اما على جانب النفقات الحكومية فقد استمرت في الاتساع خارج حدود المقدرة المالية للحكومة ودون تحقيق عوائد موازية في مجالات الاستثمار والاعمار والخدمات والبنية التحتية. بل كان إرتفاع النفقات العامة دالة لتوسع النفقات الجارية المنصبة على التوظيف والاستهلاك الحكومي غير المبرر. اما النفقات الاستثمارية فقد طالها أهملت مع بقاء معظم مشاريع البنية التحتية دون انجاز يذكر، رغم افتقار المحافظات والمدن العراقية إلى ابسط الخدمات العامة كالماء والكهرباء والمجاري وغيرها من الخدمات الضرورية. ورغم عمق الازمات المالية التي مر بها العراق مؤخرا وصعوبة الخيارات المتاحة لتمويل العجز الحكومي المتنامي، الا إن اللجوء إلى الاقتراض العام ينبغي إن يكون الخيار الاخير بعد سياسات جريئة لضبط الانفاق الحكومي وتعظيم الايرادات غير النفطية. كما ينبغي حصر الانفاق العام بتمويل الاستثمار العام في العراق، وقبلها ضمان وجود ادارة حكومية قادرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بكفاءة ونزاهة.

اهمية البحث

يتزايد الاهتمام بدراسة الآثار الاقتصادية للاقتراض العام في العراق مع تزايد اعتماد الدولة على الاقتراض العام في تعويض انحسار الإيرادات النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. فضلا على تراكم الديون العامة وما تولده من اعباء ثقيلة على الموازنة والاقتصاد والاجيال في المستقبل.

مشكلة البحث

في إطار المساعي الحكومية للتعايش مع انهيار أسعار النفط والاستمرار في تمويل النفقات الجارية، لجأت الحكومات العراقية إلى تعويض تراجع الإيرادات النفطية بتوسيع دائرة الاقتراض العام، الداخلي تحديداً، اعتماداً على بيع أوراق الدين العام إلى المصارف التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، واضطرار الأخير إلى معالجة الزيادة الحاصلة في المعروض النقدي عبر ضخ دولارات إضافية إلى أسواق الصرف للسيطرة على تقلبات الأسعار والحفاظ على سعر صرف الدينار قريباً من السعر الرسمي. الاستمرار في هذا النهج يولد اعباء ثقيلة على احتياطي البنك المركزي، ويزيد من اعتماد الحكومة على النفط والاقتراض في تمويل الانفاق الحكومي المتزايد، فضلاً على الآثار السلبية لتراكم الديون العامة على النمو والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف في المستقبل.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها إن الاعتماد على الاقتراض العام في تعويض انحسار الإيرادات النفطية يولد اثارا متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، في الامد القصير والمتوسط والطويل، مما يستلزم مراعاة اتجاه الدين العام وابعائه عند رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الاساس المعرفي للاقتراض العام واثاره الاقتصادية الكلية وفقا لمراحل الاصدار والانفاق والاستهلاك، والتعرض بالتحليل لاتجاهات الاقتراض العام في العراق عبر

متابعة تطورات الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي، خلال المدة (2004-2020)، ومدى اقتترانه ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال المدة المذكورة. واخيرا الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة (نموذج الانحدار الخطي للإبطاء الموزع ARDL) لاختبار العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين الدين العام الداخلي والخارجي مع النمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف خلال الامد القصير والطويل. والخروج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تساعد صانع القرار في المستقبل.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تم اعتماد سلسلة زمنية امدها (17) سنة للمدة (2004-2020)، وتم تعديلها ببيانات نصف سنوية في العراق.

الحدود المكانية: (الاقتصاد العراقي).

منهجية البحث:

استخدم كلا المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في جوانب البحث:

المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال تكوين النماذج والفرضيات بالاستناد إلى مجموعة من الحقائق المعروفة باستخدام التحليل المنطقي لها. وكما هو مبين في الجانب النظري من البحث.

المنهج الاستقرائي: تم استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من البحث من خلال استخدام البيانات الفعلية كأساس للتعميم، وقد تم التوصل إلى النماذج الخاصة بالبحث باستخدام طرق الاحصاء والقياس الاقتصادي.

هيكلية البحث:

سعى لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناول الاول الإطار النظري للاقتراض العام واثاره الاقتصادية وكان بمبحثين، اختص الاول بعرض مفهوم هيكل الاقتراض العام وأبرز الآثار الاقتصادية التي يخلقها الاقتراض العام في مرحلة الاصدار والانفاق والاستهلاك، اما

المبحث الثاني فقد ناقش تأثير القرض العام على النمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف، في إطار النظريات الاقتصادية.

اما الفصل الثاني فقد تناول تحليل اتجاه الدين العام وتأثيره في الاقتصاد العراقي وجاء بمبحثين ايضا، تناول الاول تطورات الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي في العراق خلال المدة (2004-2020). فيما عرض المبحث الثاني طبيعة العلاقة بين الدين العام، الداخلي والخارجي، والنمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف في العراق خلال المدة المذكورة.

واخيرا، كرس الفصل الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والمتغيرات الاقتصادية المختارة، وجاء بمبحثين، تناول الاول الإطار النظري لنموذج (ARDL)، في حين عرض المبحث الثاني نتائج تقدير العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي مع النمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف في العراق خلال المدة (2004-2020). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: دراسات عربية:

1. دراسة (داود، 2009)، بعنوان "مديات فاعلية سياسة وإدارة الدين العام في تحفيز

النشاط الاقتصادي لدول مختارة"، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الدين العام وطرق تمويله وواقع وتطور حجم الدين العام ومؤشرات قياسه بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي والاستثمار والصادرات والاستيرادات لعينة من الدول العربية وهي الأردن ولبنان ومصر خلال المدة (1997-2007) على مدى (20) عام، إذ إن أهم ما تم التوصل إليه هو أن زيادة مستويات الدين العام يكون لها تأثير سلبي على جميع جوانب النشاط الاقتصادي، قد أثر بشكل سلبي في معدلات الاستثمار إذ لوحظ تذبذب نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي في دول العينة واتجاه تلك النسبة إلى الانخفاض. كما تم التوصل إلى أن تفاقم أزمة المديونية العامة في الدول العربية المدينة ترجع إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للدين العام وتشير الوقائع على أن هذه الدول لم يكن لديها جهة مركزية تشرف على كيفية إدارة الدين واتباع سياسة سليمة بخصوصه.

2. دراسة (كاظم، 2014)، بعنوان "قياس أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية

في دول عربية مختارة -دراسة للمدة (2001-2011)"، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة:

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية التي جرى تقسيمها إلى متغيرات داخلية (الدين الداخلي، والنفقات، والاستثمار، والائتمان المحلي، والنتائج المحلي) ومتغيرات خارجية متمثلة (خدمة الدين الخارجي، وحجم الصادرات، وحجم الواردات، والحساب الجاري) لدول عينة البحث وهي مصر والأردن ولبنان والعراق للمدة من (2001-2011).

اعتمدت الدراسة في الجانب القياسي من أجل قياس العلاقة المذكورة أعلاه على عدد من الاختبارات منها الاختبارات الإحصائية مثل اختبار (T) واختبار (F) لاختبار

معنوية المعالم، وكذلك معامل (R)، فضلا عن استخدام الاختبارات القياسية المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية ويستخدم لهذا الغرض اختبار دورين وأتسن (D.W)، وكذلك اختبار ثبات تجانس التباين، وخلصت الدراسة بعدد من النتائج منها إن أثر الدين الداخلي على المتغيرات الاقتصادية (النفقات العامة، الاستثمار، الناتج المحلي، الائتمان المحلي) كان موجها ومنضبطا إلى حد كبير واسهمت في زيادة الاستثمارات والناتج المحلي وانعكس ذلك على قدرة الأردن على خدمة هذه الديون، أما اثر خدمة الدين الخارجي فكان أثره سلبيا على (الصادرات، والواردات، والحساب الجاري) وذلك بسبب دفع أعباء خدمة الدين بالعملة الأجنبية وما يترتب على ذلك من استنزاف للموارد.

3. دراسة (العضايلة واخرون، 2015) بعنوان (هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي)، بحث منشور في دراسات العلوم الإدارية:

هدفت الدراسة إلى توضيح ودراسة هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي باعتماد كل من الدين الداخلي والدين الخارجي منسوبا للناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة، واجمالي الدين منسوبا إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، باعتماد الأردن عينة الدراسة خلال الفترة (1980-2012) على مدى (32) عام، لأجل بيان ذلك تم استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية المتمثلة بمنهجية التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار نموذج تصحيح الخطأ كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة لغايات بيان تأثير الدين الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي. وقد أظهرت نتائج الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين اجمالي الدين الخارجي وبين النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي، كما وأن هناك علاقة طردية بين اجمالي الدين الداخلي والنمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي، وإن تقاوم ارتفاع حجم الدين الخارجي يشكل عبئا ماليا على الاقتصاد الاردني يتمثل بخدمة هذه الديون من أقساط وفوائد مستحقة الأمر الذي يشكل عائقا أمام النمو.

4. دراسة (الدليمي وباسم ،2019) بعنوان (الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة 2004-2017 باستخدام نموذج بانل)، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية:

هدفت الدراسة الى بيان هيكل الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى التأثير الذي تمارسه الزيادة في الدين العام على تلك المتغيرات الاقتصادية المختارة، اذ اخذت الدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تمثلت بالاستثمار والنتائج المحلي الاجمالي في دول عينة الدراسة هي الاردن ولبنان ومصر واليمن وذلك اعتماداً على بيانات سنوية للمدة (2004-2017)، قد تم استخدام طرق التحليل من خلال تحليل هيكل الدين العام على بعض وتم ايضاً استخدام التحليل الكمي بالاعتماد على الطرق القياسية وذلك من خلال تطبيق اسلوب البيانات اللوحية (Panal Data) الذي يجمع المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية شملت دول العينة وذلك من اجل معرفة هل أن لهيكل لدين العام تأثير- ايجابي ام سلبي على تلك المتغيرات، وظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي وايجابي للدين العام على كل من الناتج المحلي الاجمالي والاستيرادات والاستثمارات.

5. دراسة (جبار، 2020) بعنوان (قياس أثر الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة:

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل أثر الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستثماري للحكومة والانفاق على التعليم والصحة والانفاق على الصادرات في العراق للمدة (2004-2018) من خلال استخدام الاساليب القياسية الحديثة مثل نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) واختبار سببية غرانجر، والتي من خلالها تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي والدين العام والأنفاق الاستثماري، وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية طويلة

الأجل بين الدين العام والأنفاق على التعليم، كما تشير نتائج إلى عدم وجود علاقة بين الدين العام والأنفاق على الصحة والدين العام والصادرات.

6. دراسة (كاظم: 2020)، بعنوان (تحليل التأثيرات الطويلة والقصيرة الأمد للدين العام على الاستقرار المالي في العراق)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد:

تهدف الدراسة الى تقدير وتحليل العلاقة بين الدين العام بمكوناته (الداخلي والخارجي) ومؤشرات الاستقرار المالي وتحليل العلاقة الديناميكية قصيرة وطويلة الامد بين هذه المتغيرات في العراق للمدة (2004-2017) ضمن إطار التكامل المشترك وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL)، وظهرت النتائج علاقة تأثير الدين العام وحجم تداول الأسهم (مؤشر السوق المالية) استجابة ضعيفة من قبل حجم تداول الاسهم لارتفاع الدين العام مما يعني ضعف مساهمة سوق الأوراق المالية في النشاط الاقتصادي العراقي مقارنة بالقطاع المصرفي، ووضحت الدراسة مساهمة الدين الخارجي في اجمالي الدين العام بنسب مرتفعة جدا مقارنة بمساهمة الدين الداخلي وهذا يعني ارتفاع درجة تعرض الاقتصاد العراقي للالتزامات المالية كون الدين الخارجي مقوم بالعملة الاجنبية فضلا عن تراكم الفوائد المترتبة عليه مما يجعل العراق مثقل بالالتزامات المالية اتجاه الدول الدائنة.

ثانياً: دراسات اجنبية:

1. بحث (Stankeviciene et al., 2013)

“The Interaction of Public Debt and Macroeconomic Factors: Case of the Baltic States”, Economics and Business.

"تفاعل الدين العام وعوامل الاقتصاد الكلي: حالة دول البلطيق"

تهدف هذه الدراسة الى تقييم ومقارنة كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية في الدين العام وكذلك تركيز على مشاكل تقييم الدين العام وإدارته الناجمة عن البيئة الاقتصادية

المتغيرة، باعتماد البلدان ذات الاقتصادات المماثلة (دول البلطيق) عينة للدراسة خلال للمدة (1996-2011)، وباستخدام مجموعة من طرق البحث المتمثل ب (تحليل الادبيات السابقة والتحليل المنطقي المقارن والتعميم والإحصاء الرياضي)، وجد أن إستونيا لديها أدنى مستوى ديون حتى خلال الأزمة المالية؛ كان هذا بسبب موازنة الدولة المتوازنة بشكل كاف والاحتياطات المتراكمة قبل الأزمة. وكان أكبر دين عام خلال الفترة قيد التحليل بالقيمة الاسمية في ليتوانيا. كما بينت النتائج أن الدين العام في دول البلطيق الثلاث مرتبط بشكل كبير بالصادرات.

2. بحث (OECD, 2013)

"DEBT AND MACROECONOMIC STABILITY", ECONOMICS DEPARTMENT POLICY NOTE.

"الديون واستقرار الاقتصاد الكلي"

هدفت الدراسة الى توضيح تأثير الدين العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، باعتماد الدراسة عدد من المتغيرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الإجمالي والحجم تكوين رأس المال الثابت والإنفاق الحكومي، للدول التي تنتمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة (1970-2010)، وباستخدام مقاييس الرفاهة المالية، اذ تم التوصل الى انه يمكن أن تؤدي مستويات الديون المرتفعة إلى نشوء نقاط ضعف في الاقتصاد نتج عنها تضخيم ونقل الاقتصاد الكلي وصددمات في أسعار الأصول، اذ تعيق مستويات الديون المرتفعة قدرة الأسر والشركات على تسهيل الاستهلاك والاستثمار وقدرة الحكومات على تخفيف الصدمات المعاكسة. كما بينت الدراسة انه عندما ترتفع مستويات الديون تزداد احتمالية حدوث انكماش اقتصادي حاد، وتعطي مقاييس الرفاهة المالية تحذيراً أقل من الركود الوشيك وعادة ما تتدهور فقط بمجرد أن يبدأ الاقتصاد في التباطؤ وتنخفض أسعار الأصول.

3. بحث (Alzahrani, 2018)

“The Impact of Government Debt on Macroeconomic Indicators: Evidence from G7 and ASEAN Countries”, Masters Theses, Eastern Illinois University.

" أثر الدين الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الكلي: أدلة من مجموعة الدول السبعة والآسيوية"

تبحث هذه الدراسة في تأثير الدين الحكومي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والرفاهية في مجموعة من البلدان الصناعية والنامية. بمعنى، تسعى إلى دراسة كيفية تأثير الدين الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار المحلي والأجنبي، ومؤشر التنمية البشرية في كل من دول مجموعة السبع ورابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من (1995-2015) التي تضم (20) عاما. وباستخدام نموذج التأثير العشوائي أو نماذج التأثير الثابت النتائج واختبار (Hausman) تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الدين الحكومي ومؤشرات الاقتصاد الكلي في دول مجموعة السبع، فإن الدين الحكومي لدول الآسيان له تأثير سلبي على الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرفاهية. وان بعض الأسباب المفترضة للتأثير المختلف للديون على اقتصادات مجموعة الدول الصناعية السبع مقابل دول جنوب شرق آسيا هي "تأثير التخصيص" و "تأثير الحد الأدنى" و "تأثير الجودة المؤسسية".

4. بحث (Mohanty & Sidheswar, 2019)

“How Does Public Debt affect the Indian Macro- economy? A Structural VAR Approach”, National Institute of Public Finance and Policy.

" كيف يؤثر الدين العام على الاقتصاد الكلي الهندي؟ منهج هيكلية لأسلوب VAR"

تبحث هذه الدراسة بتأثيرات الدين العام في الاقتصاد الكلي للهند فأنها بذلك تهدف الى دراسة تأثير عدة أنواع من الدين العام في النمو الاقتصادي والاستثمار ومعدل الفائدة

والتضخم في الهند للفترة من (1980) إلى (2017) أي على مدى 37 عام. باستخدام إطار الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) واستخدام الأسلوب الاحصائي (SVAR). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدين العام له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، وتأثير إيجابي في سعر الفائدة طويل الأجل واستجابة مختلطة (سلبية وإيجابية على حد سواء) على الاستثمار والتضخم في الهند. كما بينت أن للدين المحلي تأثير سلبي في الاقتصاد أكثر من الدين الخارجي في الهند، إذ يُظهر تحليل التباين المقدر أن الكثير من الاختلافات بين المتغيرات الكلية المختارة تفسر بالدين العام والنمو في الهند.

5. بحث (KNAPKOVÁ & et al., 2019)

“IMPACT OF MACROECONOMIC INDICATORS ON PUBLIC DEBT OF SLOVAK REPUBLIC”, Journal of Business Economics and Management.

"تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على الدين العام لجمهورية سلوفاكيا" الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأكثر أهمية التي تؤثر في الدين العام في سلوفاكيا وتركز هذه الدراسة على تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي في تطور الدين العام في سلوفاكيا. ووضع نموذج بسيط للتنبؤ بالدين العام والتحقق منه. واعتمد البحث على تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة، والمتمثلة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانفتاح الاقتصاد، وحجم القطاع العام، وعائدات السندات الحكومية، ومعدل البطالة لسلوفاكيا باستخدام بيانات للمدة (1995-2016) والتي تشمل بيانات 22 عاما. علما انه تم اختيار مؤشرات الاقتصاد الكلي من المعرفة النظرية ودراسة الأوراق البحثية المختلفة. وتم استخدام عدة طرق علمية، مثل تحليل المحتوى السببي، والمقارنة، والطرق الرياضية والإحصائية، بما في ذلك الانحدار الخطي البسيط لتحليل البيانات. وقد اثبتت النتائج ان مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة أنها ذات دلالة إحصائية، وقد تم وضع نموذجًا لتنمية الدين العام في سلوفاكيا باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

6. بحث (Bahr & et al., 2020)

“The Macroeconomic Effects of Public Debt: An Empirical Analysis of Evidence from Canada”, Journal of Accounting, Business and Finance Research

" آثار الدين العام على الاقتصاد الكلي: تحليل تجريبي للأدلة من كندا"

أجريت هذه الدراسة بهدف استكشاف تأثير الدين المحلي العام والدين الخارجي العام وإجمالي الدين على عوامل الاقتصاد الكلي، المتمثلة بالنمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار. نظرًا لأن الدراسة أجريت في سياق كندا، فقد قام الباحث بجمع البيانات الثانوية وبيانات السلاسل الزمنية لكندا والتي تشمل 28 عامًا من 1991 ولغاية 2019. وقد تم تحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام تقنيات وأدوات مختلفة والمتمثلة باستخدام اختبار جذر الوحدة ونموذج VAR والاختبارات النسبية الأخرى (اختبار الاستقرار واختبار التباين المشترك).

وقد أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من خلال التحليل التجريبي للبيانات التي تم الحصول عليها وجمعها معلومات تفيد بأن الدين العام الداخلي له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي وتأثير إيجابي في مستوى أسعار المستهلك على المدى القصير أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير الدين العام الخارجي وإجمالي الدين في النمو الاقتصادي إيجابي فقط على المدى القصير وعلى المدى الطويل، وهذه النتيجة غير قابلة للتطبيق. ومع ذلك، فإن تأثير الدين العام الخارجي وإجمالي الدين في مستويات الأسعار غامض للغاية لاستخلاص أي نتيجة. ويمكن استنتاج أن الحكومة الكندية يجب أن تخفض مستويات الدين المحلي العام حتى يزيد النمو الاقتصادي وقد ينخفض مستوى الأسعار أو التضخم في الدولة.



المبحث الأول

هيكل ومفهوم القرض العام

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للاقتراض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية
الكلية

تمهيد:

تزداد أهمية الاقتراض العام مع اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بالأخص مع تكرار الازمات الاقتصادية والمالية والصحية التي تعصف بالاقتصاد العالمي وبرز دور السياسة المالية في عكس اتجاه الدورة الاقتصادية وتلطيف حدة التقلبات التي تنتاب معظم الاقتصادات، المتقدمة والناهضة والنامية، بين الحين والآخر. يحاول هذا الفصل عرض أبرز المفاهيم النظرية للاقتراض العام ليتسنى بعدها مناقشة المضاعفات التي قد يخلفها الاقتراض العام في الاقتصاد ومتغيراته الكلية.

المبحث الأول // هيكل ومفهوم القرض العام

برز مفهوم الاقتراض العام مع اتساع الدور الاقتصادي للدولة في الحياة الاقتصادية وحاجة الحكومات إلى تمويل نفقاتها المتزايدة وقصور الإيرادات العادية عن توفير التمويل المطلوب، بالأخص في أوقات الانكماش الاقتصادي عندما تعتمد الحكومة إلى رفع النفقات أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي.

المطلب الأول: مفهوم القرض العام

ظهرت القروض العامة مع تطور دور الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فقد توسع دور الدولة في اشباع الحاجات العامة وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي فضلا عن دورها في حماية الفئات الهشة وتقديم الخدمات العامة لمختلف فئات المجتمع. ولم تعد الإيرادات العادية من أملاك الدولة والضرائب والرسوم تكفي لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما دفع العديد من البلدان إلى الاقتراض لتمويل الانفاق الاضافي وتحقيق اهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلعب الاقتراض العام دورا رئيسا في تمويل العجز الحكومي حينما يتجاوز الانفاق الإيرادات العامة (1).

وقد تنوعت مفاهيم القرض العام باختلاف النظر اليه، ويعرف القرض العام بأنه " المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية مقابل تعهدا بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وبرد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط عقد القرض (2). كما يعرف القرض العام بأنه "مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقدا يدفع للدولة أو أحد اشخاص القانون العام من وحدات اقتصادية محلية أو اجنبية بصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من السلطة التشريعية تتعهد الدولة بموجبه دفع فوائد

(1) Roger Leroy Miller, Economics, Economics today, the macro view. 16th edition, Pearson Education, California, 2012, P299.

(2) محمد حلمي مراد، المالية الدولية، مطبعة مصر، القاهرة، 1964، ص 234.

على مبلغ القرض وسداد أصل القرض" (1). ويعرف القرض العام من حيث تأثيره على القوة الشرائية بأنه "مورد مالي يحصل عليه القطاع العام من الافراد أو من الشركات الخاصة أو من المؤسسات والمصالح العامة بشرط تسديده مع الفوائد عند انتهاء مدة الاستحقاق ويعني انتقال القوة الشرائية للأفراد أو الشركات أو المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة بشرط تسديد قيمته عند انتهاء مدة الاستحقاق مع الفوائد (2).

وفي محاولة للتفريق بين القروض الداخلية والخارجية تم تعريف القرض العام الداخلي على انه "مورد من الموارد المالية للدولة واداة لتمويل الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي وهو دين يكتب في سندات افراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة، أو الافراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج، أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه (3). وبهذا الخصوص عرف القرض العام ايضا بأنه اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف الدائن الافراد والمؤسسات الاخرى في حالة القرض الداخلي، أو الافراد والمؤسسات الأجنبية أو الدول الأجنبية كما في حالة القرض الخارجي، بتقديم مبلغ من المال لقاء تعهد الطرف المدين بتسديد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه، عادة تقوم الدولة أو شخص معنوي عام، بتسديد اقساط وفوائد هذا القرض خلال مدة زمنية معينة وبفائدة محددة في عقد القرض (4).

اما من حيث الأهمية فقد تم تعريف القرض العام بأنه مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة تستخدم لتمويل نفقاتها المتزايدة بعد استفاد إيراداتها (5). ويرى فريق اخر بأن القرض العام عبارة عن مورد حقيقي لتمويل وتحسين النشاط الاقتصادي ووسيلة لتعجيل برامج التنمية. وغالبا ما تأتي

(1) عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988، ص369.

(2) حافظ شعيلي عمرو، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 2006، ص227.

(3) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص307.

(4) فتحي احمد نياض عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص181.

(5) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص238.

أموال القروض من أموال مكتتزة أو معطلة بعيدة عن النشاط الاقتصادي، إضافة إلى انه يشكل اقتطاعاً لجزء من الدخل القومي أي اقتطاع جزء من القوة الشرائية لدى المقرضين وان عبئه غالباً ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي توزيعاً داخلياً بين الممولين والمقرضين داخل الجيل الواحد من خلال تحويل جزء من دخول الممولين (المكلفين بالضرائب) إلى أصحاب السندات (المقرضين) (1).

ومن التعاريف أعلاه يمكن الخروج بتعريف شامل للقرض العام بأنه "مبلغ من المال سواء كان عيناً أو نقداً يدفع للدولة أو أحد اشخاص القانون العام من وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية بصورة اختيارية أو إجبارية بموجب عقد تتعهد به الدولة دفع أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه خلال مدة زمنية محددة.

يتبين من التعريفات السابقة إن القرض العام يتميز بعدة خصائص أهمها:

1. الصفة المالية للقرض: غالباً ما يكون القرض العام الذي تحصل عليه الدولة نقداً ولكن قد

يكون عينياً عندما ترغب الدولة المقرضة أو المؤسسات بتصرف منتجاتها عن طريق عقد قرض لتمويل مشروع معين يستخدم في تنفيذ منتجات هذه الدولة أو المؤسسة (2) ومثال ذلك القروض السلعية التي تمنحها الصين للعديد من الدول.

2. الصفة الاختيارية للقرض: يدفع القرض العام اختيارياً وللمقرض حرية الاكتتاب فيه أو رفضه

وهذا هو الأساس في القرض. وفيما يتعلق بعقد القرض، تنظم شروطه دفعة واحدة، وللمقرض الخيار إما إن يقبلها أو يرفضها بالأجمع، فهو حر في ذلك ولو قيد ببعض الشروط غير القابلة للمناقشة أو التعديل. وقد تفرض الدولة في بعض الأزمات الاقتصادية أو المالية أو عند حدوث كوارث أو حروب على المواطنين قروضاً إجبارية، ويشكل ذلك استثناءً، ويبقى الأصل في القرض العام هو حرية الاختيار.

3. صفة التعاقد في القرض: تمثل إتفاقية القرض أحد العقود الرسمية الهامة جداً في العلاقة

بين المقرض والمقرض (الدائن والمدين)، وهو يمثل عقداً ثنائياً يتم التعبير عنه بالقيمة

(1) أعاد علي حمود، موجز في المالية والتشريع المالي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، العراق، 1989، ص 90.

(2) محمد إبراهيم الدسوقي، اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 3.

النقدية ويكون بشكل مكتوب وذا طابع رسمي يحدد بموجبه مبلغ القرض وشروط الاستلام مع العائد.

4. **الصفة القانونية للقرض:** تقوم الحكومة بإبرام القرض مع المقرض استناداً إلى إذن مسبق أو قانون يصدر من السلطة التشريعية (1).

5. **القرض العام مقابل الوفاء:** يختلف القرض العام عن غيره من الإيرادات العامة بأنه يدفع إلى خزينة الدولة بصورة مؤقتة وبمقابل، أي أنه إيراد غير نهائي تتعهد الدولة بإعادة مبلغ القرض إلى الدائن مضافاً إليه فائدة محددة، مما يتوجب على الدولة التفكير في العبء المالي الناجم عن عملية الاقتراض وعدم استخدام القروض العامة إلا في إنفاق إستثماري منتج.

ورغم إن القروض العامة تتحول في النهاية إلى خزانة الدين العام إلا إن القروض العامة تدفقات Flow في حين الدين العام رصيد Stock. الدين نهاية العام السابق مضافاً إليه عجز هذا العام يكون الدين نهاية العام الحالي ... وهكذا. ويتألف الدين من عدة قروض وإصدارات من السندات والحوالات ... تراكمت عبر الزمن وهو كافة المطلوبات على الجهة المدينة المتمثلة بالحكومة (2). وفي الوقت الذي يظهر الدين العام كالتزام واجب التسديد في جانب النفقات العامة، تثبت القروض العامة في جانب الإيرادات العامة كمورد مالي لتغطية الفجوة المالية القائمة نتيجة إرتفاع النفقات العامة للدولة مقارنة بإيراداتها العادية. فحينما تنفق الدولة أكثر مما تحصل عليه من إيرادات، ينشأ عجز الموازنة العامة، وغالباً ما يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الداخل أو الخارج، وحينما يتراكم ينشأ الدين العام. وإن إجمالي الدين العام المتراكم هو رصيد يتم قياسه في وقت محدد، ويتغير من وقت إلى آخر نتيجة عجز أو فائض الموازنة العامة (3). وغالباً ما يثير الاقتراض العام مشكلة التمييز بين العجز والدين،

(1) طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص105.

(2) احمد بريهي علي، نظرية الدين الحكومي، البنك المركزي العراقي، قسم البحوث والدراسات، 2020، ص50.

(3) Gregory, N. Mankiw, "Intermediate macroeconomics." 8th edition, Harvard University, USA, 2012, p.543.

الدين العام إن إجمالي الدين العام المتراكم هو رصيد يتم قياسه في وقت معين، ويتغير من وقت إلى آخر نتيجة عجز أو فوائض الميزانية الحكومية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: هيكل القرض العام

يمكن تقسيم القروض العامة التي تحصل عليها الدولة أو إحدى هيئاتها استناداً إلى عدد من المعايير الشائع استخدامها من كتاب المالية العامة. وحسب هذه المعايير فإن القروض العامة تُقسم إلى ما يأتي:

أولاً: من حيث حرية الاكتتاب في القرض:

استناداً إلى هذا المعيار يمكن تقسيم القروض العامة إلى نوعين رئيسيين:

1. قروض عامة اختيارية: هي القروض التي تعلن الدولة عن شروطها وتترك للجمهور حرية

اقتراضها، وهذا هو الأصل في القروض كافة. إذ يقدم الافراد والشركات على القروض العامة طمعا في الامتيازات التي ترافقها والتي تضعها الدولة تشجيعا لهم. والقرض العام عقد مثل سائر العقود ينبغي إن يتوافر فيه الشروط نفسها العقد العادي من ايجاب وقبول الا انه يختلف عن العقد العادي في إن الدولة هي التي تضع شروطه وتحدد سعر فائدته ومقداره ومدته وما على الافراد سوى قبوله أو رفضه⁽²⁾.

2. قروض عامة اجبارية: هي القروض التي تعلن الدولة عن شروطها وتجبر الافراد أو من لها

سلطة عليه على اقتراضها وتلجأ الدولة إلى ذلك في الظروف غير الاعتيادية⁽³⁾. وتلزم الدولة رعاياها في أوقات الازمات الاقتصادية والمالية بأن يقدموا لها ما يلزمها من أموال يتحتم عليهم الاكتتاب فيها بنسبة معينة كأربعة أمثال ضريبة الدخل المفروضة على كل فرد مثلا وذلك بدون فائدة أو بفائدة اقل بكثير مما هو سائد في السوق، وتتعهد لهم بسداد ما اقترضته عندما تتحسن الأحوال المالية. ولذلك يعد القرض الاجباري وسطا بين القرض العادي والضريبة. غير إن الدولة

(1) Roger A. Arnold, Economics, 11th edition, Cengage Learning, USA, 2014, P 266.

(2) بلال صلاح الانصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص66.

(3) سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، 2011، ص164.

في العصر الحديث قد تخلت عن هذا النوع من القروض، وهي إما إن تقرض ضريبة غير عادية، وإما إن تقرض قرضاً عادياً⁽¹⁾.

ثانياً: من حيث مصدر القرض:

تقسم القروض العامة وفقاً لهذا المعيار إلى:

1. **قروض داخلية:** هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين محليين ويستلزم عقد القرض الداخلي توافر المدخرات الكافية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض العام وقد يسمى هذا القرض أحياناً القرض الوطني إشارة إلى الهدف الوطني من استخدامه كأن يكون الهدف منه مواجهة حرب تخوضها الدولة أو لتمويل مشاريع الإعمار وإعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية أو تخليص الدولة من عبء دين عام خارجي يتقل كاهلها.
2. **قروض خارجية:** هي الأموال التي تقرضها الدولة من الخارج أي حصول الدولة على القرض من دول أو أفراد أو بنوك أجنبية، أو من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي⁽²⁾. وتلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض عند عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل النفقات العامة، أو لحاجتها إلى العملات الأجنبية لاستيراد ما تحتاجه من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية⁽³⁾. ومن عيوب القروض الخارجية أنها تمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني عند التسديد نظراً لكونها تدفع بالعملة الأجنبية⁽⁴⁾.

(1) عبد المنعم فوزي، مصدر سابق، ص312.

(2) Elhadi, Lotfi, Mohamed Abuzaid, "External debt, economic growth and investment in Egypt, Morocco and Tunisia" 2011, p: 65.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، 2004، ص297.

(4) سعيد علي محمد العبيدي، مصدر سابق، ص165.

ويمكن اجمال أبرز أوجه الاختلاف بين القروض الداخلية والقروض الخارجية بما يلي:

أ- ان القرض العام الداخلي يعد تحويل للقوة الشرائية من وحدات اقتصادية إلى وحدات أخرى داخل الاقتصاد الوطني. اما القرض العام الخارجي فيمثل اضافة صافية في الموارد الاقتصادية في المجتمع بمقدار القرض.

ب- عقد القرض الداخلي يكون بالعملة الوطنية لذلك لا يؤثر على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات. أما عقد القرض العام الخارجي يكون بالعملات الأجنبية ومن ثم يؤثر احيانا في سعر الصرف (1).

ت- يقلل القرض الداخلي الادخار الشخصي ومن ثم الحرمان من الاستهلاك مما يمثل عبئا إضافيا على الجيل الحاضر، أما القرض الخارجي فإنه يعفي الجيل الحاضر من تأجيل الاستهلاك. ث- يختلف القرض الداخلي عن الخارجي في إن الأخير قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية وسياسية خطيرة إذا تخلف البلد المقترض عن تسديد اقساط وفوائد العقد ضمن المديات المحددة في عقد القرض (2).

ثالثا: من حيث أجل القرض:

تقسم القروض العامة حسب معيار المدة الزمنية إلى:

1. قروض عامة مؤقتة: وهي ما تلتزم الدولة بسدادها في زمن معين، وتكون على النحو الاتي:

أ. قروض قصيرة الاجل: وهي القروض التي تدفع في فترة قصيرة لا تزيد عن سنة، أي تكون مدتها من يوم إلى اقل من سنة. وتعقدتها الدولة لمواجهة احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية وتأخذ شكل اذونات الخزنة العادية أو غير العادية لتغطية العجز في موازنة الدولة (3).

(1) محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص108.

(2) سوزي عدلي ناشد، مصدر سابق، ص244.

(3) عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص277.

ب. **قروض متوسطة الأجل:** هي القروض التي تزيد مدتها عن السنة ولا تتجاوز الخمس سنوات ومن أهم أدواتها ما يعرف بسندات الخزنة غير العادية وهي سندات إسمية أو لحاملها ويمكن تداولها في السوق تكون أسعار الفائدة فيها أقل من أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل⁽¹⁾.

ت. **قروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات، وتزداد في مدة طويلة نسبياً من خمس سنوات فأكثر. ويلاحظ أنها تصدر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، أو لتمويل بعض نفقات الأمن والدفاع أو تمويل المشاريع الكبرى⁽²⁾. أي أنها تصدر لتغطية عجز مالي نهائي في موازنة الدولة. وتعد السندات الحكومية طويلة الأجل من أهم أدوات القروض طويلة الأجل⁽³⁾.

2. **قروض عامة مؤبدة:** هي القروض التي تكون غير محددة بمدة زمنية، أي إن الدولة تقترض دون تحديد تاريخ استحقاق القرض وهذا لا يحدث عادة إلا في القروض الاجبارية الداخلية⁽⁴⁾.

رابعاً: من حيث انتاجها:

تقسيم القروض العامة بحسب هذا المعيار إلى:

1. **قروض عامة منتجة:** هي القروض العامة التي توجه إلى مشروع استثماري يدر إيرادات كافية لتسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه وهذا النوع من أكثر القروض إنتاجية.
2. **قروض عامة عقيمة:** هي القروض التي توجه إلى مشروعات لا تدر إيرادات كافية لتسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه ولكن لها فوائد عامة للاقتصاد والمجتمع⁽⁵⁾.
3. **قروض عامة سلبية:** هي القروض التي قد يترتب على إنفاقها منافع ومكاسب للمجتمع، مثل إنفاقها لإنشاء الحدائق العامة، المباني العامة وما شابهها، وهذه القروض لا تعود بدخل نقدي

(1) منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 85.

(2) خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، المعادى، القاهرة، 2016، ص 206.

(3) رائد ناجي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة الفلوجة، العراق، 2017، ص 63.

(4) عماد محمد العاني، اقتصاديات المالية العامة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2018، ص 133.

(5) محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2015، ص 320.

ولا تزيد من فاعلية وانتاجية العمل ورأس المال، وتلتزم الدولة بسداد اقساط وفوائد القرض بالكامل⁽¹⁾.

خامسا: من حيث قابليتها للتسويق:

يمكن تقسيم القروض العامة تبعا لقابليتها للتسويق إلى:

1. القروض القابلة للتسويق: تعني إمكانية بيع وشراء واستبدال سندات القرض بين المستثمرين مباشرة أو عن طريق وسيط متخصص أو من خلال سوق متخصصة للسندات الحكومية التي تمثل أحد مكونات سوق الأوراق المالية، وهي القروض التي يجب إن تصدر بسندات لحاملها، وهي أكثر سيولة من نظيراتها غير القابلة للتسويق.
2. القروض غير القابلة للتسويق: القروض التي يتم إصدارها بصكوك اسمية لا يمكن تحويل ملكيتها للغير الا باتباع إجراءات معقدة وبحالات استثنائية مثلما يحدث في حال وفاة المقرض ومن ثم تحويل السند لورثته⁽²⁾، وهي القروض التي يصعب تحويلها إلى نقد في وقت قصير⁽³⁾.

المطلب الثالث: مبررات الاقتراض العام

تحاول معظم الدول تجنب الاقتراض العام بشقيه الداخلي والخارجي لما له من آثار اقتصادية وأعباء على الاجيال وعلى الاقتصاد الوطني، مع ذلك، تلجأ هذه الدول إلى الاقتراض العام حينما تتسع الفجوة بين النفقات العامة والايادات العامة. ويمكن إبراز أهم مبررات الاقتراض العام إلى ما يأتي:

(1) محمد مصطفى أبو مصطفى، دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من (1999-2008)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة-برنامج المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص58.

(2) عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010 ص479.

(3) Jagdish Handa, "Monetary Economics", Second edition, published in the Taylor & Francis e-Library, 2009, p: 180.

1. عند انخفاض الإيرادات العامة ووصول الضرائب إلى الحد الأقصى، وذلك عندما يبلغ معدل الإيراد الضريبي حجمه الأمثل، وهذا يعني إن المقدرة التكاليفية القومية تكون قد استنفدت، إذ لا يمكن للدولة إن تلجأ إلى المزيد من الضرائب لأنه يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة. عندها تلجأ الدولة إلى القروض العامة كأحد مصادر تمويل النفقات العامة (1).
2. يمكن إن يكون للقرض العام أسباب سياسية واجتماعية مقبولة في بعض الدول، إذ إن اللجوء إلى الاقتراض يخفف من العبء الضريبي للمكلفين في الجيل الحالي، وتكون هناك إمكانية من خلال القرض العام لإشراك الأجيال القادمة في تحمل تكاليف الانفاق العام التي سينالون منها نفعاً عاماً نتيجة المشروعات العامة والبنى التحتية المنجزة بهذه القروض. ويعد ذلك نوعاً من العدالة في توزيع العبء بين الأجيال (2).
3. نتيجة لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي واستناداً إلى فكرة المالية الوظيفية أصبحت القروض العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي يمكن الاعتماد عليها ليس فقط كمصدر تمويلي بل أداة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتمد الحكومة في بعض الأحيان إلى تشجيع الادخار على الاستهلاك عبر طرح سندات حكومية وبفوائد مغرية فضلاً على كبح الضغوط التضخمية عبر امتصاص القوة الشرائية الفائضة في الاقتصاد الوطني (3).
4. يُسهم القرض العام في القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل لدى الطبقات ذات الدخل المحدود إذا ما تم استخدامه بشكل مركز في مشروعات استثمارية مولدة لفرص العمل أو موجهة لتطوير البنية التحتية في مدن ومناطق الطبقات محدودة الدخل.
5. يعد القرض العام وسيلة لتوجيه الأموال المعطلة والمكتنزة والبعيدة عن النشاط الاقتصادي من أجل إعادة ضخها في دورة الدخل القومي.

(1) خديجة الاعسر، مصدر سابق، ص201.

(2) عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مصدر سابق، ص373.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص235-236.

6. الحاجة للاقتراض العام من أجل توفير البنية التحتية اللازمة لعمل النشاطات الاقتصادية، وبالأخص الإنتاجية منها التي تعاني الدول النامية من نقص شديد وواسع فيها، وفي معظم مرافق البنى التحتية كمشاريع الماء والكهرباء، والطرق والجسور والسدود والموانئ والمطارات وغيرها (1).

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للقرض العام

يخلف الاقتراض العام جملة من الآثار على الاقتصاد الوطني، وتختلف تلك الآثار باختلاف طبيعة القروض داخلية كانت ام خارجية والمدة الزمنية للقرض العام فضلاً على وجهة القرض العام وطبيعة النفقات التي يمولها. وفيما يلي إيجاز لأبرز الآثار الاقتصادية للاقتراض العام.

اولاً: أثر القرض العام في مرحلة الإصدار

للقرض العام في مرحلة الاصدار اثار متباينة على الاقتصاد تعتمد على طبيعة القرض داخلياً كان ام خارجياً، وفيما يأتي توضيح لاهم تلك الآثار.

1- أثر القرض العام الداخلي في مرحلة الاصدار:

تختلف الآثار الاقتصادية للقرض حسب مصادر الأموال المقترضة فقد يكون الاقتراض من الافراد أو البنوك التجارية أو البنك المركزي:

أ- **الاقتراض من الافراد:** قد يكون مصدر الاقتراض أموالاً مكتتزة أي مدخرات خاملة بعيدة عن النشاط الاقتصادي، ويترتب على الاقتراض العام في هذه الحالة زيادة صافية في تيار الانفاق النقدي، أي يؤدي الاقتراض العام إلى إضافة قوة شرائية جديدة إلى الاقتصاد الوطني (2). وفي هذه الحالة لن ينافس القرض العام القطاع الخاص للحصول على الأموال ومن ثم لن يترتب على الاقتراض العام أثر انكماشى على الاقتصاد، بل إن قيام الافراد في الاكتتاب بالسندات العامة وتوقعهم بالحصول على عائد يمثل في حد ذاته أثراً توسعياً على الاقتصاد، لأنه يزيد من الطلب الكلي في المجتمع. ويتوقف الأثر النهائي للقرض العام على طريقة استغلال

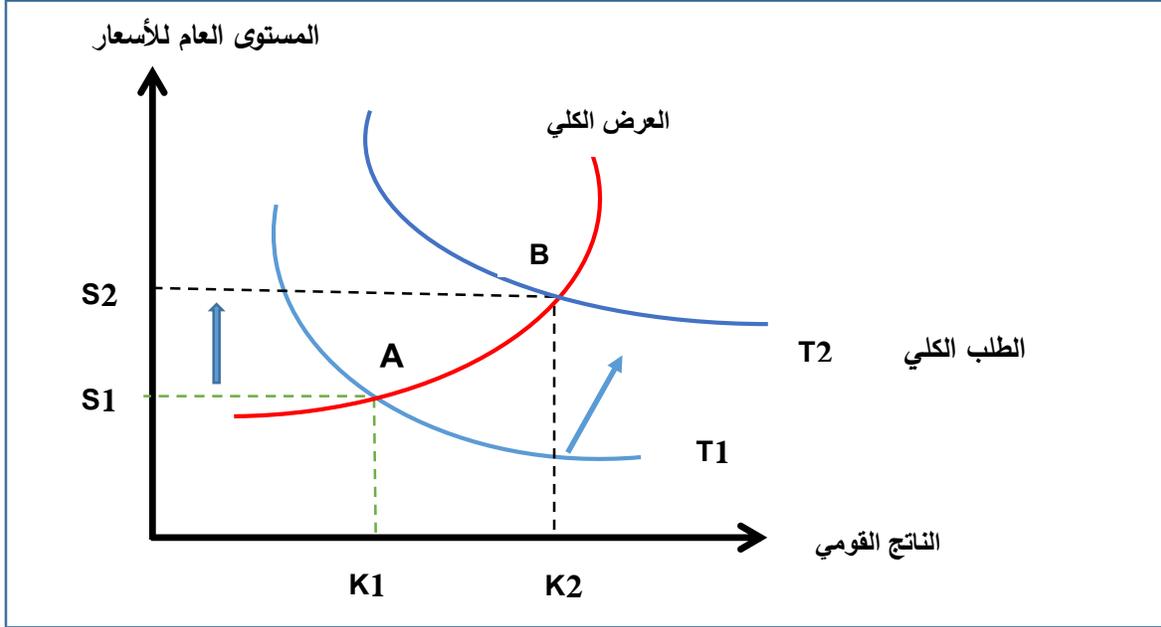
(1) فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص143.

(2) عادل العلي، مصدر سابق، ص292.

الحكومة لحصيلة القرض، ولكن عموماً في مرحلة الاكتتاب سوف يتولد عن الاقتراض العام أثر توسعي على مستوى الاقتصاد القومي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1)، كما يأتي (1):

الشكل (1)

الآثار التوسعية للاقتراض من الأموال المكتنزة



يونس احمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000، ص351.

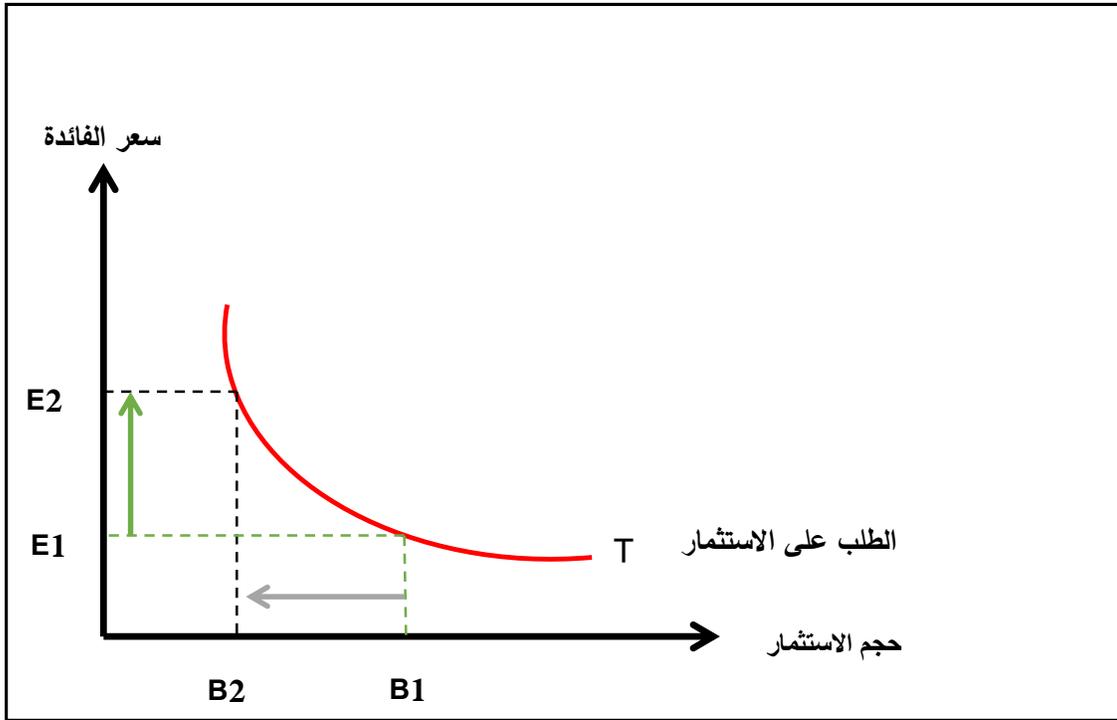
إذ يتضح من الشكل (1) أعلاه إن القرض العام قد يترتب عليه تحرير جزء من الأموال المكتنزة كانت عاطلة بدون استخدام، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها انتقل منحنى الطلب من (T1) إلى (T2)، وتغير وضع التوازن من نقطة (A) إلى نقطة (B)، وبعدها زيادة حجم الإنتاج من (K1) إلى (K2)، ومن ثمَّ ارتفاع الأسعار من (S1) إلى (S2). وفي هذه الحالة يترتب على القرض العام إثر إيجابي صافٍ على مستوى الاقتصاد القومي وخاصة إذا كان جهاز الإنتاج الوطني يتمتع بقدر

(1) يونس احمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000، ص351.

كبير من المرونة، أي درجة استجابة سريعة وكبيرة للزيادة في الطلب. أما إذا كان مصدر القرض العام مدخرات مشتركة في النشاط الاقتصادي أي معدة للاستثمار، في هذه الحالة تثير القروض العامة المنافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام مما يؤدي في النهاية إلى إرتفاع سعر الفائدة وبحكم العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، ويمكن توضيح ما سبق وفق الشكل (2):

الشكل (2)

العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الخاص



سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام مالية عامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 325.

يعرض شكل (2) طبيعة منافسة الاقتراض العام للاستثمار الخاص في الحصول على المدخرات وما يترتب عليها من إرتفاع لسعر الفائدة من (E1) إلى (E2)، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمارات من (B1) إلى (B2)، ومن ثمَّ تراجع معدلات تراكم رأس المال والاستثمار مما يثبط معدلات النمو الاقتصادي.

ب- الاقتراض من البنوك التجارية: تختلف البنوك التجارية عن الأفراد في قدرتها على خلق نقود ائتمانية اعتماداً على الاحتياطي الموجود لديها. ويختلف الأثر النهائي للاقتراض العام على الاقتصاد القومي عند الاقتراض من البنوك التجارية بحسب ما إذا كان لدى هذه البنوك احتياطات نقدية فائضة أم لا (1). وبما إن البنوك التجارية تستطيع توليد النقود الائتمانية، فإنها تستطيع إن تشتري سندات القرض العام بما يزيد كثيراً عن احتياطياتها النقدية المتوفرة دون إن يؤثر ذلك على قروضها الممنوحة للمشروعات الخاصة لأن ما تستخدمه في شراء سندات القروض العامة هو قوة شرائية جديدة وليست قوة شرائية منقولة. وبذلك لا يترتب على الاقتراض العام من البنوك التجارية آثار انكماشية بل آثار توسعية ما دام لدى هذه البنوك احتياطات نقدية فائضة (2). أما في حالة عدم وجود مثل هذه الاحتياطات فإن الآثار التي تنشأ عن الاكتتاب بالقرض العام تصبح شبيهة بالآثار التي تنشأ عن الاقتراض العام من الأفراد، إذ يكون شراء البنوك التجارية لسندات القروض العامة على حساب قروض المشروعات الخاصة وهذا يؤدي إلى مزاحمة الاقتراض العام للاستثمار الخاص (3).

ج- الاقتراض من البنك المركزي: يترتب على الاقتراض العام من البنك المركزي آثار توسعية على الاقتصاد الوطني، لأن القوة الشرائية التي تحصل عليها الدولة جراء اقتراضها من البنك المركزي ليست على حساب الأرصدة المخصصة لطلب المشروعات الخاصة على القروض. مع ذلك قد يقود الاقتراض العام إلى تأجيج الضغوط التضخمية، وذلك من خلال الاستجابة المحتملة من لدن البنك المركزي لإرتفاع أسعار الفائدة المتولدة عن زيادة الاقتراض العام من الجمهور. ففي هذه الحالة فإن إمكانية تأثير الاقتراض العام في مستويات الأسعار ستعتمد أساساً على كيفية إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية في البلد، فإذا كان هدف البنك المركزي تحقيق الاستقرار في معدلات الفائدة، فإن معظم الاقتصاديين يشددون، في هذه الحالة، على إن الاقتراض الحكومي سيكون سبباً في زيادة عرض النقد ومن ثم إرتفاع مستوى الأسعار. وإذا ما أدى الاقتراض الحكومي إلى زيادة أسعار الفائدة، فإن هذه الزيادة ستتطلب تدخل البنك المركزي، لاسيما إذا ما عدَّ إن إرتفاع سعر الفائدة غير مرغوب فيه، وقد

(1) رائد ناجي، مصدر سابق، ص 79.

(2) سعيد علي محمد العبيدي، مصدر سابق، ص 173.

(3) عاطف وليم أندراوس، مصدر سابق، ص 493.

تلجأ السلطة النقدية حينها إلى تنقيح الدين العام (Monetizing The Debt) من خلال شراء السندات الحكومية، للحفاظ على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة، وبذلك يصبح الأثر الصافي لتمويل الاقتراض العام، عن طريق إصدار السندات الحكومية، هو زيادة المعروض النقدي ومستويات الأسعار. وإذا ما استمر عجز الموازنة العامة لفترات متلاحقة فإن كمية السندات الحكومية تستمر بالزيادة، تاركة ضغوطاً تصاعديّة مستمرة على أسعار الفائدة، مما يضطر البنك المركزي إلى شراء السندات الحكومية مراراً وتكراراً، للحفاظ على استقرار أسعار الفائدة في الأسواق المالية، الأمر الذي يزيد من نمو عرض النقد باستمرار مفضياً إلى حدوث تضخم مستديم في الاقتصاد القومي (1).

2- أثر القرض العام الخارجي في مرحلة الإصدار

يخلف القرض العام الخارجي في مرحلة الإصدار آثاراً اقتصادية توسعية على المتغيرات الاقتصادية وخاصة على الناتج القومي عندما تعقد هذه القروض لغرض تمويل مشروعات إنتاجية يلزمها تمويل خارجي كلي أو جزئي ويترتب على ذلك زيادة حجم الاستثمار القومي، فضلاً عن أنها تؤدي إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات، فالقروض الأجنبية تمثل في حقيقتها إضافة جديدة للقوة الشرائية الوطنية ومن ثم يمكن إن تحدث آثاراً توسعية إذا ما أودعت حصيلة القرض لدى البنك المركزي ومن ثم زيادة ودائعه من العملات الأجنبية نسبة إلى النقد المتداول، كما يمكن للبنوك التجارية إذا أودع القرض لديها إن تتوسع في الائتمان، وهذا يعني زيادة إمكانية الحصول على مستلزمات الإنتاج من معدات رأسمالية وآلات وغيرها تمويل عن طريق حصيلة هذه القروض (2).

وتتخذ القروض الخارجية شكل عملات نقدية أو شكل سلع وخدمات توضع تحت تصرف الدولة المقترضة، فإذا اتخذت هذه القروض الشكل الأول يمكن تخليص الاقتصاد القومي من حالة الانكماش وزيادة عملية التوسع الاقتصادي، أما إذا اتخذت القروض الخارجية الشكل الثاني فإن آثارها تختلف باختلاف السلعة أو الخدمة المستوردة، هل هي استهلاكية أم إنتاجية، فإذا كانت استهلاكية

(1) حيدر حسين ال طعمة، العجز المزدوج في بلدان الربع النفطي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص44.

(2) عادل العلي، مصدر سابق، ص293.

تؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة ومن ثم تكون أداة لمقاومة الإرتفاع في الأسعار في الداخل، واما إذا كانت إنتاجية فإنها تؤدي إلى التوسع في الاستثمار وزيادة مستوى الدخل القومي⁽¹⁾.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للقرض العام في مرحلة الإنفاق:

تعتمد الآثار الاقتصادية للقرض العام في مرحلة الإنفاق على مصدر القرض العام داخليا كان ام خارجيا، ويمكن توضيح الآثار المتوقعة كما يلي:

1- الآثار الاقتصادية لإنفاق القرض العام الداخلي:

يترتب على إنفاق حصيلة القروض الداخلية اثار توسعية يمكن إن تعوض الانكماش الذي يحدث عند إصدارها⁽²⁾، ويتسع مدى تلك الآثار إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموالاً عاطلة أو أموالاً ضخنتها البنوك التجارية أو البنك المركزي لما لهذه المؤسسات من قدرة على خلق قوة شرائية جديدة. اذ يزداد الطلب الكلي نتيجة لإضافة طلب الدولة على السلع والخدمات إلى طلب الافراد بدلا من إن يحل طلب الدولة محل طلب الافراد كما في الحالة التي يكون فيها مصدر الأموال المقترضة أموال موظفة. كما إن قسما من سندات القروض التي أصبحت في حوزة المقرضين تستعمل عادة للاقتراض عليها من البنوك، فينتج عن ذلك إن جزءا من القوة الشرائية التي اقترضوها للدولة قد استعادوها عن طريق التوسع في الائتمان⁽³⁾. وإذا كان النشاط الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل فإن أثر إنفاق حصيلة القرض العام تكون بالعادة تضخمية بسبب زيادة الطلب الكلي بما يفوق زيادة الناتج، اما إذا كان الاقتصاد دون مستويات الاستخدام الكامل فإن إرتفاع الطلب الكلي يعزز نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلد⁽⁴⁾.

2- الآثار الاقتصادية لإنفاق القرض الخارجي:

يترتب على إنفاق القروض الخارجية اثار اقتصادية توسعية أكبر من الآثار التوسعية للقروض الداخلية، لان القروض الخارجية تعني حصول المجتمع على قوى شرائية جديدة (من الخارج). ويتوقف

(1) فتحي احمد ذياب عواد، مصدر سابق، ص 206.

(2) رانيا محمود عمارة، المالية العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص74.

(3) فاضل شاكر الواسطي، "اقتصاديات المالية العامة"، مطبعة المعارف، بغداد، 1973، ص324.

(4) عماد محمد العاني، مصدر سابق، ص139.

حجم الآثار التوسعية للقروض الخارجية على مجالات انفاقها من ناحية، وعلى مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي من ناحية أخرى، فإذا انفقت مبالغ القروض الخارجية لزيادة الاستثمار ترتب على ذلك إرتفاع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتوقف بدوره على مستوى التشغيل وعلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فإذا كان الاقتصاد القومي عند مستوى اقل من التشغيل الكامل وكان الجهاز الإنتاجي مرنا فان انفاق القروض الخارجية يؤدي إلى إرتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، اما اذا كان الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل وكان الجهاز الإنتاجي منخفض المرونة فان انفاق القروض الخارجية يولد موجات تضخمية في البلد (1). اما إذا انفقت الدولة حصيلة القروض الخارجية لاستيراد سلع استهلاكية دون إن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة، تتولد حينها اثار عكسية على اقتصاد الدولة المقترضة نتيجة اعباء تسديد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي بالعملة الأجنبية (2).

ثالثا: الآثار الاقتصادية للقرض العام في مرحلة الاستهلاك:

تختلف الآثار الاقتصادية للقروض العامة في مرحلة الاستهلاك على نوع القروض داخلية كانت ام خارجية وكما يلي:

1- الآثار الاقتصادية للقرض العام الداخلي في مرحلة الاستهلاك:

يترتب على تسديد الدولة للقروض العامة الداخلية من حصيلة الضرائب (المصدر الأساسي للإيرادات العامة) اقتطاع جزء من دخول دافعي الضرائب وتحويله إلى أموال توزع على المكتتبين في القرض العام، وتتوقف آثار هذا التوزيع على كيفية استخدام هذه الأموال، فإذا وجهت نحو الاستهلاك فإنها سوف ترفع حجمه، اما إذا وجهت هذه الاموال نحو الاستثمارات عندئذ نكون امام حالتين، الاولى إن يكتتب المقرضون بعد تسديد القروض القديمة في قروض عامة جديدة، عندها تتحدد الآثار

(1) محمود حامد محمود، اقتصاديات المالية العامة، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017، ص268.

(2) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص159.

الاقتصادية للقرض العام الجديد وفقا لكيفية استخدام الدولة لمبلغ القرض المكتتب به، اما الحالة الثانية فتتمثل في قيام المقرضين بالاستثمار ومن ثمَّ تشجيع الادخارات، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة (نتيجة زيادة كمية المعروض من النقود) وهذا يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج⁽¹⁾. ويزداد أثر استهلاك القرض العام فيكون الانكماش أكبر إذا كانت الضرائب التي جرى تسديد القرض من حصيلتها، من الضرائب التي دفعها أصحاب الدخل المحدودة، لان أثر ذلك سيكون بمثابة نقل القوة الشرائية من الطبقات التي تمتاز بارتفاع ميلها إلى الاستهلاك إلى الطبقات الغنية التي تمتاز بارتفاع ميلها إلى الادخار أو الاكتناز⁽²⁾. وقد يترتب على التسديد آثار تضخمية إذا ما اتجهت البنوك نحو التوسع في الائتمان نظرا لتراكم احتياطياتها، بالأخص إذا لم يصاحب هذا التوسع في الائتمان زيادة في الإنتاج⁽³⁾.

2- الآثار الاقتصادية للقرض العام الخارجي في مرحلة الاستهلاك:

يترتب على سداد القروض الخارجية سداد قيمة المبالغ المقرضة وفوائدها إلى الخارج مما يعني تحويل مبالغ نقدية من داخل الدولة إلى خارجها لذلك فإن سداد قيمة القروض الخارجية يعد عبئاً حقيقياً على الاقتصاد القومي وليس مجرد إعادة توزيع الدخل القومي بين الممولين وبين المكتتبين في الداخل كما يحدث في حالة القروض الداخلية، ويتطلب سداد القروض الخارجية بالإضافة إلى تحويل مبالغ نقدية من داخل الاقتصاد القومي إلى الخارج ضرورة توفير نقد أجنبي يستخدم في سداد قيمة القروض الخارجية ودفع فوائدها⁽⁴⁾.

وعادة ما تمثل المبالغ التي تسدد بها القروض الخارجية اقتطاعا من القوة الشرائية الداخلية وتصديرها للخارج على شكل عملات اجنبية مما تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وانتقال جزء من الثروة القومية إلى العالم الخارجي، ويؤدي ذلك إلى إحداث اثار انكماشية حادة على الكميات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار والنتاج القومي⁽⁵⁾.

(1) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، 1970، ص 69.

(2) فاضل شاکر الواسطي، مصدر سابق، ص 326.

(3) المصدر نفسه، ص 327.

(4) محمود حامد محمود، مصدر سابق، ص 270.

(5) عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص 312.

وتجدر الإشارة إلى إن خدمة القرض العام الخارجي (أصل القرض الخارجي وفوائده) يتطلب توجيه حصيله القرض نحو انشاء أو توسيع صناعات التصدير اذ تعمل هذه الصناعات على تسديد قيمة القرض وفوائده، أي توظيف مبلغ القرض لأغراض استثمارية في بناء مشاريع وبنى تحتية تزيد من مستوى الإنتاج السلعي المصدر للخارج ويقلل من مستوى الواردات وهو ما يجعل ميزان المدفوعات في صالح الدولة ومن ثم زيادة العملات الأجنبية المتاحة لديها وهو ما يساعد في تسديد القرض الخارجي دون اثار سلبية على الاقتصاد الكلي⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أثر القرض العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

يرتبط الاقتراض العام بالعديد من المتغيرات الاقتصادية كونه يمثل مصدرا لتمويل الموازنة العامة عند اصدار القرض العام وعبئا على الموازنة العامة عند تسديد أصل وفوائد القرض العام فضلا على ما يخلفه تراكم الديون العامة من أعباء على النمو والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف. وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال مناقشة وتحليل علاقة الاقتراض العام بالمتغيرات المذكورة ومناقشة أبرز قنوات التأثير والارتباط.

المطلب الأول: أثر القروض العامة في النمو الاقتصادي

افصحت الدراسات والبحوث الاقتصادية عن علاقة وثيقة تربط الاقتراض العام، وما يخلفه من ديون، على النمو الاقتصادي في العديد من بلدان العالم. وقد انبثقت عن تلك الدراسات ثلاثة اتجاهات مختلفة، فالاتجاه الاول يرى وجود تأثير سلبي للقروض العامة على النمو الاقتصادي وهذا ما اكدته النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، اذ أكدوا على وجود مستوى حرج للدين العام، في حين يرى الاتجاه الثاني وجود أثر ايجابي للقروض العامة على النمو الاقتصادي واستبعاد فكرة المستوى الحرج للدين العام وهو ما أكدته النظرية الكينزية. اما الاتجاه الثالث فيرى إن القرض العام محايد في تأثيره على

(1) رائد ناجي، مصدر سابق، ص 83.

النمو الاقتصادي في إطار فرضية التكافؤ الريكاردى (1). في حين يتم تناول تأثير الدين العام في إطار المستوى الحرج للدين العام في الدراسات الحديثة للتأكد من بقاء معدلات الدين العام ضمن حدود الاستدامة المالية.

أولاً: التأثير السلبي للاقتراض العام في النمو الاقتصادي:

ترى النظرية الكلاسيكية إن الاقتراض العام عبء على الاقتصاد كونه يخل بالتوازن التلقائي لمستوى التوظيف، إذ إنهم يعارضون فكرة الاقتراض العام بسبب تأثيرها الاقتصادي الضار والعبء الثقيل على الاقتصاد الوطني، إذ اعتقد الكلاسيك إن القروض العامة مصدر استثنائي للإيرادات العامة وفي أضيق نطاق. وإن أفضل سياسة هي تقليل الاقتراض العام والإسراع في سداد الديون وخدمتها. وتتبع فكرة الكلاسيك من إيمانهم الراسخ بأن الدولة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا بالحالات الاستثنائية الضرورية، لأنهم يعتقدون إن الأيدي الخفية كافية لتحقيق التوازن الاقتصادي، فتدخل الدولة من خلال الاقتراض يخل بالتوازن الاقتصادي (2). ولا تقتصر الرؤية على النظرية الكلاسيكية بل تمتد أيضًا إلى النظريات الأخرى لا سيما في إطار المدرسة النيوكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة التي تؤمن إن الدين العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي (3). ويشكل الاقتراض العام مصدر قلق خوفًا من مزاحمة الاقتراض العام لطلب القطاع الخاص على الأموال، في ظل معدل مدخرات ثابت نسبيًا، مما يؤدي إلى استبعاد القطاع الخاص في نهاية المطاف ومن ثمَّ انخفاض معدل تراكم رأس المال (4). فعلى المدى الطويل، يؤدي تراكم القروض العامة إلى اتساع حجم الدين العام ومن ثمَّ إبطاء معدلات

(1) Kramolisova, V, Spacilova, L. Public debt and economic growth in European Union countries. In Proceedings of the 13th International Conference, Economic Policy in the European Union member countries, 2015, p: 312.

(2) منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، العدد 8، 2020، ص 81.

(3) Checherita-Westphal, C., Rother, P. The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area. European Economic Review, 2012, p: 394.

(4) Jonathan Gruber, Public Finance and Public Policy, , 5th edition, One New York Plaza, USA, 2016, P 116-117.

نمو الإنتاج والاستهلاك بسبب تكاليف خدمة الدين، ومضاعفات زيادة الضرائب في المستقبل لدفع الفائدة على الدين، وانخفاض تراكم رأس المال نتيجة مزاحمة الاستثمار⁽¹⁾. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه إن التأثير السلبي للدين العام يكون من خلال تأثيره على المدخرات الخاصة، والاستثمار الخاص، ثم التراكم الرأسمالي، وكذلك تأثيره على إجمالي الإنتاجية وعوامل الإنتاج. وإن الأثر الإيجابي للدين العام على الناتج الإجمالي يقتصر على المدى القصير، أما على المدى الطويل، فإن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق القروض يعني تقليص حجم المدخرات العامة الذي يؤدي إلى انخفاض صافي المدخرات الوطنية ثم انخفاض حجم الاستثمار مما ينعكس سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولقد بنى الكلاسيك رأيهم المعارض للاقتراض العام على افتراضين هما: ثبات كمية النقود المعروضة وعدم إنتاجية الانفاق الحكومي، وافتراض الاستخدام الكامل، أما الاقتراض العام لتمويل النفقات العامة لا يحبذ إلا في الحالات الاستثنائية المتمثلة بالحروب والأزمات⁽²⁾.

ثانياً: التأثير الإيجابي للدين العام في النمو الاقتصادي:

يستند الاتجاه الثاني على نظرية كينز حول عجز الموازنة، إذ اعتقد كينز إن العجز الممول من السندات الحكومية يعزز النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز إجمالي الإنفاق الحكومي في الأمد القصير. كما تشير النظرية الكلاسيكية إلى التأثير الإيجابي للقروض العامة في معدل نمو الناتج في الأمد القصير من خلال تحفيز الطلب الكلي والناتج. أما في الأمد الطويل، تزامم القروض العامة بالاستثمار الخاص، لذلك سيكون تأثيرها على النمو الاقتصادي سلبياً⁽³⁾. إذ إن العلاقة قصيرة الأجل

(1) Paula. Samuelson, Economics, , 19th edition, McGraw–Hill Irwin, New York, 2010, P 650.

(2) Panizza, U., Presbitero, A. F. Public debt and economic growth in advanced economies: A survey. Swiss Journal of Economics and Statistics, 2013, p: 197.

(3) Kumar, M. S. and Woo, J. "Public Debt and Growth International Monetary Fund", Working Paper, Journal of Applied Economic Sciences (JAES),2010, p.5.

ستكون إيجابية بسبب تأثير الإنفاق الرأسمالي على النمو الاقتصادي. في حين يمكن إن يكون لهذه العلاقة مردود عكسي على المدى الطويل، نظرًا لم يخلفه الدين العام المرتفع من زيادة في علاوة المخاطر نتيجة مخاطر عدم السداد، مما يزيد من تكلفة الدين العام على الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

وعلى المدى الطويل، سيكون لاستخدام عائدات القروض العامة في تمويل النفقات العامة الانتاجية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين إن استخدامهما في تمويل النفقات الجارية سوف ينتج عنه بعض الآثار الجيدة على المدى القصير، لكنه على المدى الطويل لن يعزز الزيادة في النمو الاقتصادي⁽²⁾. إذ يؤكد أحد جوانب النقاش إن حجم الديون الكبيرة قد لا يعد مشكلة مثل ما يبدو لأول مرة وذلك بناءً على كيفية إنفاق الحكومة للمال. فمثلاً، ستؤدي الديون الحكومية الصادرة للاستثمار في رأس المال الحكومي أو الأصول المادية مثل الطرق السريعة أو المدارس إلى زيادة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد. وتزيد استثمارات رأس المال البشري، مثل التعليم من إنتاجية العمال ومن ثمَّ الأجور، وهذا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتدر عائدات ضريبية إضافية يمكن إن تذهب نحو سداد الدين الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الحكومة في النهاية بسداد الديون التي يحتفظ بها الافراد والشركات في شكل سندات حكومية مع مدفوعات ضريبية مستقبلية لحاملي السندات هؤلاء⁽³⁾.

كما أثبتت الأدبيات الاقتصادية إن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يعتمد على طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد. فقد يكون الفرق بين تأثير الإنفاق الإنتاجي وتأثير الإنتاجية مهمًا في ظل الظروف الطبيعية، ولكن ليس بالضرورة إن يكون كذلك في ظل الظروف غير الطبيعية. ففي سياق الركود الاقتصادي، فإن تحفيز الطلب الكلي بهدف تطوير الطاقة الخاملة وزيادة النمو الاقتصادي هو الهدف المركزي للسياسة الاقتصادية، والقروض العامة هي أداة كفوءة وفعالة لتحقيق هذا الهدف.

(1) Aschauer, D. A. "Do states optimize? Public capital and economic growth. The Annals of Regional Science", 2000, p: 4.

(2) Gomez-Puig, M., and, Sosvilla-Rivero, S. "Short-run and long run effects of public debt on economic performance", Evidence from EMU countries, Research Institute of Applied Economics, Working Paper, 2015, p: 16.

(3) Frederic S.Mishkin', the Economic of Money, Banking and Financial Market, 9th edition, Perrson, USA, 2012, p:405.

إذ إنّ خلق عجز في الموازنة العامة ثم تمويل العجز من خلال القروض العامة من المرجح أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وطالما إن هناك المزيد من الموارد الخاملة، فإن هذا التأثير سيكون كبيراً على النمو الاقتصادي (1).

ثالثاً: التأثير المحايد للاقتراض العام في النمو الاقتصادي:

يستند هذا الاتجاه في تحليل العلاقة بين الاقتراض العام والنمو الاقتصادي على فرضية التكافؤ الريكاردية القائمة على المقايضة بين خفض الضريبة في الوقت الحالي وزيادتها في المستقبل. فوفقاً لهذه الفرضية حين تعتمد الحكومة اليوم إلى خفض الضرائب محدثة بذلك عجزاً في الموازنة العامة يمول بواسطة الاقتراض العام (إصدار السندات) فإنه يتعين عليها مستقبلاً زيادة الضرائب لتسديد الدين وفوائده المتراكمة. وبصورة محددة، فإن فكرة التكافؤ الريكاردية تقوم على مقولة إن تخفيض الضريبة اليوم يعادلها زيادة الضريبة في المستقبل. وإن تمويل العجز بالاقتراض يعادل تمويله عن طريق الضرائب. ومن ثمّ فإن الفكرة الرئيسية لنظرية التكافؤ الريكاردية هي إن مستوى الدين العام ليس متغيراً مهماً ولن يؤثر على الأداء الاقتصادي بأي شكل من الأشكال. تتمثل رؤية ريكاردو في أنه إذا كان للدين العام تأثير سلبي على متغيرات الاقتصاد الكلي فسوف يلعب دوراً إيجابياً أيضاً فيصبح تأثير التعويض الإيجابي متكافئاً مع أو يساوي التأثير السلبي. لذلك من المرجح أن يكون التأثير الصافي للدين العام على الأنشطة الاقتصادية صفر (2).

لقد اعتقد ديفيد ريكاردو إن قرار الحكومة تخفيض الضرائب وتمويل عجز الموازنة من خلال القروض العامة تقرأ من قبل أفراد المجتمع إن الضرائب (المنخفضة حالياً) سترتفع ثانية في المستقبل، ومن ثم لا يوجه الأفراد الزيادة الحالية في دخلهم المتاح إلى الاستهلاك، وإنما يوجهونها إلى الادخار ليحصلوا على قدر أكبر من مدفوعات الفائدة يستعينون بها في دفع الضرائب المرتفعة مستقبلاً. ومن ثمّ لن يزداد الاستهلاك ولن يرتفع الطلب الكلي نتيجة خفض الضرائب كما ترى النظرية الكينزية. كما أضاف ريكاردو أنه إذا كانت مدفوعات خدمة الدين العام تتضمن تحويلاً للثروة من شخص إلى آخر داخل المجتمع، فإن أولئك الذين يستفيدون من مدفوعات الفائدة اليوم هم من يتحملون عبء تزايد

(1) Panizza, U, Presbitero, A. F, op.cit, p: 198.

(2) محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014، ص309.

مستوى الضرائب مستقبلاً، ومن ثم يكون الأثر الصافي على ثروتهم مساوياً للصفر⁽¹⁾. وتستند حجة التكافؤ الريكاردى على افتراض إن القروض الحكومية الحالية سوف يتم سدادها خلال حياة الناس الذين هم الآن على قيد الحياة. وبعبارة أخرى فإن أي تخفيضات ضريبية يتم تلقيها اليوم يقابلها إرتفاع الضرائب التي يتعين على الناس دفعها في وقت لاحق. وجادل بارو بأن الناس في الجيل الحالي لا ينبغي إن يزيدوا من استهلاكهم استجابة لخفض الضرائب إذا كانوا يهتمون برفاهية الجيل القادم وإذا أدرك دافعوا الضرائب انهم مسؤولون في نهاية المطاف عن دين الحكومة فلا يجب عليهم تغيير استهلاكهم استجابة للتغيرات في الضرائب أو التحويلات غير المصحوبة في التغيرات بالنفقات الحكومية نتيجة لذلك. وإن الحجة تكمن في إن الناس يدخرون المزيد تحسباً لإرتفاع الضرائب في المستقبل، إذ إن انخفاض الادخار العام يُقابلة زيادة متساوية في الادخار الخاص، ومن ثمَّ لا يتأثر اجمالي الادخار والاستثمار⁽²⁾. ومع ذلك، واجهت فرضية التكافؤ الريكاردى العديد من الانتقادات لعل أبرزها قصر نظر الافراد، أي إن العديد من دافعي الضرائب قد لا يكتثرون للديون الحكومية، ومن ثمَّ قد يستجيبوا لانخفاض الضرائب من خلال رفع معدلات الاستهلاك، خلافاً لتنبؤ التكافؤ الريكاردى، مما يعني في النهاية عدم إرتفاع الادخار الخاص بما يعوض نقص الادخار العام⁽³⁾.

رابعاً: النمو الاقتصادي في إطار المستوى الحرج للدين العام

يعني المستوى الحرج للدين العام مستوى الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتحول عنده تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي من التأثير الإيجابي أو المحايد إلى تأثير سلبي. وقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات التي اختلفت في تحديد هذا المستوى الذي يقارب وفق بعض الدراسات من (20%) من الناتج المحلي الإجمالي وربما أقل، بينما يقارب في دراسات اخرى معدل (110%) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بينت دراسات اخرى على وجود علاقة تأثير غير خطية

(1) Vosyliute, I. "The Impact of debt on economic growth in CEE". A Thesis Presented to the Faculty of ISM University of Management and Economics for Master of Financial Economics, 2014, p: 16.

(2) سلام كاظم الفتلاوي، صفاء عبد الجبار الموسوي، قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 31، 2019، ص278-279.

(3) Andrew B. Abel, & others, Macroeconomics, 8th edition, Pearson, USA, 2014, P586.

بين الدين العام والنمو الاقتصادي*، وخلصت إلى إن المستويات المنخفضة من الدين العام لا تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي؛ بل يمكن إن تؤثر عليه ايجابياً، إلا إنه بعد الوصول إلى المستوى الحرج للدين العام يبدأ ظهور التأثير السلبي للدين على النمو الاقتصادي⁽¹⁾. مع ذلك ورغم اتفاق العديد من الدراسات المذكورة على وجود علاقة غير خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، إلا إنها لم تتفق على تحديد مستوى حرج موحد للدين العام، يصلح إن يكون مستوى معيارياً، تسترشد به كافة الدول في إدارتها لسياستها المالية، كسقف للاقتراض ينبغي عدم تخطيه، وإنما توصلت إلى نتائج متباينة إلى حد كبير.

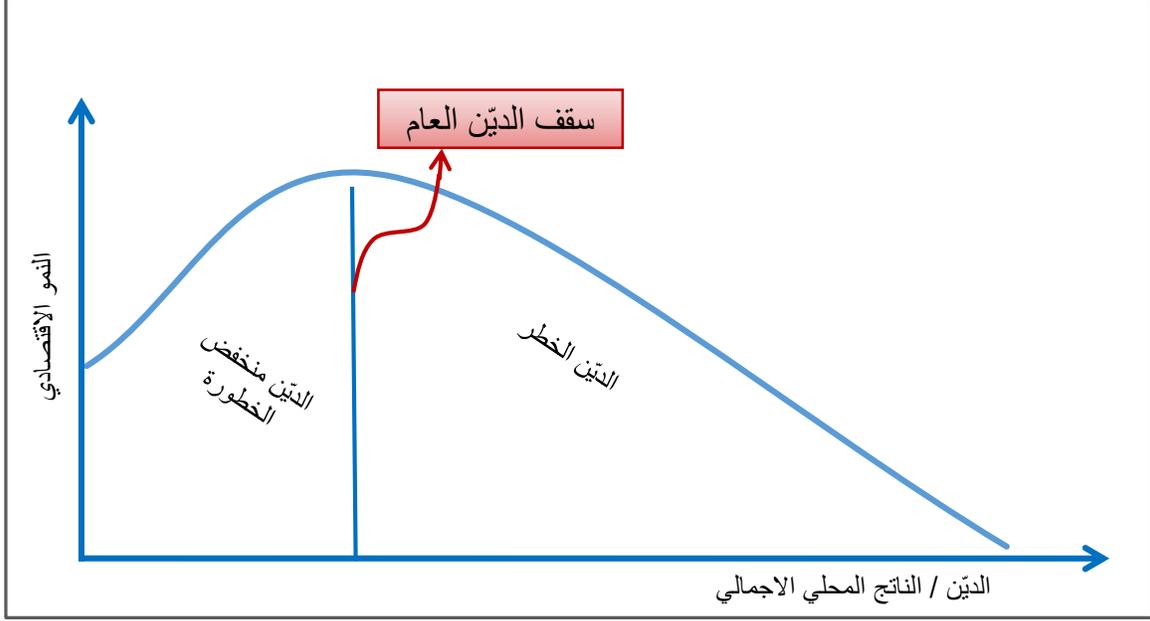
هناك مجموعة من الدراسات تناولت التحليل الفردي لإبراز إن سقف الدين القابل للاستمرار قد يكون خاصاً بكل دولة على حدة نتيجة خضوع العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي لخصوصيات كل اقتصاد. ويبين الشكل (3) العلاقة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، إذ يتضح إن تحديد نقطة التحول من الدين المنخفض الخطورة إلى الدين الخطر تختلف من بلد لآخر، وإن تحديد سقف الدين العام محكوم بالعلاقة آنفة الذكر والتي تخضع لخصائص اقتصاد كل بلد على حده.

الشكل (3)

علاقة الدين العام والنمو الاقتصادي

* تشير العلاقة غير الخطية إلى إن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يكون إيجابياً في البداية، إلا إنه يتناقص مع ارتفاع الدين العام، إلى إن يتحول في النهاية إلى تأثير سلبي.

(1) Sanchez, I. and García, R., "Public Debt, Public Investment and Economic Growth in Mexico", International Journal of Financial Studies, 2016, p: 11.



اسراء صادق كاظم، تحليل التأثيرات الطويلة والقصيرة الأمد للدين العام على الاستقرار المالي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2020، ص 24.

وعلى الرغم من تباين نتائج الدراسات الباحثة في العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي فإن العوامل المحددة للمستوى الحرج للدين العام وتأثيره في النمو الاقتصادي يتمثل بالآتي:

1. هيكل الدين العام: يعكس هيكل الدين العام مدى كفاءة الادارة الاقتصادية في ادارة الدين العام وقدرتها على تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية بأقل كلفة ممكنة ولأجل استحقاق طويلة. ففي ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعا للسياسة المالية، يجب إن تسعى الحكومات إلى التثبت من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الاهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر⁽¹⁾. ويشترك القائمون على ادارة الدين السيادي مع مستشاري سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في اهتمامهم بان تظل مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله وبوجود استراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين المفرطة⁽²⁾.

(1) علي عدنان داود، مديات فاعلية سياسة وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة المستنصرية، 2009، ص7.

(2) المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، اعداد خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2001، ص2.

ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعاً للسياسة المالية، يجب إن تسعى الحكومات للتأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة، لذلك تتمثل الإدارة الجيدة للدين في تخصيص جزء من النمو المستقبلي لتمويل خدمة المديونية المالية وكذلك رسم حدودها القصوى. إن هدف إدارة المديونية هو الإبقاء على حجمها في حدود قابلة لخدمتها وتقادي حدوث أزمة مديونية أي بمعنى آخر ما هو المستوى الحرج للدين الذي يجب إن تتفادى إدارة الدين الوصول إليه؟⁽¹⁾. وعلى اساس ذلك وحسب رأي بعض الاقتصاديين فإن الدين العام يكون اثره ايجابياً في حال تحققت ثلاثة عناصر، الاول اذا كان الاعتماد الاكبر على الدين العام المحلي وهو الاكثر نسبة إلى اجمالي الدين العام، وكان تفسيرهم لذلك على اعتبار إن الدين العام المحلي يكون بالعملة الوطنية والتسديد يكون بالعملة الوطنية ايضاً ويكون مسيطراً عليه اكثر من قبل الحكومة، بعكس الديون الخارجية اذ يكون التسديد بالعملة الاجنبية وخاضعة لتوجهات سياسية واقتصادية وسيادية قد تتعلق بالأمن الاقتصادي للبلد، أما العنصر الثاني فأكدوا على زيادة اجل استحقاق سندات الدين العام لأن طول المدة الزمنية يسمح بتوفير الوقت اللازم لإقامة مشاريع انتاجية تدر عائداً على لدولة ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الدخل، اما العنصر الثالث فضرورة تنويع المحفظة الاستثمارية اي تنويع قاعدة المستثمرين (المقرضين) مع زيادة نسبة مساهمة المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل الدين العام إذ إن تنويع المحفظة الاستثمارية يقلل من نسبة المخاطرة⁽²⁾.

2. اتجاه الدين العام: إن المسار أو الاتجاه الذي يسلكه الدين العام له اثر كبير على النمو الاقتصادي اكثر مما يرتبط بحجم الدين ذاته، وهذا الأثر يرتبط باتجاه الدين العام نحو (الانخفاض أو الإرتفاع) وعلى اساس ذلك كلما كان اتجاه الديون المرتفعة نحو الانخفاض

(1) سمير أبو مدللة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)، مجلة الجامعة الإسلامية

للدراستات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 1، غزة، 2013، ص271.

(2) حمدي احمد الهنداوي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي...هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟، مجلة

الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، المجلد 2، العدد 2، مصر، 2017، ص375.

فإن اثر الدين العام على معدلات النمو الاقتصادي تبدأ بالتحسن وهذا يعد مؤشراً على اتباع خطة استراتيجية مالية واقتصادية حقيقية تهدف إلى تخفيف عبء الدين العام وتحسين النشاط الاقتصادي عن طريق المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولا سيما سعر الفائدة والادخار والاستثمار، وسداد جزء من ارصدة الدين العام القائمة، مما يعني انخفاض الطلب الحكومي على الاقتراض العام وزيادة حجم الادخار وارتفاع مستوى الاستثمار والتخفيف من أثر المزامنة. ويحدث العكس في حال كان مسار الدين العام نحو الارتفاع فهذا يدل على عدم وجود خطة مالية اقتصادية تهدف إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم سوف يولد ارباكاً في المتغيرات الاقتصادية الكلية كارتفاع سعر الفائدة والذي يسهم في انخفاض كبير في حجم الاستثمار وانخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي. (1).

3. قنوات انفاق حصيلة الدين العام: إن الدين العام يكون له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في حال تم انفاق حصيلة الدين العام بشكل مخطط واقتصادي وضمن قنوات انتاجية، لذلك فإن العلاقة الايجابية للدين العام على النمو الاقتصادي تبرز عن طريق تعبئة الاموال وتوجيهها لأغراض الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية، ويتبين من ذلك إن المشكلة ليست في حجم القروض العامة وانما في مدى توجيهها نحو القنوات الاستثمارية والانتاجية وهذا ما ايدته النظرية الكينزية، وعلى اساس ذلك فان الاقتراض العام يكون مقبولاً لتمويل الاستثمارات العامة طالما وجهت حصيلته بالكامل لهذا الغرض وليس لأغراض استهلاكية، اما الدول التي توجه قروضها العامة نحو قنوات استهلاكية غير انتاجية فهذا يؤدي إلى تحمل تكاليف عبء خدمة ديونها وضعف الحافز على الاستثمار، وهروب رؤوس الاموال إلى الخارج، نظراً لتزايد مخاوف المستثمرين للآثار المصاحبة للدين العام المرتفع وان الاثر السلبي للدين العام على النمو الاقتصادي سوف يظهر بشكل سريع والمستوى الحرج للدين العام يكون مرتفعاً (2).

(1) Chudik, A., Mohaddes, K., Pesaran, M. H., and Raissi, M., "Is There a Debt-threshold Effect on Output Growth?" International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2015, p: 128.

(2) Sanchez, I. and García, R., op.cit, p: 12.

4. **مستوى الموارد العاطلة في الاقتصاد:** يعتمد جزء كبير من التحليل الاقتصادي الخاص بتأثير الدين العام في النمو الاقتصادي على اثر الازاحة، اي مزاحمة القطاع الخاص من قبل القطاع الحكومي في التنافس على القروض، وفي الحقيقة يكون الحديث عن هذا الأثر قليل الأهمية في حال وجود موارد عاطلة في الاقتصاد ومدخرات يعجز الجهاز المصرفي والاستثمار الخاص عن توظيفها واستغلالها ولاسيما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة ركود اقتصادي، ففي هذه الحالة تفيد الأدبيات الاقتصادية إن دخول الحكومة كمقترض لجزء من المدخرات غير المستغلة لن يتسبب في خلق اثارٍ سلبية على الاستثمار الخاص، بل على العكس سيسهم في تشغيل المدخرات العاطلة وتوظيفها بما يدعم ويعزز النمو الاقتصادي خاصةً اذا وجهت حصيلة القروض الحكومية إلى الانفاق الاستثماري والانتاجي. وعلى اساس ذلك فإن الأثر السلبي للدين العام على النمو الاقتصادي يرتبط بمدى امكانية توظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، لذلك فإن دخول الحكومة كمقترض سيكون داعماً ومؤازراً للقطاع الخاص وليس منافساً له. وإن كانت هناك موارد عاطلة ومدخرات غير مستغلة فسوف يكون تأثير الدين العام إيجابياً، أو في أسوأ الظروف سيتأخر إلى حد كبير ظهور الأثار السلبية، وسيرتفع المستوى الحرج للدين العام⁽¹⁾.

5. **طبيعة النظام السياسي:** حاولت أغلب الدراسات تفسير المستوى الحرج للدين العام من خلال العوامل المؤسسية، وبلا شك فان جودة المؤسسات والسياسات الاقتصادية ترتبط بطبيعة النظام السياسي للبلاد ومستوى ممارسة الديمقراطية فيه، وعلى اساس ذلك فان الدين العام قد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي في الدول التي تقتصر إلى الديمقراطية والحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الدولة الاقتصادية⁽²⁾.

6. **مستوى الدخل القومي:** إن مستوى الدخل القومي يؤثر في قدرة الدولة على ادارة الدين العام بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام ومدى امكانية تحقيق الاستدامة المالية التي يقصد

(1) حمدي احمد الهنداوي، مصدر سابق، ص379.

(2) Panizza, U. and Presbitero, A. F., "Public debt and economic growth: Is there a causal effect? Journal of Macroeconomics, 2014, p: 35.

بها إن البلد يمكنه إن يفي بالتزاماته الحالية والمستقبلية لخدمة الديون بالكامل دون اللجوء إلى تخفيف عبئ الديون أو إعادة جدولة أو تراكم التأخيرات التي تنطوي على تحقيق مبدأ الملاءة المالية والسيولة المالية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تأثير القرض العام في التضخم:

تحفز الزيادة في كمية النقود المتداولة على توسع الإنفاق وشراء المزيد من السلع والخدمات المختلفة، مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات، أي إن ارتفاع كمية النقد المتداول يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد إلا إن الإفراط في زيادة حجم النقد المتداول يؤدي إلى عجز الناتج الكلي (العرض الكلي) عن تلبية الطلب الكلي ومن ثم الوقوع في مشكلة التضخم، خاصة إذا كان الجهاز الانتاجي للبلد غير مرن. اما تقليص كمية النقود عن المستوى المطلوب فانه يؤدي إلى انكماش الطلب الكلي، وما يترتب عليه من انكماش في النشاط الاقتصادي⁽²⁾. وغالباً ما تثير معدلات الاقتراض العام المرتفعة المخاوف من تصاعد الموجات التضخمية. وتلجأ العديد من الدول إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض من البنك المركزي بشكل مباشر، أو غير مباشر حينما تتبع سندات وحوالات الخزنة إلى البنوك التجارية ليعاد خصمها لدى البنك المركزي، وكما حصل في العراق لعدة مرات خلال السنوات الماضية.

أولاً: التمويل غير التضخمي ومستويات الأسعار

نادراً ما تحقق النفقات العامة والإيرادات العامة التوازن التام في معظم بلدان العالم، وفي الغالب تفوق النفقات العامة الإيرادات العامة وتحقق الموازنة عجزاً مالياً، في حين تحقق الموازنة فائضاً مالياً حينما تفوق الإيرادات العامة النفقات العامة للدولة. ويستوجب العجز المالي الحكومي إيجاد مصادر تمويل أخرى قد تكون منها رفع الضرائب أو الاقتراض من الأفراد أو البنوك التجارية أو من البنك

(1) شيماء فاضل محمد، خليل إسماعيل عزيز، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج VAR، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 47، جامعة تكريت، 2019، ص103.

(2) يونس معبدي، الاقتصاد الكلي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص102.

المركزي، أو أحيانا يتم اللجوء إلى الاصدار النقدي الجديد كما حدث في العراق خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

1- الاقتراض العام من الجمهور

وإذا ما اقتضت الحكومة عن طريق بيع السندات للجمهور، فلن يكون هناك تغير صاف في عرض النقود وبمقتضى هذا النوع من الاقتراض تباشر الحكومة إصدار سندات وحوالات حكومية وتطرحها للبيع في السوق المالية. ويستلم الجمهور المساهم في الاكتتاب بالقرض العام السندات الحكومية لقاء تخليه عن السيولة النقدية التي يحتفظ بها والتي كان من المحتمل توظيفها أو انفاقها في مجال آخر. والنقطة المهمة هنا انه أياً كانت طريقة تسديد قيمة السندات الحكومية المشتراة سواء من خلال استخدام الأرصدة النقدية التي تقع في حوزة الجمهور أو السحب من حساباتهم المصرفية، لا يترتب على الاقتراض الحكومي من الجهات غير المصرفية اية زيادة مباشرة في عرض النقد وذلك لان اكتتاب هذه الجهات يتم من مدخراتها التي تنتظر الاستثمار، وهذه المدخرات هي أموال نقدية سبق خلقها أو وجودها في الاقتصاد ومن ثم فإنها لا تمثل خلقاً نقدياً جديداً وهذا لا يؤثر على كمية النقود ولن يزداد عرض النقد أو تنشأ موجات تضخمية (1).

2- الاقتراض العام من البنوك التجارية

يختلف الاقتراض العام من البنوك التجارية عن الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية نظراً لقدرة البنوك التجارية على خلق نقد جديد في صورة ودائع جارية (تحت الطلب)، وتعتمد الآثار النهائية لهذا الأسلوب التمويلي على عدة أمور: الأمر الأول، إذا قررت البنوك التجارية الحفاظ على العلاقة بين السيولة والودائع كما هي عليه، أي أنها تحل السندات الحكومية محل جزء من الموجودات السائلة التي تحتفظ بها في محفظتها، فان بقية عناصر موجوداتها وبخاصة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سوف يميل إلى الانخفاض بنسبة إلى الأموال التي ستضمها إلى موجوداتها في صورة سندات حكومية، مما يؤدي إلى انخفاض ديون الجمهور ازاء البنوك، وفي هذه

(1) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن وسلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص226

الحالة لن يتأثر عرض النقد. أما إذا قررت البنوك التجارية إبقاء الأموال الموجودة في حوزتها في صورة موجودات سائلة من غير السندات الحكومية فإن شراء السندات الحكومية من البنوك التجارية يعمل على زيادة إجمالي موجوداتها ومن ثمَّ نمو عرض النقد بالمقدار نفسه.

أما إذا تزامن إصدار السندات الحكومية مع توافر احتياطات نقدية سائلة لدى البنوك التجارية فسيكون بمقدورها مواجهة احتياجات الحكومة والقطاع الخاص معاً، وسيزداد نتيجة لذلك عرض النقد بسبب التوسع في الائتمان المصرفي، بعبارة أخرى إذا توافرت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة فإنها تكون في وضع يؤهلها في تقديم التمويل إلى الحكومة عن طريق شرائها للسندات الحكومية دون إن تضطر في الوقت ذاته إلى خفض تمويل مشروعات القطاع الخاص، وهو ما يعني إن الاحتياطات الفائضة تمكن البنوك التجارية من تقديم القروض للحكومة والأفراد في إن واحد، مما يؤدي إلى آثار توسعية في عرض النقد وقد ترتفع معدلات التضخم . أما إذا تدفقت السندات الحكومية إلى سوق الأموال المعدة للإقراض في وقت لا تمتلك فيه البنوك احتياطات نقدية فائضة، فإن قيام البنوك التجارية بشراء السندات الحكومية سوف يكون على حساب القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص ومن ثمَّ فإن عرض النقد قد لا يتأثر كثيراً لأن البنوك تكون قد قايضت القروض العامة محل القروض الخاصة.

وفي حال قامت الحكومة ببيع السندات الحكومية إلى البنوك التجارية فإن تحديد أثر ذلك على عرض النقد يعتمد على موقف البنك المركزي، فإذا قام الأخير بمد السوق بقدر كاف من السيولة (أي يعادل مشتريات البنوك التجارية من السندات الحكومية) فإن البنوك ستتمكن من شراء السندات الحكومية الجديدة وضمها إلى محفظة الأوراق المالية دون إن يؤثر ذلك على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ذلك إن ضخ سيولة إضافية إلى الاقتصاد سيعزز من الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ويوسع من قاعدتها الائتمانية، مما يسمح بزيادة عرض النقد وبالعكس إذا لم تتم عملية ضخ السيولة إلى الاقتصاد فإن ضم السندات الحكومية الإضافية إلى محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية سيحد

من الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص، وفي هذه الحالة لن يكون هنالك مجال واسع لزيادة نمو عرض النقد⁽¹⁾.

3- الاقتراض العام من البنك المركزي

في حال الاقتراض من البنك المركزي فإنه يمتلك سلطة وقدرة إصدار نقد جديد في صورة عملة، لذا عندما تقوم الحكومة ببيع السندات العامة ويكتتب بها البنك المركزي يترتب على هذا الاكتتاب خلق نقود جديدة لصالح الحكومة بمقدار قيمة السندات المكتتب بها، وعادة يدون البنك المركزي قيمة مشترياته من السندات الحكومية في حساب خاص للحكومة تستطيع السحب منه متى شاءت لتسديد ما يترتب عليها من التزامات لصالح الموردين والمقاولين نتيجة حصولها على السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فإذا كانت الحكومة تقترض لغرض تمويل انفاقها، فإن الحكومة لا تحتفظ عادة بالأموال المقترضة، وعليه عندما تقوم الحكومة بأنفاق المبالغ النقدية المقترضة فإن ذلك سيزيد من دخول الجمهور غير المصرفي ومن ثمّ توظيف جزء من هذه الدخول في صورة ودائع لدى البنوك التجارية، ويترتب على ذلك زيادة حجم الودائع المصرفية لدى البنوك ومن ثمّ تحسين سيولتها ورفع احتياطياتها النقدية، إذ إن هذه الأخيرة تعد الأساس الذي تنطلق منه البنوك التجارية في منح الائتمان المصرفي فإن زيادة هذه الاحتياطيات النقدية ستعمل على رفع قدرتها على تقديم المزيد من القروض للاقتصاد في صورة ودائع جارية أو تحت الطلب، وإذ إن هذه الأخيرة تعد جزءاً من عرض النقد فإن التوسع فيها يقود إلى زيادة عرض النقد عن طريق عمل مضاعف الائتمان المصرفي⁽²⁾.

وهكذا نجد إن عملية الاقتراض الحكومي من البنك المركزي تزيد مباشرة من العرض النقدي من خلال قدرة البنك المركزي على إصدار العملة التي هي جزء من عرض النقد وكذلك بصورة غير مباشرة من خلال زيادة الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ومن ثمّ التوسع في خلق الائتمان المصرفي

(1) عوض فاضل إسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، طبع على نفقة جامعة صدام، بغداد، 2003، ص504.

(2) عوض فاضل إسماعيل، مصدر سابق، ص507.

في صورة ودائع جارية التي هي الأخرى تشكل جزءا من عرض النقد. إن تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقود جديدة يقود إلى زيادة عرض النقد ومن ثم الطلب النقدي الكلي، فإذا كانت في الاقتصاد طاقات إنتاجية فائضة، فإن زيادة الطلب النقدي يمكن أن تنعكس على الإنتاج والاستخدام أكثر من انعكاسها على مستوى الأسعار. ذلك إن مرونة الجهاز الإنتاجي تسمح بزيادة في معدل نمو الناتج الكلي الحقيقي من السلع والخدمات أكثر من الزيادة في معدل نمو المستوى العام للأسعار، في حين إذا لم تتوافر في الاقتصاد طاقات إنتاجية عاطلة فإن الطلب النقدي المتزايد الناجم عن زيادة عرض النقد يقود إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق الزيادة الحقيقية في الإنتاج والاستخدام، وبذلك يواجه الاقتصاد ضغوطاً تضخمية ومن ثم إرتفاعاً في التكاليف الإنتاجية⁽¹⁾.

ثانياً: التمويل التضخمي ومستويات الأسعار

يتمثل التمويل التضخمي في الإصدار النقدي الجديد عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون غطاء لتمويل التنمية أو تحريك الأنشطة الإنتاجية أو تمويل الإنفاق العام، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للدولة لتمويل عجز الموازنة العامة. وبهذه الطريقة تستطيع الدول إن تعالج العجز في الموازنة العامة بعد نفاذ كافة خيارات التمويل الأخرى. ورغم انها الوسيلة الأكثر سهولة في العديد من الدول، إلا أنها بذات الوقت تعد الأكثر خطورة، إذ ينجم عنها توليد ضغوط تضخمية تضعف النمو والاستقرار الاقتصادي⁽²⁾.

ولا يقتصر التمويل التضخمي على إصدار النقود وطبعها بل يعد فتح الحسابات الائتمانية والاعتمادات أمام المنتجين وأصحاب الأعمال إحدى أشكال التمويل التضخمي⁽³⁾. كما يمثل التمويل التضخمي أسلوباً آخر تستخدمه الدول لتأمين الحصول على الموارد المالية لأغراض الاستثمار. ويؤكد مؤيدو هذا النمط من التمويل، إن استخدام أسلوب التمويل بالعجز لتمويل تكوين رأس المال من شأنه

(1) المصدر نفسه، ص508.

(2) منال جابر مرسي، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2021، ص380-381.

(3) بغداد بنين، قعيد إبراهيم، حسيبة شحونة، التمويل الغير تقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1987-2016)، الملتقى الدولي الثاني، جامعة محمد بوضايف، مسيلة، الجزائر، 2019، ص8.

إن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثمَّ يعمل على نمو معدل الادخار إذ يستعاض عن هذا الأسلوب في المراحل التالية بالمدخرات الفردية لتمويل الاتفاق الاستثماري. وينبغي التمييز بين الدول في استخدام هذا الأسلوب في تمويل عجز الموازنة، فالدول المتقدمة اقتصادياً ويحكم امتلاكها جهازاً إنتاجياً مرناً، تؤدي زيادة المعروض النقدي نتيجة سياسة الإصدار الجديد، إلى زيادة الناتج مما لا يؤثر على المستوى العام للأسعار. أما الدول النامية فإن الأمر يختلف فيها، إذ إن استخدام أسلوب التمويل التضخمي ينصرف إلى زيادة التدفقات النقدية لتمويل العجز وزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة لا يستطيع الجهاز الإنتاجي تلبيتها لضعف مرونة العرض الكلي في الاستجابة لاتجاهات الطلب، مما يخلف موجات تضخمية تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني. ونستخلص من ذلك إن نجاح أسلوب التمويل التضخمي مشروط بامتلاك الدولة المعنية جهازاً إنتاجياً يتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة الزيادة في الطلب، ولإريب فإن هذا الشرط غير قابل للتحقق في البلدان النامية (1).

المطلب الثالث: تأثير الاقتراض العام في الاستثمار

حذرت النظرية الكلاسيكية منذ نهايات القرن التاسع عشر من مخاطر الاقتراض العام على الاستثمار الخاص نظراً لأن الموارد المالية محدودة (الاموال المعدة للإقراض) ومن ثمَّ ما تقتضيه الحكومة سيكون على حساب استثمارات القطاع الخاص، نظراً لأن الطلب الحكومي على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة، وبالنظر لحساسية الاستثمار لأسعار الفائدة كونها كلفة على الإنتاج، ترتبط معدلات الاستثمار عكسياً بأسعار الفائدة والاقتراض العام. هذه الحجة في تفسير تأثير الاقتراض العام في الاستثمار عبر قناة سعر الفائدة كانت أداة ضغط لكبح الاقتراض العام وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي نظراً للأضرار التي يخلفها الانفاق الحكومي الممول بالاقتراض العام، فضلاً على إن استخدام الاموال العامة، بحسب زعم الكلاسيك، يتجه في الغالب لأغراض استهلاكية مما يقلص من معدلات الاستثمار وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. ورغم

(1) هاشم محمد العركوب، عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة في أسبابه وآثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق (1973-1993)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل، 1997، ص65.

انتقاد كينز لهذه العلاقة وتأكيدَه على ضعف حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة، إلا إن المدراس الاقتصادية المتصلة بالفكر الكلاسيكي، روجت لهذا الفهم طيلة العقود الماضية من القرن العشرين. ولا زالت العلاقة بين الاقتراض العام ومعدلات الاستثمار، عبر قناة سعر الفائدة، موضع بحث وقياس حتى وقتنا الحالي.

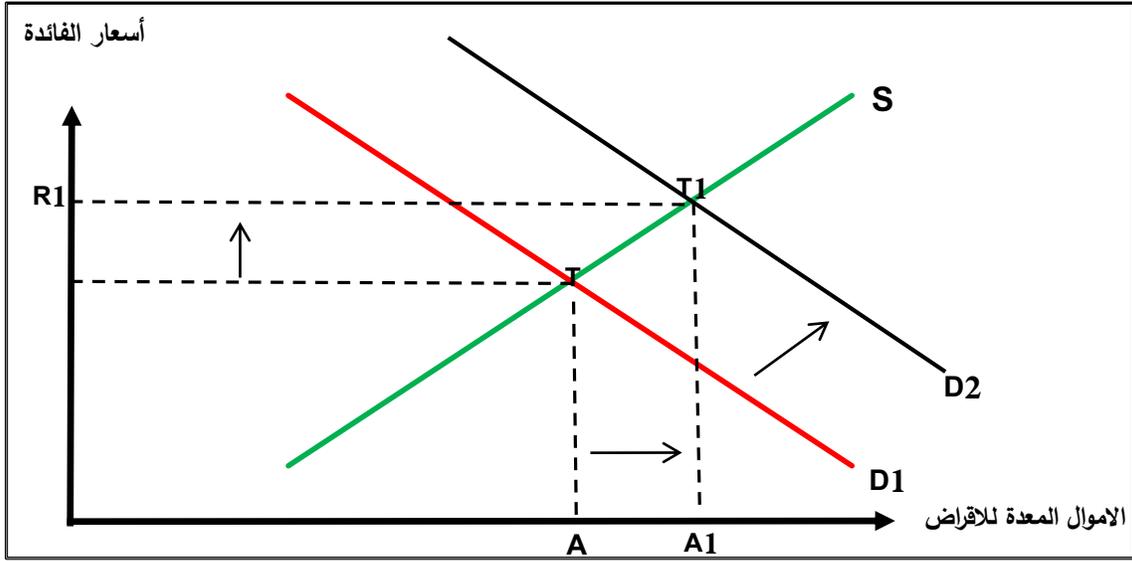
أولاً: الاقتراض الحكومي وأسعار الفائدة

تسلم النظرية الاقتصادية بأن قيام الحكومة بطلب نسبة كبيرة من الادخارات المتوفرة عن طريق بيع السندات الحكومية إلى القطاع غير المصرفي بغية تمويل الزيادة في الانفاق العام يتسبب في خفض عرض الادخارات في سوق الأموال المعدة للإقراض ومن ثمَّ إرتفاع أسعار الفائدة⁽¹⁾. وحين يتم تمويل العجز بالاقتراض من الجمهور فإنه يعد عملاً مالياً خالصاً للحكومة لعدم تغير عرض النقد إذ إن الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب للأفراد ستتنخفض بينما تزداد الودائع الجارية للحكومة بالمقدار نفسه ثم تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الأموال المتحصل عليها في زيادة مشترياتها من السلع والخدمات وان تمويل عجز الموازنة بالاقتراض يترتب عليه انخفاض عرض الأموال المعدة للإقراض لتمويل الاستثمار الخاص والانفاق الاستهلاكي الخاص إذ إن إرتفاع سعر الفائدة كنتيجة يؤدي إلى تقليص الأثر التوسعي لعجز الموازنة.

الشكل (4)

تأثير الاقتراض من الجمهور في الطلب على الاموال

(1) عوض فاضل إسماعيل، مصدر سابق، ص 508.



N, Gregory, Mankiw, Brief Principles of Macroeconomics, 5th ed, South-Western, USA, 2009.p.173.

يتضح من شكل (4) ان ارتفاع حجم القروض الحكومية يؤدي انتقال منحنى الطلب على الأموال القابلة للإقتراض نحو اليمين من (D1) إلى (D2) وفيه دلالة على إرتفاع الاقتراض العام وزيادة الطلب على الاموال المعدة للإقتراض من (A) إلى (A1)، كما يبين الشكل إن التحول يجعلنا نأخذ في الاعتبار كيفية تغير التوازن من نقطة (T) إلى نقطة (T1) من خلال إرتفاع أسعار الفائدة كنتيجة للطلب المتزايد على الأموال القابلة للإقتراض مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة من نقطة (R) إلى نقطة (R1). وإرتفاع أسعار الفائدة يعني زيادة كلفة الفرصة البديلة للاستثمار في رأس المال المادي ومن ثم تخفيض الدافع لدى القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الأقل ربحية إذ يفضل المستثمرون في القطاع الخاص الاستثمار بشراء السندات على السلع الرأسمالية. وبالمثل تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى إضعاف استهلاك القطاع الخاص نظرا لإرتفاع أسعار الفائدة في الأسواق. أي إن الزيادة من الاقتراض العام قد زاحم الاستثمار الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة مما دفع بالمستثمرين في القطاع الخاص إلى تقليص الاستثمار أو البحث عن مصادر أخرى للتمويل، وأهم هذه المصادر هي المصارف التجارية التي ترفع أسعار الفائدة بعد تزايد حاجة المستثمرين والمضاربين للموارد المالية، ومع ذلك يعتمد الأثر النهائي على سعر الفائدة القصير الأجل على موقف البنك المركزي من منح

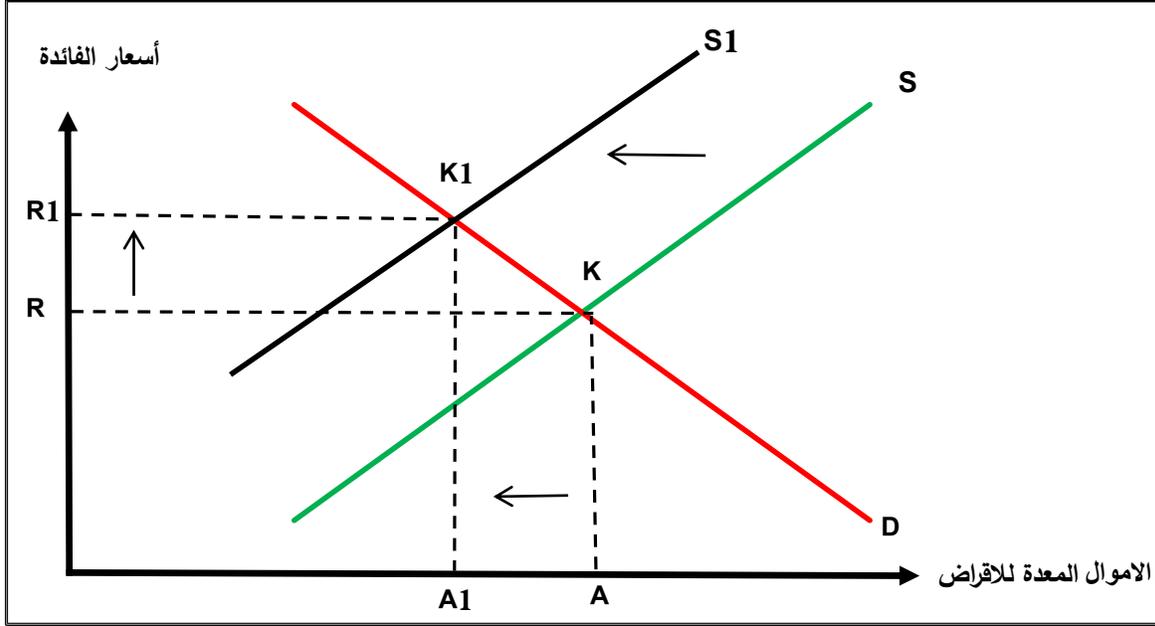
السيولة للمصارف التجارية لمواجهة تزايد الطلب على الموارد المالية فإذا استطاعت المصارف من إعادة تمويل سيولتها لدى البنك المركزي فهذا سيعمل على المحافظة على اعتدال أسعار الفائدة. أما إذا اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية متشددة إزاء منح السيولة للمصارف التجارية فإن هذه السياسة سوف تعمل على الضغط على الفائدة باتجاه إرتفاعها⁽¹⁾.

ويمكن تمثيل تأثير مزاحمة الاقتراض العام للاستثمار الخاص عبر سعر الفائدة من خلال التركيز على منحى عرض الاموال المعدة للإقراض، فحينما تعاني الحكومة عجزا في الموازنة، يكون الادخار العام سالبا، مما يقلص الادخار الوطني. بعبارة أخرى، عندما تقترض الحكومة لتمويل عجز الموازنة، فإنها تقلل المعروض من الأموال المتاحة والقابلة للإقراض لتمويل الاستثمار من الجمهور، ومن ثَمَّ فإن الاقتراض العام يؤدي إلى انتقال منحى عرض الأموال القابلة للإقراض إلى اليسار من (S1) إلى (S2)، وكما مبين في الشكل (5):

الشكل (5)

تأثير الاقتراض من الجمهور في عرض الاموال

(1) عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص573.



N, Gregory, Mankiw, Brief Principles of Macroeconomics, 5th ed, South-Western, USA, 2009.p.174.

اذ يتضح من الشكل (5) عندما يقلل عجز الموازنة المعروض من الأموال القابلة للقرض من (S) إلى (S1)، فإنه يرتفع سعر الفائدة من نقطة (R) إلى نقطة (R1) ثم يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تغيير سلوك الجمهور المشارك في سوق الاقتراض. اذ يقل عدد الجمهور من طالبي الأموال القابلة للإقراض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثمَّ عزوف الجمهور عن الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض تراكم راس المال والنمو الاقتصادي. ويُطلق على الانخفاض في الاستثمار بسبب الاقتراض العام (بأثر المزاحمة) ويتم تمثيله في الشكل بالحركة على طول منحنى الطلب (D) الذي يعكس انخفاض الطلب على الأموال القابلة للإقراض من نقطة (K) إلى نقطة (K1). أي عندما تقترض الحكومة لتمويل عجز موازنتها فإنها تزاحم المقترضين الذين يحاولون تمويل الاستثمار. ومن ثمَّ، فإن تحليل العلاقة بين الاقتراض العام والاستثمار تبدأ من آثار الاقتراض العام على عرض وطلب الأموال القابلة للإقراض، فعندما ينخفض الادخار الحكومي نتيجة تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة، ويقل الادخار

العام والادخار القومي تباعا، ترتفع أسعار الفائدة، ومن ثمَّ ينخفض الاستثمار ويتراجع تراكم راس مال وينخفض النمو الاقتصادي (1).

ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى إن علاقة الاقتراض العام بالاستثمار عبر أسعار الفائدة خاضعة لاعتبارات متعددة، إذ يتأثر سعر الفائدة بشكل مباشر بالسياسة النقدية والسياسة المالية وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي. من جانب لان السياسة النقدية تؤثر في عرض النقود وسرعة تداولها، في حين تؤدي السياسة المالية دورا مهما في التأثير في سلوك سعر الفائدة من خلال حجم الدين العام (2). كما إن اقتراض الحكومة من البنك المركزي بطريقة مباشرة (السحب على المكشوف) أو غير مباشرة (بيع السندات الحكومية) لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي يعني إصدار نقود جديدة بمقدار العجز الممول بهذا الأسلوب، مما ينعكس في صورة زيادة في عرض النقد ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة في المدى القريب. لذلك فإن السياسة المالية التوسعية المقرونة بتوسيع نقدي لا تقود إلى إحداث نقص في عرض الأموال التي يمكن استخدامها من قبل الأفراد وقطاع الأعمال، ومن ثمَّ لا تتسبب في تقليل الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وبعبارة أخرى، إن انتهاج سياسة نقدية مساندة للسياسة المالية التوسعية يشكل عامل ضغط لخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل ومن ثم تعزيز الإنفاق الخاص والطلب الكلي. ومن ناحية أخرى، عندما تقوم الحكومة بإنفاق النقود الجديدة تزداد دخول الأفراد ومن ثم ودائعهم لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة احتياطياتها النقدية ومنح البنوك قدرة أكبر على تقديم المزيد من الائتمان عن طريق عمل مضاعف الائتمان وبذلك يتوسع عرض النقد وتميل أسعار الفائدة إلى الانخفاض في المدى القصير (3).

(1) N, Gregory, Mankiw, Brief Principles of Macroeconomics, op.cit p: 174.

(2) ظاهر النويران، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية (دراسة حالة بنك القاهرة-عمان)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حصة الخضر، العدد 4، الجزائر، 2017، ص58.

(3) عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي، مصدر سابق، ص510.

المطلب الرابع: تأثير القرض العام في سعر الصرف

رغم الدفاع الذي قدمه اتباع المدرسة الكينزية عن دور السياسة المالية في تحفيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وصولاً للاستخدام الكامل، إلا إن الاتجاه الكلاسيكي وخطه العام بقي مصراً بان الآثار السلبية التي يخلفها استخدام الأدوات المالية تفوق الفوائد التي يمكن إن تحقق على أرض الواقع، خاصةً مع إيمان المدارس الليبرالية بالدور السلبي للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتعطيل عمل آلية السوق في تخصيص الموارد بكفاءة. لذلك، ورغم اعتراف بعض أنصار المدرسة النيوكلاسيكية بضعف حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة في اقتصاد مغلق، إلا أنهم ركزوا على الآثار التي يتركها الاقتراض العام على ميزان المدفوعات عبر قناة سعر الصرف للدلالة على مضاعفات جديدة للسياسة المالية تؤثر سلباً على الطلب الكلي والنتاج، ولكن هذه المرة عبر القطاع الخارجي.

يبين الشكل (6) تأثير الاقتراض العام على الاقتصاد عبر أسعار الصرف وتراجع القدرة التنافسية للبلد. إذ يؤدي الاقتراض العام إلى تقليص حجم الأموال المعدة للإقراض من (Q_1) إلى (Q_2) ، وكما مبين في الجزء (A) من الشكل (6)، مما يتسبب في انتقال منحنى عرض الأموال المعدة للإقراض من (S_1) إلى (S_2) ، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة من (r_1) إلى (r_2) ، ينعكس إرتفاع أسعار الفائدة في تقليص حجم الاقتراض الخاص بمقدار المسافة من نقطة (A) إلى نقطة (B). ومن ثم فإن الاقتراض الحكومي في الاقتصاد الكلي المفتوح يزاحم أيضاً الطلب الخاص (خاصة الاستثماري منه) على الأموال المعدة للإقراض عن طريق رفع أسعار الفائدة السوقية. مع ذلك، يشهد الاقتصاد المفتوح آثاراً إضافية لهذا الاقتراض، إذ إن إرتفاع أسعار الفائدة المحلية (بسبب الاقتراض الحكومية) بما يفوق مثيلتها الدولية في سعر الفائدة، يكون عامل جذب للمستثمرين المحليين والأجانب نحو الاستثمار في سندات القرض العام الآمنة وذات العائد المرتفع. مما يؤدي إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية للخارج (Net Capital Outflow).

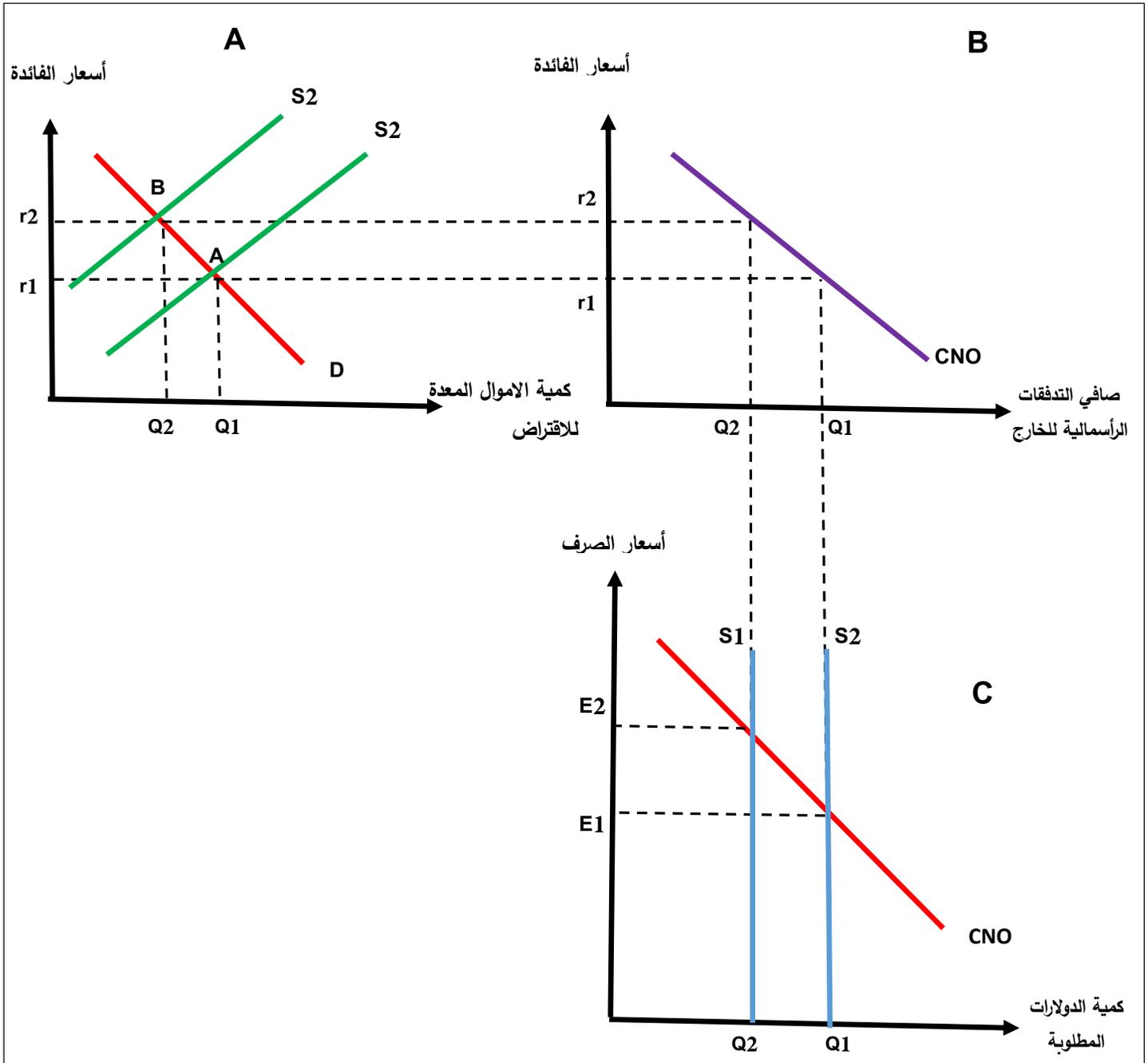
كما يبين الجزء (B) من الشكل (6)، يحد إرتفاع معدلات الفائدة السوقية من تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج من جهة، ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد من جهة أخرى، مما يسهم في انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية للخارج (NCO) من نقطة (Q_1) إلى (Q_2) وكما هو مبين في الجزء (B) من الشكل. ويسهم هبوط صافي التدفقات الرأسمالية للخارج (NCO) بشكل مباشر

في تقليص كمية العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، إذ ينتقل منحنى عرض العملة المحلية باتجاه اليسار من (S1) إلى (S2) وكما هو مبين في الجزء (C) من شكل (6)، مؤدياً إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من (E1) إلى (E2) ، ويجعل ارتفاع قيمة العملة المحلية للسلع المستوردة أرخص بالنسبة للسكان المحليين والسلع المصدرة أكثر غلاء بالنسبة للأجانب، ومع ثبات العوامل الأخرى، يؤدي ذلك إلى توسع حجم الاستيرادات مقابل هبوط حجم الصادرات مما ينعكس سلباً على ميزان الحساب الجاري⁽¹⁾.

(1) حيدر حسين ال طعمة، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري-دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2011، ص88.

الشكل (6)

تأثير الاقتراض الحكومي في سعر الصرف



حيدر حسين ال طعمة، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري-دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2011، ص88.

الفصل الثاني

اتجاه الدين العام وتأثيره في الاقتصاد العراقي

المبحث الاول:

تطورات الدين العام في العراق

المبحث الثاني:

العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
في العراق

تمهيد

يعد العراق من البلدان النفطية التي تعتمد على المورد النفطي في تمويل الموازنة والاقتصاد. وتشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة في إجمالي الإيرادات العامة تصل في الغالب إلى أكثر من (90%). مع ذلك، انعكست تقلبات أسعار النفط والحروب التي خاضها النظام السابق والنفقات العامة المتزايدة في تنامي معدلات الاقتراض العام منذ ثمانينيات القرن الماضي. وقد خلفت الديون المتراكمة آثاراً مباشرة وغير مباشرة على معظم المتغيرات الاقتصادية وبالأخص النمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وسعر الصرف، نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط المتغيرات المذكورة بالدين العام الداخلي والخارجي وفي كافة مراحل الدين من إصدار وإنفاق وإستهلاك.

تناول هذا الفصل تطور المديونية الداخلية والخارجية في العراق وآثارها في متغيرات اقتصادية مختارة، وعليه تم تقسيم الفصل على مبحثين، بين المبحث الأول نشأة وتطور الدين العام الداخلي والخارجي في العراق فيما تناول المبحث الثاني تحليل الدين العام بشقيه وأثره على النمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وسعر الصرف.

المبحث الاول: تطورات الدين العام في العراق

ألزمت الظروف الاقتصادية والسياسية العراق إلى تكثيف الاقتراض لتمويل الاقتصاد والحرب خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي، خاصةً مع العقوبات الاقتصادية التي تكبدها البلد من غزو الكويت عام 1991. وقد ورث الاقتصاد العراقي تركة ديون ثقيلة جراء سياسات النظام السابق، استمرت آثارها السلبية على الاقتصاد لغاية الآن رغم دخول العراق في العديد من الاتفاقيات بعد عام 2003 لتخفيض الديون السيادية المتراكمة.

المطلب الاول: نشأة وتطور الدين العام في العراق:

يعد تاريخ الديون العراقية عموماً والخارجية منها خاصةً من التحديات الاقتصادية الصعبة في تاريخ العراق الاقتصادي الحديث. فقد ظل الدين الحكومي على مدار العقود الأربعة الماضية بعيداً في توجهاته عن فلسفة الاقتراض من أجل الاستثمار في التنمية وتحقيق الازدهار الاقتصادي بحكم الظروف والعوامل السياسية. ففي عقد ثمانينيات القرن الماضي وإبان الحرب مع إيران كان الاقتراض الخارجي مسخراً لتمويل الحرب وهو دين استهلاكي (بغرض) رافقه اقتراض داخلي لغرض الإنفاق الاستهلاكي ايضاً. وقد قدرت مجموعة نادي باريس في العام (2004) دين العراق الخارجي لمرحلة ما قبل عام (1990) بحوالي (128) مليار دولار والذي تقرر حينها شطب (80%) منه بموجب اتفاقية نادي باريس. وقد استندت تلك الاتفاقية على قرار مجلس الامن (1483) في أيار (2003) بشأن تسوية المديونية الخارجية للعراق ازاء دائنيه، إذ تراكمت الديون قبل العام (1990) جراء توقف السداد والعجز عن الدفع وتطبيق شروط اتفاقيات الدين الموقعة رسمياً مع مختلف الدائنين سواء السيادية منها، والتي تعود لمجموعة دول نادي باريس التسعة عشر أو للدائنين الرسميين من مجموعة الدول الـ (54) الدائنة للعراق من خارج مجموعة نادي باريس، فضلاً عن الآف الدائنين التجاريين⁽¹⁾.

وفي مرحلة حصار التسعينيات وفرض العقوبات الدولية على العراق والمرتبة جراء حرب الكويت وتبعات غزوها، اتخذ موضوع الديون وأعبائها مسارين مختلفين، الأول، ظل الاقتراض الداخلي

(1) مظهر محمد صالح، اطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020، ص1.

يسير بكثافة لمصلحة الانفاق العام عبر تمويل عجز الموازنة بالتمويل التضخمي أو تنقيد الدين العام (debt monetization) لتوفير استدامة الواقع الهش في موازنات مرحلة الحصار الاقتصادي والسعي وقتها لتدوير عجلة النظام الاقتصادية. أما المسار الثاني، ويتمثل بتنفيذ الاتفاق مع الامم المتحدة، بعد إن سخرت المنظمة الدولية ثلث عوائد النفط العراقي المصدر عبر مذكرة التفاهم أو برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) وتم بدء العمل في تلك المذكرة في العام (1996) لدفع التعويضات الخارجية إلى متضرري حرب الكويت من خلال صندوق الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC) وبمبلغ تعويضات زاد على (52) مليار دولار. علما إن التعويضات هي ليست ديون وإنما جزاءات فرضت بقرارات اممية بما فيها تغطية تكاليف فرق التفتيش وتستوفى جميعها من عوائد مذكرة التفاهم النفطية. وظلت المنظمة الدولية تحتفظ بعوائد النفط العراقي في الحساب باسم الأمين العام للأمم المتحدة ضمن ترتيبات الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية.

بدأت المرحلة الجديدة في حياة العراق الاقتصادية وتطور مديونيته منذ مطلع الألفية الثالثة وتحديدا مرحلة التحول السياسي الكبير في العام (2003) وحتى الوقت الحاضر، فلم يلجأ العراق إلى أي اقتراض ذات أهمية تذكر. إلا إن الاقتصاد العراقي تعرض إلى أزمتين خانقتين الاولى في العام (2014) امتدتا حتى العام (2017) مما ألزم الحكومة إلى الاقتراض. وقد ذهبت معظم القروض الداخلية والخارجية هذه المرة إلى دعم الموازنة التشغيلية بما يؤمن استدامة مدفوعات الموازنة الجارية ولاسيما بند الرواتب والاجور وغيرها من الالتزامات فضلاً عن تمويل الحرب ضد الارهاب بعد إن تراجعت أسعار النفط الخام من (80) دولار للبرميل إلى أقل من (30) دولار للبرميل الواحد. وإذا ما أخذنا كلفة انتاج النفط الخام الذي تتولى خدماته شركات النفط العالمية (IOCS) فإن صافي عائد البرميل من النفط الخام المصدر ستكون (20) دولار آنذاك، وان الرواتب والاجور والتقاعدات صممت على برميل نفط عائد لا يقل عن (80) دولار. كما جاء الدين الخارجي هذه المرة مرتبطا بشكل أساس بمشتريات السلاح والتجهيز وإعادة بناء القوات المسلحة لمواجهة الارهاب الداعشي، وهو توجه يمتلك في نهاياته طبيعة استهلاكية عالية في تشغيل ماكينة الحرب وأدواتها والتي تطلبها أولويات تحرير الأرض⁽¹⁾.

(1) مظهر محمد صالح، اطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، مصدر سابق، ص3.

اما الازمة الثانية فقد حدثت مطلع عام (2020) بسبب تفشي فايروس كورونا وتراجع الايرادات النفطية من (6) مليار دولار شهر كانون الثاني إلى قرابة (1.4) مليار دولار شهر نيسان (2020) بسبب الهبوط الحاد لأسعار النفط إلى دون (20) دولار للبرميل. وقد اضطرت الحكومة العراقية إلى اقتراض قرابة (27) ترليون دينار لتغطية رواتب الموظفين وبعض النفقات الضرورية عبر اصدار قانوني للاقتراض بدلا من موازنة (2020) (1).

وبين جدول (1) المسار الجديد للديون العراقية منذ مطلع الألفية الثالثة وتحديدًا مرحلة التحول السياسي الكبير في العام (2003) وحتى الوقت الحاضر. ويفصح الجدول (1) وصول الدين العام العراقي عام (2004) الى قرابة (91.279) ترليون دينار، شكل الدين الداخلي منه ما نسبته (7%) من الدين العام، في حين شكل الدين الخارجي نسبة للدين العام حوالي (93%). ويعزى ارتفاع الدين الخارجي إلى الحروب التي مر بها العراق وما رافقها من عقوبات دولية أدت إلى زيادة المديونية الخارجية. فقد شكل الدين العام نسبة كبيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي قاربت عام (2004) من (171%) من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل ذلك عبئا كبيرا على الدولة التي تضطر إلى تحويل جزء كبير من ناتجها المحلي الإجمالي إلى الدول الدائنة وفاء بالتزاماتها الخارجية، على حساب دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد الوطني.

اما في عام (2005) فقد انخفض الدين العام بشكل كبير نسبيا ليلبغ قرابة (59.053) ترليون دينار نتيجة انخفاض المديونية الخارجية بسبب تغير الوضع السياسي وتحمل الولايات المتحدة مسؤولية ادارتها بممارسة الضغوط على الدول الدائنة لأجل تخفيض ديونها المستحقة على العراق وبعد مشاورات دولية خفض حجم الدين العام وخصم منه (80%) حسب اتفاقية نادي باريس، وبذلك أصبحت نسبة الدين الخارجي للدين العام (89%). اما نسبة الدين الداخلي للدين العام فقد ارتفعت نتيجة تغير اتجاه السياسة المالية للدولة وارتفاع حجم المديونية الداخلية لتبلغ (11%) من الدين العام، ورافق التراجع في الدين العام ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي* في العراق إذ ارتفع في هذا العام حتى وصل إلى قرابة (73.533) ترليون دينار بعد ما كان في عام (2004) قرابة (53.235) ترليون دينار، وكان

(1) مظهر محمد صالح، اطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، مصدر سابق، ص4.

* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

هذا الإرتفاع نتيجة إرتفاع صادرات النفط، وإرتفاع أسعار النفط، ورفع العقوبات عن العراق بعد تغير نظام الحكم، إذ أدى إرتفاع الناتج المحلي وانخفاض الدين العام في العراق إلى تراجع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي حتى وصلت إلى (80%) في عام (2005).

الجدول (1)

تطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2020) / ترليون دينار

السنة	الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	الدين الداخلي	نسبة الدين الداخلي للدين العام	الدين الخارجي	نسبة الدين الخارجي للدين العام
	1	2	3	4	5	6	7
2004	91.279	53.235	171%	6.398	7%	84.881	93%
2005	59.053	73.533	80%	6.594	11%	52.459	89%
2006	38.016	95.588	40%	5.645	15%	32.371	85%
2007	36.408	111.504	33%	5.194	14%	31.214	86%
2008	36.409	157.026	23%	4.456	12%	31.953	88%
2009	28.962	130.642	22%	8.504	29%	20.458	71%
2010	30.962	158.522	20%	10.714	35%	20.248	65%
2011	33.331	211.31	16%	12.294	37%	21.037	63%
2012	30.929	254.225	12%	11.536	37%	19.393	63%
2013	30.318	273.588	11%	13.078	43%	17.24	57%
2014	38.758	258.901	15%	19.958	51%	18.8	49%
2015	52.04	185.551	28%	31.977	61%	20.063	39%
2016	62.444	196.924	32%	47.055	75%	15.389	25%
2017	79.224	225.722	35%	48.749	62%	30.475	38%
2018	75.383	251.064	30%	43.954	58%	31.429	42%

2019	69.498	266.191	26%	38.91	56%	30.588	44%
2020	94.57	211.951	44%	66.25	70%	28.32	30%

العمود(1،4،6) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). عمود (2) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). العمود (3،5،7) من عمل الباحث.

اما في الأعوام (2006، 2007، و2008) فقد استمر مستوى الدين العام في العراق بالانخفاض نسبة إلى الناتج وبشكل ملحوظ ليصل قرابة (36.409) ترليون دينار في عام (2008)، وبنسبة (23%) من الناتج. بعدما شكل قرابة نسبة (40%) من الناتج عام (2006). ويعود ذلك بشكل أساس إلى إرتفاع الإيرادات النفطية التي أدت إلى إرتفاع الناتج من جهة وانتقاء الحاجة إلى الاقتراض لتمويل الموازنة من جهة اخرى.

وشهد عام (2009) أدنى مستوى للدين العام في العراق خلال مدة الدراسة اذ بلغ قرابة (28.962) ترليون دينار، أي ما يقارب (22%) من الناتج. مع ذلك شهد الدين الداخلي إرتفاعا ملحوظا نظرا لتوجه السياسة المالية في البلد نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الحاجات التمويلية للموازنة من خلال إصدار الانونات والسندات الحكومية بسبب الازمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط. ورافق ذلك انخفاض في الناتج المحلي ليصل إلى قرابة (130.642) ترليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط التي جاءت نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكية عام (2008) وتحولها إلى ازمه اقتصادية ضربت معظم الاقتصادات العالمية مما قلص الطلب على النفط وتراجعت الأسعار.

اما الأعوام (2010، 2011، 2012، و2013) فقد شهدت استقراراً نسبياً لمستوى تطور الدين العام في العراق والذي بلغ قرابة (30.318) ترليون دينار في عام (2013)، وبما يقارب نسبة (11%) من الناتج، وهي اقل نسبة سجلها الدين العام خلال مدة الدراسة. ويعود ذلك بشكل اساس إلى انتعاش أسعار النفط وإرتفاع الإيرادات المتأتية منه، إذ إرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة (273.588) ترليون دينار عام 2013 بسبب إرتفاع الأسعار إلى أكثر من (120) دولار للبرميل.

خلال المدة الممتدة من (2014-2017) شهد الدين العام إرتفاعا مستمرا حتى بلغ قرابة (79.224%) ترليون دينار في عام (2017)، أي ما يقارب (35%)، نتيجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من العام (2014)، والتي تمثلت بانخفاض الإيرادات

النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط إلى قرابة (25) دولار للبرميل، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي وتمويل أعباء اخرى كملف النازحين، مما أثقل كاهل الموازنة العامة بسبب قصور الإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة، الامر الذي اضطر الحكومة إلى تمويل العجز عبر الاقتراض الداخلي والخارجي من أجل سد الفجوة المالية في الموازنة. كما رافق الإرتفاع في الدين العام خلال المدة المذكورة انخفاض حاد في الناتج المحلي ليصل عام (2015) إلى قرابة (185.551) ترليون دينار لكنه تعافى بشكل تدريجي ليصل إلى قرابة (225.722) ترليون دينار عام (2017).

اما عاما (2018 و2019) فقد انخفض حجم الدين العام في العراق ليصل إلى قرابة (69.498) ترليون دينار نتيجة انخفاض حجم الدين الداخلي بشكل كبير نسبياً الذي تبلغ نسبته (65%) من حجم الدين العام، وكذلك انخفاض الدين الخارجي في عام (2019) نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق وإرتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية، وان إرتفاع الإيرادات الحكومية أدى إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل في عام (2019) قرابة (266.191) ترليون دينار وبهذا فان نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي قد انخفضت لتسجل ما نسبته (26%) من الناتج المحلي العراقي.

وفي عامي (2018 و2019) فقد انخفض حجم الدين العام في العراق ليصل إلى قرابة (69.498) ترليون عام 2019 وبنسبة (26%) من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق فقد ارتفعت أسعار النفط لقرابة (70) دولار للبرميل مما ضاعف حجم الإيرادات النفطية وقلل حاجة البلد إلى الاقتراض فضلاً على زيادة الناتج المحلي الاجمالي إلى قرابة (266.191) ترليون دينار مما أسهم في تقليص نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي عام (2019).

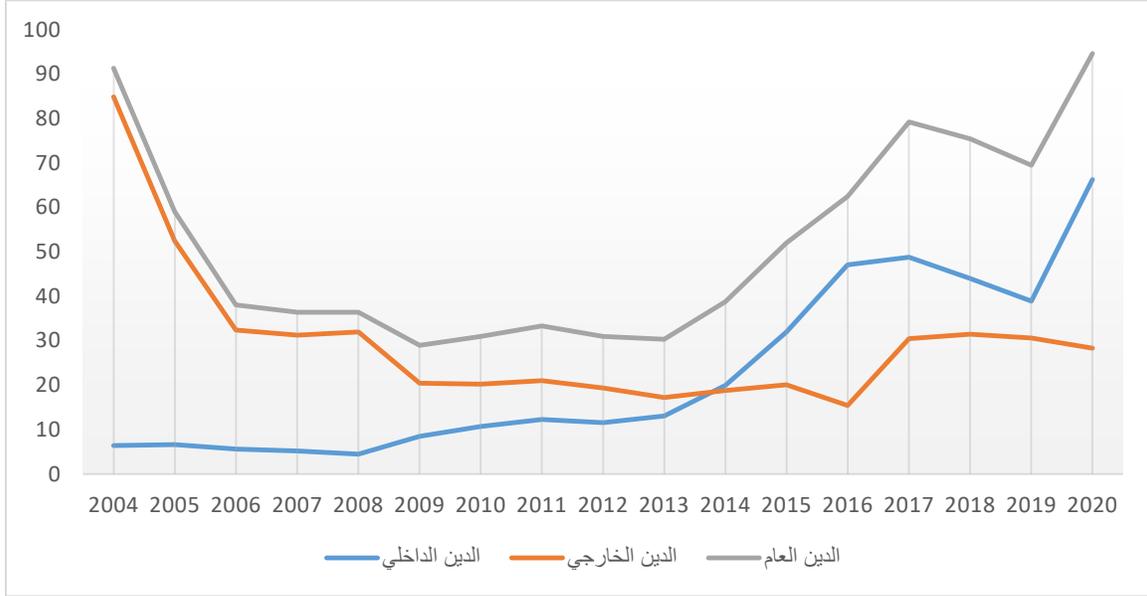
وقد عاود حجم الدين العام في العراق إلى الإرتفاع مجدداً عام (2020) ليبلغ قرابة (94.57) ترليون دينار، وبنسبة (44%) من الناتج المحلي الاجمالي، وجاء هذا الإرتفاع نتيجة إرتفاع الدين الداخلي والذي شكل ما نسبته (70%) من اجمالي الدين العام رغم الانخفاض الذي حصل في حجم الدين الخارجي ليبلغ ما نسبته (30%) من اجمالي حجم الدين العام في العراق. ويعود الإرتفاع الكبير

في حجم الديون وإرتفاع نسبتها إلى الناتج بشكل اساس إلى تأثر العراق بالأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها جائحة كورونا والقيود التي فرضت على جميع القطاعات الاقتصادية في العالم فيما سُمي "بالإغلاق الكبير" والذي تسبب بهبوط الطلب على النفط بشكل حاد لتهوي الأسعار إلى دون (20) دولار للبرميل في شهر نيسان (2020)، الامر الذي انعكس على هبوط الإيرادات النفطية بأكثر من (75%)، وانخفاض الإيرادات النفطية في شهر نيسان (2020) إلى اقل من (1.5) مليار دولار بعدما حققت اكثر من (6) مليار دولار في شهر كانون الثاني من نفس العام. وقد اعاق التراجع الحاد في تدفق الإيرادات النفطية تمرير موازنة العام (2020) ليحل محلها قانون الاقتراض الاول بقرابة (15) ترليون دينار وقانون تمويل العجز (الثاني) بقرابة (12) ترليون دينار من اجل تمويل العجز الحاد الناتج عن ضعف الإيرادات النفطية وغير النفطية في تمويل النفقات الجارية، وتحديدًا بند الرواتب وغيره من النفقات الضرورية.

يتضح مما سبق بان الدين العام العراقي مرّ بمراحل مختلفة وتطور بشكل يعكس الاحداث الاقتصادية والسياسية والامنية خلال العقود الماضية. لكن فيما بعد عام (2003) يلاحظ الانخفاض التدريجي للدين العام وما يشكله من نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب تعافي الإيرادات النفطية بشكل ملحوظ نتيجة إرتفاع الأسعار والكميات المصدرة من النفط مما انعكس في تقليص حاجة الحكومة إلى الاقتراض وتسديد جزء من المديونية الداخلية والخارجية فضلا على زيادة الناتج المحلي الاجمالي وما يعنيه من انخفاض في نسبة الدين إلى الناتج. مع ذلك رافق الهبوط التدريجي في الديون العامة بشقيه الداخلي والخارجي بعض القفزات في اتجاه الدين نتيجة ارتباط الدين في العراق بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبعض العوامل الاخرى المتمثلة في إرتفاع النفقات العسكرية لتحرير العراق وتحقيق الاستقرار الامني في البد.

الشكل (7)

تطور الدين العام في العراق للفترة (2004-2020)



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتضح من الشكل (7) اعلاه إن حجم الدين العام العراقي اخذ بالتذبذب بين الإرتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة، الا إن مستوى الدين العام ناتج من جمع الدين العام الداخلي مضافاً اليه الدين العام الخارجي، ويتضح إن الدين العام كان مرتفعاً في بداية الدراسة بسبب إرتفاع حجم الدين الخارجي رغم انخفاض الدين الداخلي، إن الدين العام أخذ بالانخفاض حتى وصل لأدنى مستوى له في عام (2009) خلال مدة الدراسة نتيجة انخفاض الدين الخارجي رغم الإرتفاع الطفيف للدين الداخلي، وبعدها أخذ الدين العام بالإرتفاع مجدداً بسبب إرتفاع حجم الدين الداخلي رغم تراجع حجم الدين الخارجي، ثم اخذ مستوى الدين العام بالإرتفاع نتيجة الإرتفاع الملحوظ والمستمر في حجم الدين العام الداخلي خلال مدة الدراسة اذ بعدما كان يشكل نسبة (7%) في عام (2004)، أصبح يشكل ما نسبته (70%) من إجمالي الدين العام، بالرغم من الانخفاض المستمر في حجم الدين العام الخارجي الذي يشكل ما نسبته (30%) من إجمالي حجم الدين العام في (2020)، بعدما كان يشكل نسبة (93%) من إجمالي الدين العام في عام (2004).

المطلب الثاني: تطورات الدين الداخلي في العراق

مرّ الاقتراض الداخلي بمنعطفات متعددة خلال سنوات الدراسة متأثراً بشكل رئيس بصافي الموازنة العامة، إذ يلاحظ اتساع الاقتراض الداخلي حينما يتسع عجز الموازنة العامة نتيجة هبوط أسعار النفط، ويتراجع الاقتراض الداخلي حينما تحقق الموازنة فوائض مالية نتيجة تفوق الإيرادات العامة على النفقات العامة.

أولاً: اتجاه الدين الداخلي خلال المدة (2004-2020)

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة المديونية العامة نتيجة اختلالات وتشوهات هيكلية في بنية النشاط الاقتصادي واعتماد الموازنة على المورد النفطي بشكل كبير. ففي عام (2004) كان الدين الداخلي قرابة (6.398) ترليون دينار، ويشكل نسبة (7%) من إجمالي الدين العام في العراق. أما في عام (2005) فقد ارتفع الدين الداخلي بشكل طفيف ليصل إلى قرابة (6.594) ترليون دينار بسبب زيادة النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري. بعد ذلك بدأ الدين العام الداخلي بالانخفاض التدريجي، فقد شهدت الاعوام (2006 و2007 و2008) انخفاضاً متواصلاً في إجمالي الدين الداخلي ليصل عام (2008) إلى قرابة (4.456) ترليون دينار، وهي أقل قيمة للدين الداخلي خلال مدة الدراسة. ويعود السبب الرئيس لانخفاض معدلات الدين الداخلي إلى زيادة إيرادات النفط العراقية وتراجع العجزات المالية في الموازنة خلال السنوات المذكورة. في عام (2009) ونتيجة لتأثر العراق بالأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام (2008) وانخفاض أسعار النفط بشكل حاد بسبب تراجع معدلات الطلب العالمي على النفط، قفزت الديون الداخلية في العراق إلى قرابة (8.504) ترليون دينار، نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط وما خلفه من هبوط حاد في أسعار وإيراداته النفط، مما تسبب في تزايد الدين الداخلي لتعويض الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية.

بعد ذلك اتخذت الديون الداخلية منحى تصاعدياً، باستثناء عام (2012)، فقد ارتفع الدين الداخلي من (8.504) ترليون دينار عام (2009) إلى قرابة (13.078) ترليون دينار عام (2013)، بسبب تزايد النفقات الجارية نتيجة توسع المؤسسات الحكومية وارتفاع أعداد الموظفين في القطاع العام بشكل كبير فضلاً عن اتساع النفقات الحكومية عموماً.

أما عام (2014) فقد شهد ارتفاعا كبيرا في الدين العام الداخلي في العراق ليصل إلى قرابة (19.958) ترليون دينار بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق، والمتمثلة بانهيار أسعار النفط من (120) دولار إلى قرابة (25) دولار في النصف الاول من عام (2014)، رافق ذلك احتلال عصابات داعش الارهابية لعدة محافظات عراقية مما انعكس في ارتفاع النفقات العسكرية لإدامة زخم الحرب ضد الارهاب وتأمين الاستقرار الامني في البلاد. واستمر الدين الداخلي بالتصاعد خلال السنوات اللاحقة نظرا لاستمرار تدهور أسعار النفط إنحسار الإيرادات النفطية، فقد ارتفع الدين الداخلي في العراق إلى قرابة (31.977) ترليون دينار في عام (2015) نظرا لاستمرار تأثير الصدمة المزدوجة على المالية العامة واضطرار الحكومة إلى رفع سقف الاقتراض لتعويض الفارق بين الإيرادات المتراجعة والنفقات المتصاعدة، خاصة مع ضغوط إجتماعية تصاعدت نتيجة تلويح الحكومة بخفض رواتب الموظفين ورفع الدعم وزيادة الضرائب. وبدلا من تعميق الازمة عبر اعتماد سياسة مالية تقشفية لجأت الحكومة إلى تمويل العجز بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي بشكل اساس عبر خصم السندات الحكومية. واستمر الدين بالارتفاع حتى عام (2017) اذ بلغ قرابة (48.749) ترليون دينار.

وفي عام (2018) شهد تطورات ايجابية على قطاع المالية العامة في العراق، فمن جهة تم تحرير البلاد رسميا من سيطرة كيان داعش الارهابي ومن ثمّ تراجعت النفقات العسكرية، ومن جهة ثانية توصلت اوبك وحلفاؤها إلى اتفاق عرف بـ (اوبك+) تعهدت فيه اوبك وكبرى البلدان المنتجة للنفط من مثل روسيا إلى ضبط الامدادات النفطية إلى الأسواق عبر تقليص الحصص السوقية للبلدان الاعضاء في التحالف الجديد، وقد انعكس قرار اوبك بشكل تدريجي في أسواق النفط إذ ارتفعت الأسعار من معدلات تراوحت ما بين (40-50) دولار إلى قرابة (70) دولار للبرميل بسبب اعادة التوازن بين قوى العرض والطلب في أسواق النفط العالمية. وقد انعكست تلك التطورات بشكل ايجابي على ديون العراق فقد تراجع الدين العام الداخلي بشكل ملحوظ خلال العامين (2018،2019) ليصل إلى قرابة (43.954) و(39.91) ترليون دينار وعلى التوالي.

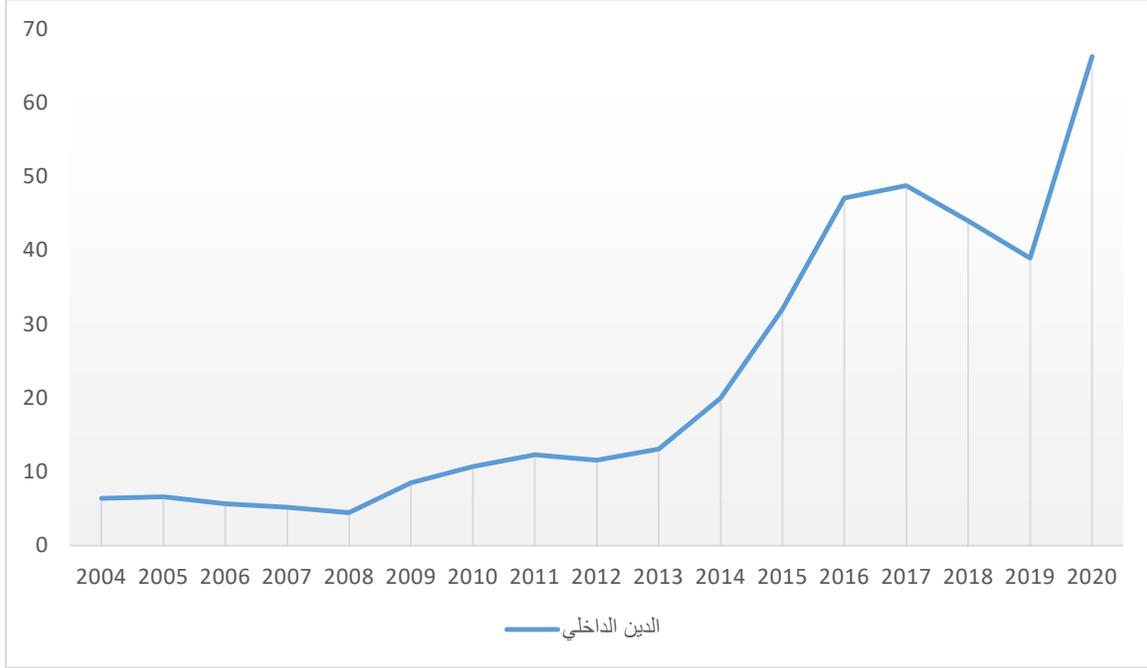
مع ذلك، لم يستمر اتجاه هبوط الدين الداخلي كثيرا، فقد واجه العراق عام (2020) ازمة مزدوجة جديدة (صحية -مالية) نتيجة تفشي فايروس كورونا في مختلف بلدان العالم مما تسبب في إغلاق جميع القطاعات الاقتصادية وتراجع معدلات الطلب العالمي على النفط بشكل حاد مما تسبب

في انهيار الأسعار إلى دون (20) دولار للبرميل. وقد انعكس الوضع الجديد في إنحسار الإيرادات الحكومية بشكل كبير نتيجة تراجع إيرادات النفط بشكل سريع لتبلغ شهر نيسان عام (2020) اقل من (1.5) مليار دولار بعدما فاقت في شهر كانون الثاني من نفس العام 6 مليار دولار. وقد انعكست أسعار النفط بشكل كامل في المالية العامة للعراق نظراً لاعتماد الإيرادات الحكومية على النفط بنسبة تفوق (90%)، ومن ثمَّ عجز الإيرادات الحكومية (النفطية وغير النفطية) عن تمويل الانفاق الحكومي الشاهق الذي تزايد بأكثر من (30%) خلال السنوات الثلاث الاخيرة بسبب تزايد النفقات الجارية وتوظيف أعداد كبيرة في مؤسسات الدولة وغيرها من النفقات الحكومية الجارية. وبدلاً من تخفيض الرواتب ورفع الضرائب، الذي قوبل برفض جماهيري واسع، اضطرت الحكومة العراقية إلى الاقتراض بقرابة (27) ترليون دينار لتمويل رواتب الموظفين وبعض النفقات الضرورية، الامر الذي انعكس في تضاعف الدين الداخلي إلى مستويات غير مسبوقة ليصل إلى أكثر من (66) ترليون دينار عام (2020). علماً بان الدين العام الداخلي العراقي جاء تمويله كلياً من الجهاز المصرفي الحكومي ومصدره ودائع وأمانات أغلبها حكومية أي انه دين من داخل الجهاز الحكومي حصرياً ولم يمس ودائع الجمهور في الغالب، فالدولة ليست لمدينة للأفراد مباشرة الا بنطاقات ضيقة تمثلت ببقايا مستحقات الفلاحين والمقاولين⁽¹⁾.

(1) مظهر محمد صالح، مصدر سابق. ص6.

الشكل (8)

اتجاه الدين الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ومن الشكل (8) يتضح إن الدين الداخلي في العراق خلال المدة (2004-2020) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط وبالإففاق الاستهلاكي الحكومي جراء الحروب والصراعات والحصار والازمات. ورغم تراجع معدلات الدين العام الداخلي منذ العام (2004) ولغاية العام (2008) جراء تعافي أسعار النفط وإرتفاع الطاقة التصديرية للبلاد وتحقق إيرادات نفطية تغطي بشكل مريح النفقات المتزايدة دون الحاجة إلى الاقتراض الداخلي، إلا إن معدلات الدين الداخلي استأنفت اتجاهها الصعودي منذ العام (2009) ولغاية العام (2017)، باستثناء عام (2012)، نظراً لانخفاض أسعار النفط عام (2014) وزيادة النفقات العسكرية لمكافحة التنظيمات الارهابية فضلاً على القيود التي فرضت على انتاج النفط. ويتضح من الشكل (19) تراجع معدلات الدين الداخلي بشكل طفيف عامي (2018) و(2019) بسبب تعافي أسعار النفط وإرتفاع الإيرادات النفطية فضلاً على تحرير العراق من عصابات داعش الارهابية. اما العام (2020) فقد شهد تضاعف الدين الداخلي نتيجة الصدمة المزدوجة (المالية والصحية) التي خلفها تفشي فيروس كورونا عالمياً وما ترتب على ذلك من قيود وإغلاق قلصت معدلات

الطلب العالمي على النفط بشكل غير مسبوق لتهوي الأسعار إلى دون (20) دولار للبرميل في نيسان من عام (2020) مما انعكس بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وألزم الحكومة الاقتراض لتمويل العجز مما رفع الدين العام الداخلي بشكل كبير، وكما هو موضح في الشكل اعلاه.

ثانياً: هيكل الدين الداخلي في العراق:

تنوعت ادوات الدين الداخلي في العراق لغرض تعبئة المدخرات وتمويل العجز المالي الحكومي، ويتكون الدين العام الداخلي في العراق من صنفين رئيسيين هما:

أ. رصيد الموجود النقدي الحكومي لدى البنك المركزي

والذي يتمثل في قيام البنك المركزي العراقي بمنح الحكومة الحق بالسحب على حسابها الجاري أموالاً تتجاوز مقدارها لدى البنك المركزي وبحدود معينة يتم الاتفاق عليها مع البنك المركزي مسبقاً أو اصدار الأوراق المالية الحكومية وهذه الأوراق تكون على مدد مختلفة وبشكل خاص السندات الحكومية التي تكون ذات الاجل الطويل، وحوالات الخزينة المركزية التي تكون ذات الاجل القصير.

ب. إصدار السندات الحكومية

تتمثل السندات الحكومية المصدرة بنوعين: السندات الحكومية طويلة الاجل والتي تصدرها الحكومة العراقية وبشكل محدود لتمويل الاقتراض الداخلي للحكومة والنوع الاخر هو حوالات الخزينة المركزية ذات الأجل القصير والتي تصدرها الحكومة لمدد بين ثلاثة اشهر إلى سنة، ويكون الغرض الاساسي من إصدارها في العراق سد العجز المؤقت في الموازنة الحكومية خلال السنة المالية بسبب عدم التوافق الزمني بين الحصول على الإيرادات العامة والانفاق العام، ومن ثم فإن هذه الأوراق تكون حكرًا وبشكل عام على البنك المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى (1).

(1) عماد محمد العاني، الدين الحكومي الداخلي وأثره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد 39، 2012 ص21.

ومن أبرز الأوراق المالية الحكومية المتداولة في العراق:

1- السندات الحكومية طويلة الاجل : في بعض الأحيان تلجأ الحكومة إلى إصدار سندات طويلة الأجل والتي تصل مدتها إلى اكثر من خمس سنوات من أجل تغطية عجز الموازنة العامة للدولة وهذا العجز لا يمكن تفاديه خلال السنة المالية ، أو من أجل سحب القوة الشرائية الفائضة لدى الجمهور أو الغرض منها تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية ، مما يسهم في توسيع وتطوير سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة المساهمين في تمويل خطط التنمية الاقتصادية ، ولذلك تُعد السندات الحكومية أوراقاً مالية حكومية وهي أداة من أدوات الدين العام ذات قيمة إسمية قابلة للتداول في سوق رأس المال و الشركات أو الافراد ويتم تداولها كسندات حكومية صادرة من البنك المركزي ، ويتم بيعها إلى الأفراد والمؤسسات الأخرى لغرض تمويل بعض المشاريع العامة ، مقابل سعر فائدة معينة على هذه السندات وعادة تدفع كل ستة اشهر أو كل سنة أو قد تدفع الفائدة في نهاية المدة المحددة للسند، كما انها تختلف عن حوالات الخزينة إذ إن السندات غير قابلة للخصم لدى البنك المركزي في حين إن حوالات الخزينة تكون قابلة للخصم لدى البنك المركزي، فضلا عن اختلاف المدة الزمنية بينهما وقد تكون هذه السندات سندات إسمية أو سندات لحاملها أو سندات مختلطة⁽¹⁾.

2- سندات قصيرة الاجل : إن حوالات الخزينة في العراق هي إحدى وسائل الدين العام الداخلي إذ تم اعتمادها في العراق لأول مرة في عام (1974) وبمبلغ نصف مليون دينار إستنادا إلى ما ورد في قانون الموازنة الاتحادية الذي خول وزير المالية اصدارها بمبلغ لا يتجاوز المليون دينار، ومع تطور العجز إزداد إصدار حوالات الخزينة وقد تبع ذلك صدور قانون حوالات الخزينة رقم (150) لسنة (1976) الذي خول وزير المالية اصدارها حوالات الخزينة مع تولي البنك المركزي عملية بيع وشراء حوالات الخزينة إلى المستثمرين من المصارف والجمهور⁽²⁾.

(1) احمد حامد جمعة، تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة 2005-2015، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة المستنصرية، 2018، ص 80.

(2) عماد محمد العاني، الدين الحكومي الداخلي وأثره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مصدر سابق، ص 23.

المطلب الثالث: تطور الدين الخارجي في العراق:

لم يكن إرتفاع الديون الخارجية في العراق نتيجة تمويل متطلبات التنمية والاعمار كما هو معتاد في البلدان النامية وانما كانت نتيجة للحروب والعقوبات الاقتصادية على العراق خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي. مع ذلك فقد شهد الاقتراض الخارجي تراجعاً ملحوظاً بعد عام (2003) نتيجة تحسن أسعار النفط وإرتفاع الطاقة التصديرية للنفط العراقي.

أولاً: تطور الدين الخارجي في العراق

يوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد غني بالموارد والإمكانات، اذ يعد العراق من اغنى البلدان العربية من حيث وفرة الموارد الاقتصادية، نظراً لما يتمتع به من تنوع الثروة الاقتصادية الكبيرة وموارد مائية ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة فضلاً على توفر الموارد البشرية. الا انه يعاني من مشكلة المديونية العامة نتيجة ضعف ادارة الموارد المالية في البلد ما قبل عام (2003) وما بعده. وقد بدأت مسيرة الدين الخارجي بعد إن توقف ضخ النفط العراقي عبر سوريا إبان العدوان الثلاثي على مصر وانخفضت الإيرادات بشكل كبير وبرزت الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، اذ اقترضت الحكومة العراقية عام (1957) مبلغ (25) مليون باون استرليني وسددت عام (1961). وبعد ذلك عقدت الحكومة سلسلة من الاتفاقيات للحصول على القروض الخارجية من البلدان الصديقة لا سيما الاشتراكية منها⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي كانت فيه معظم البلدان النامية خلال عقد السبعينيات تتجه نحو الاقتراض من المصادر الرسمية والخاصة وتستخدم تلك الأموال في مجال الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وقد تفاقت المديونية لديها نتيجة لسوء استخدام تلك الأموال، كان العراق يمر في تلك الفترة بمرحلة انتعاش اقتصادي (Economic Recovery) بسبب الصدمتين النفطيتين التي حققت له فوائض مالية كبيرة، إذ أصبح الاقتصاد العراقي ثاني أقوى اقتصاد عربي خلال السبعينات بعد السعودية، وهذا لا يعني إن العراق لم يكن مديناً خلال السبعينيات، ولكن قيمة الدين كانت قليلة إضافة إلى كونه أحد الأقطار العربية النفطية التي تقوم بتقديم القروض والمساعدات إلى البلدان العربية والنامية غير النفطية، ومع

(1) ناجي رديس عبد السعيد، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة كلية البنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد 21، 2017، ص1065.

ترجع الاقتصاد العالمي أوائل الثمانينيات بسبب الكساد التضخمي (Stagflation)، رافقه انخفاض الطلب على صادرات المواد الأولية ومنها النفط وانخفاض الأسعار بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع الإيرادات العراقية ولاسيما بعد تدهور قيمة الدينار بسبب التضخم، وزادت معاناة الاقتصاد العراقي بعد دخوله الحرب مع إيران، أدى ذلك إلى تدخل دول مجلس التعاون الخليجي عبر تقديم الدعم المالي ودعم المبيعات النفطية لصالح العراق، وفي نهاية المطاف طالبت دول الخليج بديونها المستحقة على العراق، في حين ادعى العراق إن هذه الأموال قد قُدمت كمساعدات أكثر من كونها قروضاً لمساعدته في حربه مع إيران، ومما يعقد الأمور إن معظم هذا المبلغ لم يكن على الصيغة التعاقدية كما كان في شكل عمليات تحويل، ولم يحتفظ الاطراف بكل الاتفاقيات الرسمية أو حتى بسجلات مكتوبة للمبالغ المالية المحولة (1).

وفي عقد الثمانينيات الماضي وابان الحرب مع إيران كان الاقتراض الخارجي مسخراً لتمويل الحرب المهلكة وهو دين استهلاكي ثقيل ويسمى بالدين البغيض (odious debt). لقد قدرت سكرتارية نادي باريس في العام (2004) دين العراق الخارجي لمرحلة ما قبل (1990) بحوالي (129) مليار دولار وتقرر حينها شطب (80%) منه بموجب اتفاقية نادي باريس في (21) تشرين الثاني عام (2004) إستنادا إلى قرار مجلس الامن (1483) في اذار (2003) بشأن تسوية المديونية الخارجية للعراق ازاء دائنيه. فقد تراكمت ديون ما قبل العام (1990) جراء توقف السداد والعجز عن الدفع وتطبيق شروط اتفاقيات الدين الموقعة رسمياً مع مختلف الدائنين سواء السيادية منها والتي تعود لمجموعة دول نادي باريس (19 دولة) أو للدائنين الرسميين من مجموعة الدول الـ (54 دولة) دائنة للعراق من خارج مجموعة نادي باريس، فضلاً عن آلاف الدائنين التجاريين. أما في مرحلة حصار التسعينيات وفرض العقوبات الدولية على العراق جراء حرب الكويت وتبعاتها، تم العمل بتنفيذ الاتفاق مع الامم المتحدة بموجب القرارين (660 و661) لمجلس الامن بعد إن سخرت المنظمة الدولية (منتصف تسعينيات القرن الماضي) ثلث عوائد النفط العراقي المُصدَّر عبر مذكرة التفاهم أو برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، وتم بدء العمل في تلك المذكرة الانقاذية في العام (1996) لدفع التعويضات الخارجية إلى متضرري حرب الكويت (من خلال انشاء صندوق الامم المتحدة للتعويضات UNCC)

(1) المصدر نفسه ص1066.

وبمختلف مشاربهم ودولهم ومؤسساتهم التي ظلت لا تعد ولا تحصى وبمبلغ تعويضات زاد على (52) مليار دولار. علماً إن التعويضات هي ليست ديوناً وإنما جزاءات فُرضت بقرارات أممية بما فيها تغطية تكاليف فرق التفتيش وتستوفى جميعها من عوائد مذكرة التقاهم وبنسبة مقدارها (30%) من عائدات النفط العراقي الخام المصدر. إذ ظلت المنظمة الدولية تحتفظ بعوائد النفط العراقي في حساب باسم الامين العام للأمم المتحدة ضمن ترتيبات الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، ولم يبق حالياً من مبالغ تلك التعويضات الكويتية سوى مبلغ هو اقل من مليار دولار والذي من المتوقع تسديده في مطلع العام القادم (1).

وبعد عام (2003) ومع تغير نظام الحكم في العراق ودعم الولايات المتحدة للحكم وما رافقه من إرتفاع لأسعار النفط نتج عنها إرتفاع الإيرادات العامة مما أدى إلى إرتفاع الناتج المحلي، اخذت الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية ممارسة الضغوط على الدول الدائنة لأجل تخفيض ديونها المستحقة على العراق على اعتبار إن الاقتصاد العراقي يواجه صعوبة ولا يستطيع إن يسدد ديونه في المستقبل حسب منهج إيفيان، لكن بعد هذا الخصم، عاود حجم الدين العام بالإرتفاع بعد كل صدمة مالية-نفطية عصفت بالبلاد نتيجة تراجع الإيرادات النفطية (2).

وتم الاتفاق بعد جهود حثيثة عام (2004) مع دول نادي باريس والبالغ عددها (18) دولة على تخفيض ديونها تجاه العراق والتي تبلغ مديونية العراق اتجاهها (51.6) مليار دولار تم بموجب هذا الاتفاق تخفيض حجم الديون بنسبة (80%) وفقاً للشروط الآتية:

1- تخفيض نسبة (30%) من الديون فور توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتسمى المساعدة العاجلة لما بعد الازمات.

2- تخفيض نسبة (30%) من رصيد الدين عند التوقيع مع صندوق النقد الدولي على اتفاقية التسهيلات الجاهزة.

(1) مظهر محمد صالح، الاقتراض الحكومي العراقي: بين الضرورات والمخاطر، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 27 آب 2021. ص3.

(2) احمد حامد جمعة، الاقتراض الداخلي والخارجي في العراق 2020 (رؤية في استدامة الدين)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020، ص5.

3- تخفيض بنسبة (20%) من الدين في حال إلتم العراق بجميع شروط صندوق النقد الدولي. أي عند انجاز التسهيلات القائمة.

4- اعطاء العراق ستة سنوات مدة سماح لا يدفع خلال السنوات الثلاثة الاولى أي مبالغ وانما يقوم بدفع جزء من الفائدة خلال السنوات الثلاث الاخرى ابتداءً من عام (2008) (1).

ثانياً: دور شروط ايفيان في تخفيف ديون العراق الخارجية:

تقدم شروط ايفيان استراتيجية جديدة في صندوق النقد الدولي بخصوص البلدان المثقلة بالديون، وفي بلد مثل العراق ومنذ عام (2003) كانت هناك جهود كبيرة من قبل العراق وصندوق النقد الدولي وبضغوط مستمرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الدائنة، من أجل إعفاء العراق أو تخفيف أو إطفاء الديون. ولذلك طبقت عليه هذه الشروط من اجل تخفيف أعباء هذه الديون وبموجب هذه الشروط تخضع البلدان التي تريد إن تخفف من عبء ديونها إلى تحليل استدامة الديون لدى صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل مدى قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين وهل البلد يعاني من مشكلة السيولة، أي (قدرة البلد على تحمل الدين) مع ضمان تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس قرر صندوق النقد الدولي بأن العراق يعاني من مشكلة عدم استدامة ديونه إذ لا تستطيع المالية العامة الوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالدين العام ، لذلك تم تطبيق شروط ايفيان على الاقتصاد العراقي وعلى اثره تم تخفيض وإعادة جدولة ديون العراق (2). فقد تم دخول العراق في مفاوضات مع الدول الدائنة عن طريق صندوق النقد الدولي ونادي باريس واستطاع العراق إعادة جدولة ديونه على إن يقوم صندوق النقد الدولي برسم السياسات الاقتصادية في العراق كشرط وعلى وفق الاتفاقيات الموقعة مع العراق مثل اتفاقية الاستعداد الائتماني بين العراق والبنك الدولي، والتي تنص

(1) المصدر نفسه، ص5.

(2) احمد بريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، البنك المركزي العراقي، قسم البحوث والدراسات، 2015، ص14.

في حال عانى الاقتصاد العراقي من أزمة سيولة مؤقتة عندها من الممكن ان تقوم المؤسسات الدولية بإقراضه بمبالغ مالية أو عن طرق السلع والخدمات⁽¹⁾.

وحسب معطيات الجدول (1) يلاحظ انه بعد عام (2003) كان الدين العام الخارجي في العراق مرتفعاً جداً نتيجة تراكم ديون الحكومات السابقة بسبب الحروب والعقوبات الدولية فقد بلغ الدين الخارجي عام (2004) قرابة (84.881) ترليون دينار، وبنسبة (93%) من الناتج، اما في عام (2005) فقد انخفض الدين الخارجي قليلاً ليصل إلى قرابة (52.459) ترليون دينار بسبب تراجع حاجة البلد للعملة الأجنبية وكذلك قيام بعض الدول الدائنة بشطب أو تخفيض ديونها تجاه العراق حسب اتفاقية نادي باريس وسياسة صندوق النقد الدولي. اما الأعوام (2006، 2007، 2008) فقد شهدت انخفاضاً متدرجاً في الدين العام الخارجي العراقي اذ وصل عام (2008) إلى قرابة (31.953) ترليون دينار فقط بسبب استمرار جهود دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس في تخفيض جزء كبير من مستحقاتها تجاه العراق، مع ذلك بقيت نسبة الدين الخارجي إلى الدين العام عالية وقاربت من (88%) عام (2008). وفي عام (2009) ورغم تأثر العراق بالأزمة المالية العالمية عام (2008)، وانخفاض الطلب العالمي على النفط ومن ثم انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية العراقية الا ان الدين الخارجي شهد تراجعاً ملحوظاً في العراق ليبلغ قرابة (20.458) ترليون دينار، نظراً لعودة أسعار النفط للتعافي وعدم حاجة العراق إلى الاقتراض العام.

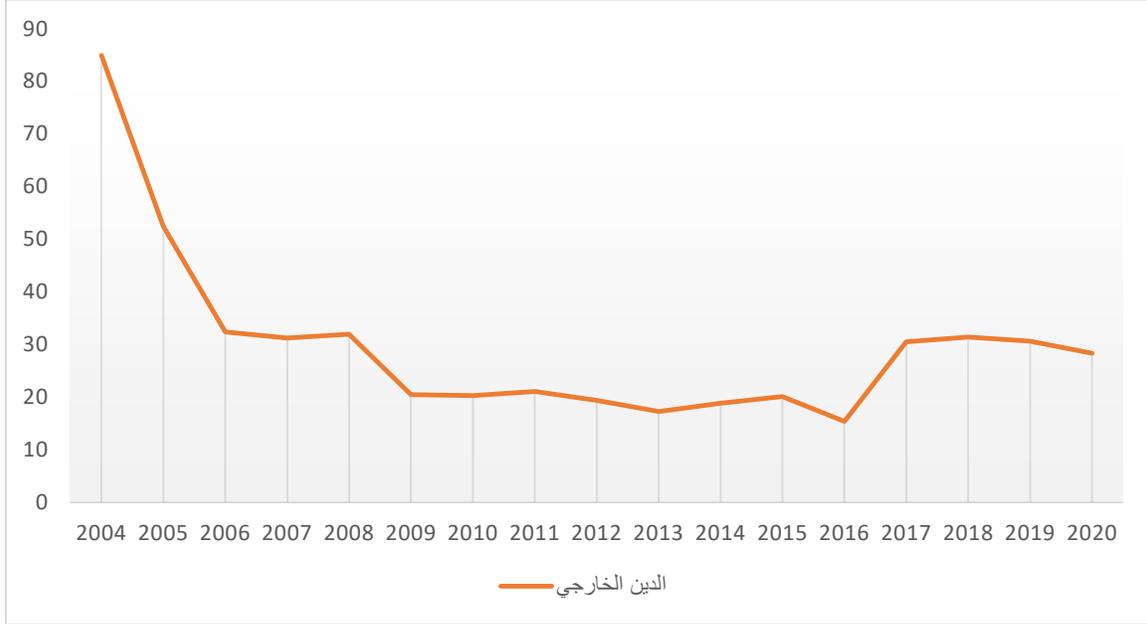
بعد ذلك، شهدت المدة من (2010-2013) انخفاضاً متذبذباً في الدين الخارجي واستمر هذا الانخفاض لغاية عام (2013)، باستثناء إرتفاع طفيف بقرابة (800) مليون دولار عام (2011). وكان هذا التراجع في الدين الخارجي نتيجة تدفقات ضخمة من العملة الاجنبية بسبب إرتفاع أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقه إذ وصل سعر البرميل إلى أكثر من (120) دولار، مما قلص الحاجة إلى العملة الأجنبية وتجميد الاقتراض الخارجي ليصل عام (2013) إلى قرابة (17.24) ترليون دينار، وبنسبة (57%) من إجمالي الدين العام.

(1) احمد حامد جمعة، تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة 2005-2015، مصدر سابق، ص94.

أما في عام (2014) فقد إرتفع الدين العام الخارجي في العراق بشكل طفيف ليقارب (18.8) ترليون دينار بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي جراء إنهيار أسعار النفط وإرتفاع النفقات العسكرية لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي في النصف الثاني من العام. وفي عام (2015) استمر إرتفاع الدين الخارجي بسبب استمرار اضطراب الأوضاع الامنية والاقتصادية، ليصل الدين الخارجي إلى (20.36) ترليون دينار، وبنسبة (39%) من إجمالي الدين العام. نتيجة لانحسار إيرادات النفط العراقي إلى جانب إرتفاع تكاليف الحرب ضد الارهاب فضلا عن إيواء ودعم النازحين في مخيمات النزوح وإعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الأعمال العسكرية مما ولد ضغطاً إضافية على الموارد المالية في البلد. بعد عام (2016) تحسنت أسعار النفط بشكل طفيف لتقارب (50 دولار للبرميل) فضلا على توجه الحكومة العراقية صوب الاقتراض الداخلي، مما قلص الدين الخارجي في العراق ليبلغ قرابة (15.389) ترليون دينار. وخلال المدة (2017-2019) شهد الدين الخارجي في العراق عودة الاتجاهات السعودية نظرا لاعتماد معظم النفقات الاستثمارية في البلاد على القروض الخارجية، فقد استمر الدين الخارجي بالإرتفاع خلال هذه المدة ليصل إلى قرابة (30.588) ترليون دينار عام (2019)، وبنسبة (44%) من إجمالي الدين العام. ورغم تأثر العراق بالأزمة العالمية (المالية-الصحية) الناتجة بسبب تفشي جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية بشكل حاد عام (2020) إلا إن توجهات الحكومة كانت صوب الاقتراض الداخلي لتمويل النفقات الجارية، رغم اقرار البرلمان العراقي عام (2020) قانون بمنح الحكومة حق الاقتراض لغاية (5) مليارات دولار لتمويل الانفاق العام إلا إن ضيق مدة التنفيذ دعت الحكومة إلى الاستغناء عن هذه القروض لينخفض الدين الخارجي إلى قرابة (28) ترليون دينار.

الشكل (9)

اتجاه الدين الخارجي في العراق للمدة (2004-2020)



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ومن الشكل (9) يتضح إن الدين الخارجي في العراق خلال المدة (2004-2020) كان وقد إرتبط إرتباطاً وثيقاً بأسعار النفط وبالإنفاق الاستهلاكي الحكومي جراء الحروب والصراعات والحصارات والازمات وعلى الرغم من إن الدين الخارجي كان يمر بحالة من التذبذب بين الإرتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة إلا إنه أخذ بالانخفاض نتيجة لاتجاه السياسة الاقتصادية العراقية نحو الاقتراض الداخلي كما موضح في الشكل أعلاه، إذ يبين انخفاض الدين العام الخارجي من أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة في عام (2004) إلى أدنى مستوى له في عام (2016) وبعدها إرتفع في عام (2017) وبعدها أخذ بالانخفاض حتى نهاية مدة الدراسة عام (2020).

خلاصة القول، إن المشكلات التي تواجهها البلدان في تصنيفاتها الائتمانية ratings وتقييم مخاطرها الائتمانية تنحصر في القدرة على تسديد الدين الخارجي تحديداً والقدرة في الالتزام أمام أسواق الاقتراض أو أسواق رأس المال ومختلف الدائنين في دفع خدمات الديون وإطفائها في مواعيد استحقاقها. اما الدين الداخلي، فهو أقل خطراً لتوافر مرونة بالسياستين المالية والنقدية في معالجته محلياً وان معظم الاقتصاديين يعدونه التزاماً منخفض المخاطر لتوفر بدائل محلية تعوض الدائنين وتسمح بالجدولة

والتأجيل دون تأشير حالات الافلاس على البلاد كما في حالة الديون الخارجية. علما بان الدين العام الداخلي العراقي الذي يقارب (72) تريليون دينار (حاليا) قد تضاعف بسبب الازمة المزدوجة (أي ازمة جائحة كورونا وازمة تدهور أسعار النفط) إذ جاء تمويله كلياً من الجهاز المصرفي الحكومي ومصدره ودائع وامانات جلها حكومية (أي دين من داخل الجهاز الحكومي حصرياً لم يمس ودائع الجمهور بالغالب). فالدولة ليست مدينة للأفراد مباشرة الا بنطاقات ضيقة تمثلت ببقايا مستحقات الفلاحين والمقاولين وتسمى بالمتأخرات، كما لم يلجأ العراق إلى الاقتراض الخارجي خلال العامين (2020-2021) ولم يستخدم أي دين خارجي ابان الازمة المزدوجة المشار اليها آنفاً، الا بنطاقات ضيقة جاءت على وفق التزامات تنفيذ سابقة مع بعض الجهات الدولية المقرضة للعراق مثل القرض الياباني والقرض الالمانى والوكالة البريطانية لضمان الصادرات وغيرها وجميعها لأغراض المشاريع حصراً⁽¹⁾.

(1) مظهر محمد صالح، الاقتراض الحكومي العراقي: بين الضرورات والمخاطر، مصدر سابق، ص6.

المبحث الثاني: اتجاه العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق

يتناول هذا المبحث تحليل اتجاه العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي وأثرهما في النمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف في العراق خلال المدة (2004-2020).

المطلب الاول: العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

إن اعتماد العراق على إيرادات القطاع النفطي بصورة كبيرة جعل النمو الاقتصادي في العراق رهن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويمكن تتبع حساسية العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي من خلال الجدول (2) الذي يبين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي.

أولاً: العلاقة بين الدين الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020):

عند تتبع معدلات النمو للمتغيرين (الدين الداخلي والنمو الاقتصادي) نلاحظ إن الدين الداخلي يحقق نمواً سالباً في الأعوام التي تكون فيها أسعار النفط عند مستوياتها الاعتيادية وفي الوقت نفسه كان الناتج ينمو بمعدلات موجبة، ولكن في أوقات الازمات نجد أن الدين العام يحقق نمواً موجباً إذ إن أسعار النفط تتراجع في هذه الاوقات ومن ثم فان الناتج سيحقق نمواً سالبا ونرى هذا واضحا في الأعوام الأخيرة بالأخص الأعوام التي حصلت فيها أزمات والتي كان فيها معدل نمو الدين اكبر من معدل نمو الناتج، ومن ثم فان استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي سواء في هيكل الناتج ام في هيكل الإيرادات العامة يجعل العراق يستمر باللجوء إلى الدين العام في حال حدوث أي تغيرات في أسعار النفط⁽¹⁾.

(1) خضير عباس حسين الوائلي، زينب هادي نعمة، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد 14، العدد 56، 2020، ص59.

الجدول (2)

الدين الداخلي والخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) / ترليون دينار

السنة	الدين العام	الدين الداخلي	النمو السنوي للدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو السنوي للدين الخارجي	النتائج المحلي الاجمالي	النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي
	1	2	3	4	5	6	7
2004	91.279	6.398	-	84.881	-	53.235	-
2005	59.053	6.594	%3	52.459	%-38	73.533	%38
2006	38.016	5.645	%-14	32.371	%-38	95.588	%30
2007	36.408	5.194	%-9	31.214	%-4	111.504	%17
2008	36.409	4.456	%-13	31.953	%2	157.026	%41
2009	28.962	8.504	%91	20.458	%-36	130.642	%-17
2010	30.962	10.714	%26	20.248	%-1	158.522	%21
2011	33.331	12.294	%15	21.037	%4	211.31	%33
2012	30.929	11.536	%-6	19.393	%-8	254.225	%20
2013	30.318	13.078	%13	17.24	%-11	273.588	%8
2014	38.758	19.958	%53	18.8	%9	258.901	%-5
2015	52.04	31.977	%60	20.063	%7	185.551	%-28
2016	62.444	47.055	%47	15.389	%-23	196.924	%6
2017	79.224	48.749	%4	30.475	%98	225.722	%15
2018	75.383	43.954	%-10	31.429	%3	251.064	%11
2019	69.498	38.91	%-11	30.588	%-3	266.191	%6
2020	94.575	66.255	%70	28.32	%-7	211.951	%-20

العمود (1,2,4) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). عمود (6) البنك المركزي،

المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). العمود (3,5,7) من عمل الباحث.

يبين جدول (2) أعلاه إن هناك ارتباطاً بين التغير في الدين الداخلي والنمو الاقتصادي، وقد يبدو للوهلة الاولى إن هناك ارتباطاً عكسياً بين التغير في الدين الداخلي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، أي إن الإرتفاع في الدين الداخلي يقابله انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، ولكن الحقيقة وحسب منطق النظرية الاقتصادية هي إن الإرتفاع في الدين الداخلي يؤثر بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي ولكن لفترة قادمة حتى يشكل نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يسمى بالمستوى الحرج، وزيادة الدين بعد المستوى الحرج تحدث تغيراً عكسياً في النمو الاقتصادي، وإن أثر الانفاق العام (الناتج من انفاق حصيله القروض) نجده في المدة اللاحقة. والسبب في ذلك هو إن الدين الداخلي له تأثير مباشر على الإرتفاع الكبير الحاصل في فقرات الموازنة العامة للدولة آنذاك التي تركزت على الانفاق الاستهلاكي نتيجة الزيادة في الأجور والرواتب والانفاق الأمني بسبب التحديات الأمنية، إذ شهدت هذه المدة انخفاضاً في الدين الداخلي إذ انخفض في عام (2008) حتى وصل قرابة (4.456) ترليون دينار في ما كان في عام (2004) قرابة (6.389) ترليون دينار ورافق هذا النمو السالب في الدين الداخلي نمو موجب للناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال هذه المدة، إذ شهد عام (2004) نمواً موجباً في الناتج المحلي الإجمالي واستمرت هذه الزيادة بمعدلات متباينة حتى عام (2008) إذ بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي قرابة (157.026) ترليون دينار، نتيجة دخول العراق في بداية هذه المدة منعطفاً جديداً وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تغير النظام السياسي في العراق، وما تبعه من تغيير جميع السياسات التي كانت متبعة. وبذلك طرأ تحسن ملحوظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عام (2004) قرابة (53.235) ترليون دينار بفعل انخفاض أسعار النفط وفرض العقوبات الدولية على العراق قبل عام (2003). في عام (2009) ارتفع الدين الداخلي في العراق إلى قرابة (8.504) ترليون دينار وانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة (130.642) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (17-%)، مقارنةً بعام (2008)، وهذا الانخفاض في الناتج بسبب أزمة الرهن العقاري التي حصلت في أمريكا عام (2008) وتحولت إلى أزمة مالية عالمية وكذلك تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع ومنها النفط الذي يعد الرافد الرئيسي لإيرادات الموازنة العراقية.

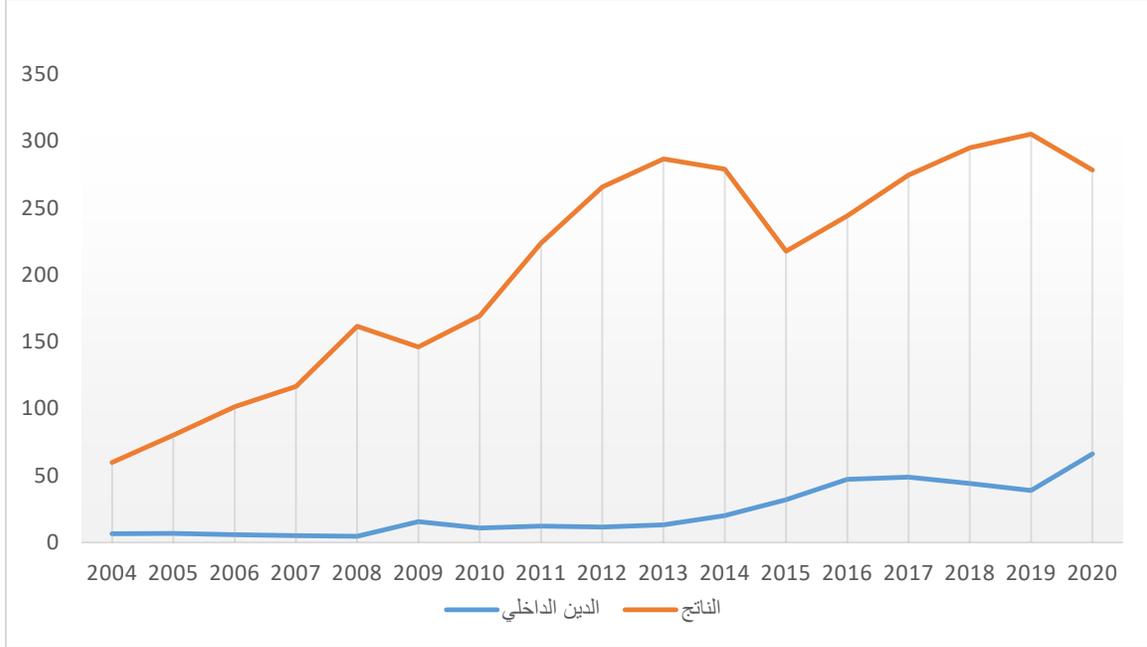
مع إرتفاع الدين الداخلي خلال الاعوام (2010-2013) وبمعدلات متدرجة بلغ في عام (2013) قرابة (13.078) ترليون دينار، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات نمو متباينة، حتى وصل الناتج إلى أعلى مستوى له عام (2013) إذ بلغ قرابة (273.588) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي (8%) مقارنةً بالعام السابق، نتيجة إرتفاع أسعار النفط والايادات النفطية. وشهدت الاعوام(2014) و(2015) إرتفاعاً حاداً للدين الداخلي نتيجة الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من انخفاض أسعار النفط والتحديات الأمنية لمواجهة الإرهاب فقد ارتفع الدين الداخلي حتى وصل قرابة (31.977) ترليون دينار في عام (2015) وبمعدل نمو بلغ (60%) مقارنةً بالعام السابق، وخلال العامين المذكورين شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً بمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (5-%) و(28-%) على التوالي وهذا التراجع كان بسبب انخفاض أسعار النفط دون (25) دولار للبرميل، فضلا عن الاحداث التي شهدها العراق بسبب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية. اما عام (2016) فقد شهد تحسناً في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ قرابة (196.924) ترليون دينار بمعدل النمو سنوي فقد بلغ (6%) مقارنةً بعام (2015)، ورافقه استمرار إرتفاع نمو الدين الداخلي حتى بلغ قرابة (47.055) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (47%) مقارنةً بعام (2015) بسبب جهود الحكومة في اعمار المدن المحررة وادارة ملف النازحين.

وخلال المدة (2017-2019) فقد شهد إرتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ قرابة (266.191) ترليون دينار في عام(2019) وبمعدل نمو سنوي بلغ (6%) مقارنةً بعام (2018)، وهذا الإرتفاع في الناتج يعود إلى إرتفاع أسعار النفط نتيجة اتفاق أوبك لضبط امدادات النفط إلى الأسواق العالمية، فيما انخفض الدين الداخلي إلى قرابة (38.91) ترليون دينار في العام (2019) وسجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (11-%) مقارنةً بالعام السابق، نتيجة تحسن أسعار النفط والظروف الأمنية للبلاد. وفي عام (2020) إرتفع الدين الداخلي إلى قرابة (66.25) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (70%) مقارنةً بالعام السابق، وسجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً إذ بلغ قرابة (211.591) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (20-%) مقارنةً بالعام السابق، نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الازمة الصحية العالمية بفعل فايروس كورونا وفرض حجر صحي على اغلب

القطاعات وانخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية ومنها النفط الذي هو الرافد الرئيسي للموازنة، ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

الشكل (10)

اتجاه الدين الداخلي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

من خلال الشكل (10) يلاحظ إن الدين العام الداخلي أكثر تذبذباً مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي فكان نمو الدين الداخلي منخفضاً من عام (2004) وحتى عام (2008) والسبب في ذلك يعود إلى قدرة الحكومة العراقية على سداد ديونها نتيجة لتخلص العراق من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق قبل عام (2003) فضلا عن إرتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية التي استخدمتها الحكومة في تسديد القروض ، وفي عام (2009) ارتفع نمو الدين العام الداخلي مقارنةً بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط التي تعد المصدر الرئيس في تمويل الإيرادات الحكومية بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الإيرادات الحكومية مما أدى إلى زيادة الدين العام الداخلي خلال هذه السنة، ثم أخذ الدين الداخلي بالانخفاض لغاية عام (2013) إذ شكلت ادنى مستوى لها مقارنة بعام (2011) وسبب هذا الانخفاض يرجع إلى قدرة الحكومة العراقية على تسديد الديون التي بذمتها نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة الصادرات النفطية وإرتفاع أسعارها في

الأسواق العالمية، ثم أخذ الدين العام الداخلي بالارتفاع من عام (2014) ليصل إلى أعلى مستوى له في عام (2017) نتيجة لانخفاض أسعار النفط والحرب على الإرهاب وإعادة الاعمار، وخلال عام (2018) انخفض الدين الداخلي وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في العراق نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط. اما في عام (2020) يتضح بان لكل من الدين الداخلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق سبباً مختلفاً للارتفاع والانخفاض، فقد ارتفع نمو الدين العام الداخلي نتيجة الازمة العالمية جراء جائحة كورونا اما الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب العالمي.

ثانياً: العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020):

إن الاحداث التي شهدها العقدان السابقان من القرن الماضي والتي نتج عنها العديد من الصراعات والحروب بين الدول انعكست بوضوح على كثير من بلدان العالم، وكانت إحدى نتائج هذه الاحداث مشكلة المديونية الخارجية التي بدأت تتفاقم بتفاقم الاحداث والتغيرات التي حدثت في العالم، وكان للاقتصاد العراقي نصيب من هذه المشكلة، وان الاهتمام الحقيقي في هذه الظاهرة بدأ بعد عام (2003) نظراً للمطالبات الرسمية للدول الدائنة للعراق بتسديد ديونها وتعويضات حرب الخليج. إن تعرض العراق للعديد من الصدمات الخارجية التي تعد المديونية الخارجية احداها وتضمنت صدمات إيجابية تمثلت بإعفاءات و سداد للديون، و صدمات سلبية تمثلت بزيادة الفوائد المترتبة على خدمة الدين والتي أدت إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن استمرار العجز في الموازنة العامة لعدة سنوات لينتج عنه زيادة الاقتراض من الخارج وأثر بشكل لافت على هيكل الاقتصاد العراقي.

إن استمرار هيمنة القطاع النفطي على هيكل الاقتصاد العراقي بصفته اقتصاداً أحادي الجانب والذي يعكس ضعف هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق تجاه الدين الخارجي نتيجة لضعف إمكانية الجهاز الإنتاجي في استثمار الأموال المتحصلة من الدين الخارجي، بالإضافة إلى الارتباط الكبير بين السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام والدين الخارجي نتيجة لعدم تنوع مصادر الدخل التي يعتمد عليها الإنفاق العام في عملياته الأنفاقية، فضلاً عن حساسية السياسة النقدية المتمثلة ب(عرض النقد الواسع) تجاه الدين الخارجي الذي يؤثر بعمليات العرض والطلب من خلال الموجودات الأجنبية

تجعل من قياس وتحميل أثر نمو المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي امراً مهماً للكشف عن أثارها المباشرة وغير المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ذاتياً وتحديد السبل والوسائل التي يمكن استخدامها للمعالجة أو التقليل من أثارها،

تعد نسبة نمو الدين الخارجي مهمة لارتباطها بمتغير أساس وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسة للبلد والذي يقيس مدى قدرة الاقتصاد العراقي على تحمل اعباء المديونية الخارجية الناتجة من التزايد الكبير في حجم الديون الخارجية الذي رافقه نمو شديد في حجم تلك الأعباء المالية للديون والتي تشمل الاقساط والفوائد، وازداد حجم المديونية الخارجية بسبب الأوضاع التي تعرض لها العراق من حروب وأزمات وفرض العقوبات وتجميد الأرصدة العراقية وعدم احتساب الفوائد عليها التي كان من الممكن استخدامها في سداد الديون، وكلما ارتفع نمو الدين الخارجي إلى معدل اكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك يؤدي إلى قيام الدول بتحويل جزء كبير من ناتجها المحلي الإجمالي وبصورة مستمرة إلى الدول الدائنة من أجل تغطية الأعباء السنوية المتمثلة بالأقساط والفوائد من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية، والتي تشكل ضغطاً على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الاقتصادية، ويزداد الموقف سوءاً كلما كان حجم المبالغ المقطعة أكبر من حجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى ذلك سوف يتم توضيح نمو الدين العام الخارجي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2020) من خلال بيانات الجدول (2) المذكور أعلاه، يتضح لنا من خلاله انخفاض نمو المديونية الخارجية بسبب تعرض العراق إلى صدمة مؤاتيه خلال الأعوام (2004) و(2005) إذ انخفض على أثرها الدين الخارجي من قرابة (84.881) ترليون دينار عام (2004) إلى قرابة (52.459) ترليون دينار في عام (2005) بمعدل نمو سنوي سالب للدين الخارجي بلغ (38-%) مقارنةً بعام (2004)، وهذا الانخفاض يرجع إلى خروج العراق من الحصار والقيود التي كانت مفروضة عليه من جهة وارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية التي تستعملها الحكومة في تسديد ديونها مما أدى إلى زيادة قدرة الحكومة على تسديد جزء من ديونها والوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الدائنة، فضلاً عن إجراء عدة مفاوضات مع الدول الدائنة من أجل شطب وتخفيض جزء من ديونها أتجاه العراق وقيام بعض الدول بإعفاء العراق من الديون المستحقة عليه، فضلاً عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بفضل تحسن أسعار النفط ورفع

العقوبات الاقتصادية وزيادة الإيرادات اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام (2005) قرابة (73.533) ترليون دينار مسجلاً في ذلك معدل نمو سنوي بلغ (38%) مقارنةً بعام (2004)، وهذا يعني تحسن وضع المديونية الخارجية للعراق في هذا العام.

وخلال المدة (2006-2008) استمر انخفاض الدين الخارجي مسجلاً قرابة (31.214) ترليون دينار عام (2007) نتيجة تخفيض بعض الدول العراق نسبة من مستحققاتها المالية على العراق بفضل اتفاقية نادي باريس وتحسن الإيرادات النفطية التي تستخدمها الحكومة للإيفاء بالديون الخارجية، وفي نفس العام (2007) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ قرابة (111.504) ترليون دينار وسجل نمواً ملحوظاً بلغ (17%) مقارنةً بعام (2006)، نتيجة إرتفاع الإيرادات النفطية، فيما شهد عام (2008) إرتفاعاً طفيفاً في معدل النمو السنوي للدين الخارجي بلغ (2%) مقارنةً بالعام (2007)، نتيجة تأثر العراق بالأزمة العالمية التي حصلت في أمريكا والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط مما اضطر العراق إلى الدين الخارجي.

شهد عام (2009) انخفاض معدل النمو للدين الخارجي نتيجة اعلان العديد من الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس وغير الأعضاء مساهمتهم في خفض ديون العراق الخارجية إذ سجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (36%-) مقارنةً بعام (2008)، نتيجة لالتزام العراق بشروط اتفاقية التدبير الاحتياطي، وان حدوث الازمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بشكل قياسي انخفض الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام اذ بلغ قرابة (130.642) ترليون دينار اذ سجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (17%-) مقارنةً بعام (2008).

خلال السنوات اللاحقة استمر التذبذب في معدلات نمو الدين الخارجي نحو الانخفاض حتى بلغ في عام (2013) قرابة (17.24) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (11%-) مقارنةً بعام (2012)، والذي قابله تذبذب في معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي نحو الإرتفاع حتى بلغ العام المذكور قرابة (273.588) ترليون دينار مسجلاً معدل نمو سنوي للعام نفسه بلغ (8%) مقارنةً بعام (2012). بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة.

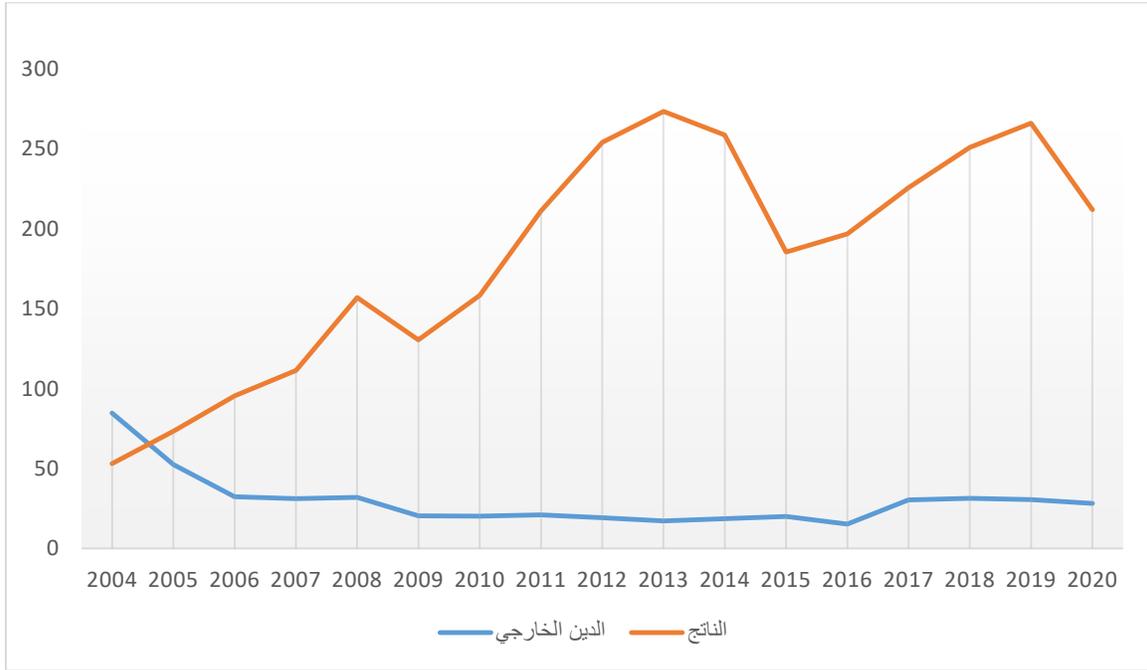
سجل الدين الخارجي في العراق إرتفاعاً في العامين (2014) و(2015) نتيجة للصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات متدنية فضلاً عن

الحرب مع الإرهاب وتكاليفها الهائلة التي حصلت على العراق في عام (2014) مما تطلب تهيئة الأموال اللازمة للتسليح ولمساعدة النازحين، اذ بلغ الدين الخارجي قرابة (20.063) ترليون دينار في عام (2015) مسجلاً بذلك نمواً بلغ (7%) مقارنةً بعام (2014)، والذي قابله انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً نمواً سالباً بلغ (-28%) مقارنةً بعام (2014)، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية.

وفيما يتعلق بالمدة (2016) فقد تراجع الدين الخارجي مسجلاً معدل نمو سنوي سالب بلغ (-28%) مقارنةً بعام (2015)، نتيجة توجه السياسة الاقتصادية في العراق نحو الاقتراض الداخلي واستمر تذبذب الدين الخارجي متجهاً نحو الانخفاض خلال المدة (2017-2020) رغم حصول الازمة العالمية في عام (2020) نتيجة انتشار جائحة كورونا وفرض حظر للتجوال في اغلب بقاع العالم مما أدى إلى توقف بعض القطاعات الاقتصادية واثّر ذلك على أسعار النفط العالمية وانخفاض الإيرادات في العراق وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً نمواً سالباً بلغ (-20%) مقارنةً بعام (2019)، الا أنّ الدين الخارجي استمر بالانخفاض وسجل نمواً سالباً بلغ (-7%) مقارنةً بعام (2019)، نتيجة لتوجه السياسة الاقتصادية نحو الاقتراض الداخلي لتعويض النقص في الإيرادات ، كما موضح بالشكل (11) الاتي.

الشكل (11)

اتجاه الدين الخارجي والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

يبين الشكل (11) اعلاه وجود علاقة ارتباط سلبية بين الدين الخارجي والنتاج المحلي الإجمالي وان الدين العام الخارجي في العراق خلال السنوات الأولى للدراسة كان مرتفعاً جداً الا انه حقق انخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، إن معدلات الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة في بداية المدة الا انه اخذت بالإرتفاع بفعل انفتاح العراق على العالم الخارجي وإرتفاع صادرات النفط، وان الدين العام الخارجي انخفض بعد أن اكمل العراق إعادة جدولة ديونه مع دول نادي باريس التي شطبت (80%) من ديونها المترتبة على العراق، إضافة إلى شطب دول عدة من خارج دول نادي باريس من ديونها تجاه العراق، وهذا يشير إلى إن سياسة إدارة الدين في العراق تسير بالاتجاه الصحيح.

المطلب الثاني: العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق

يؤثر تنقيد الدين في المستوى العام للأسعار (التضخم) لان التنقيد يؤدي إلى زيادة الأساس النقدي عبر ارتباط محكم بين الأساس النقدي وعرض النقد عن طريق المضاعف النقدي. إن انخفاض وتيرة التضخم في العراق يعطل الكثير من سلبيات تنقيد الدين الحكومي، لكن تبقى ضغوطات سوق الصرف التي تستنزف الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي مع سعر صرف منخفض للدولار وقلة العملة الأجنبية المباعة من وزارة المالية للبنك المركزي هي التي ترسم النطاق المناسب لتنقيد الدين، تواجه السياسة النقدية القيود التي تملئها المالية العامة لمواجهة العجز وما ينبثق عنه من تنامي حجم الدين العام.

ويضاف إلى الهيمنة المالية المتعارف عليها تلك في اقتصاد نفطي تقلبات سعر النفط والتي تتعكس بنفس النسبة في ميزان المدفوعات وتصبح الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي صعودا ونزولا تابعة لتقلبات سعر النفط وتدابير تمويل العجز الحكومي فعندما ترتفع أسعار النفط تزداد فقرة صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وعندما تنخفض تلك الأسعار يرتفع رصيد صافي الائتمان المحلي (للحكومة والمؤسسات المصرفية) في الميزانية العمومية للبنك المركزي لمواجهة عجز الموازنة وإقراض المصارف لتعويض جزء من آثار انحسار الإنفاق الحكومي وهي تجربة العراق بعد هبوط أسعار النفط أثناء الازمات والتدابير التي إعتمدها العراق تتسجم مع مفهوم السياسات المعاكسة للدورة، لكن ضخامة عجز الموازنة وضحالة السوق المالية تجعل مضامين الاقتراض في العراق مختلفة.

أدت السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي التي تستهدف التضخم عن طريق تثبيت سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار من خلال المزادات اليومية إلى قلب المعادلة الاقتصادية المألوفة التي تستثني الأسعار بالدولار من مؤثرات التضخم الداخلية إذ كان إرتفاع الأسعار بسبب انخفاض سعر صرف الدينار العراقي لا ينسحب على الأسعار بالدولار ولكن بعد تحسن سعر صرف الدينار العراقي عبر ثبات تقليد المزاد اليومي أصبح إرتفاع الأسعار بالدينار ينسحب على الدولار أيضاً كما موضح في الجدول (3) الاتي:

الجدول (3)

الدين الداخلي والخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020) / ترليون دينار

السنة	الدين العام	الدين الداخلي	النمو السنوي للدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو السنوي للدين الخارجي	التضخم %	نمو التضخم
	1	2	3	4	5	6	7
2004	91.279	6.398	-	84.881	-	26.8	-
2005	59.053	6.594	3%	52.459	-38%	37.1	38%
2006	38.016	5.645	-14%	32.371	-38%	53.1	43%
2007	36.408	5.194	-9%	31.214	-4%	30.9	-42%
2008	36.409	4.456	-13%	31.953	2%	12.7	-59%
2009	28.962	8.504	91%	20.458	-36%	8.3	-35%
2010	30.962	10.714	26%	20.248	-1%	2.5	-70%
2011	33.331	12.294	15%	21.037	4%	5.6	124%
2012	30.929	11.536	-6%	19.393	-8%	6.1	9%
2013	30.318	13.078	13%	17.24	-11%	1.9	-69%
2014	38.758	19.958	53%	18.8	9%	2.2	16%
2015	52.04	31.977	60%	20.063	7%	1.4	-36%
2016	62.444	47.055	47%	15.389	-23%	0.1	-93%
2017	79.224	48.749	4%	30.475	98%	0.2	100%
2018	75.383	43.954	-10%	31.429	3%	0.4	100%
2019	69.498	38.91	-11%	30.588	-3%	-0.2	-150%
2020	94.575	66.255	70%	28.32	-7%	0.6	-400%

العمود (1,2,4) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). عمود (6) البنك المركزي،

المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). العمود (3,5,7) من عمل الباحث.

أولاً: العلاقة بين الدين الداخلي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):

من خلال الجدول (3) يتبين من الوهلة الأولى إن هناك علاقة خطية موجبة بين الدين الداخلي ومعدل التضخم، إذ يتضح إن منحنى الدين الداخلي يتأرجح بين الصعود والنزول في السنوات (2004-2020)، يقابله منحنى التغير في معدل التضخم بنفس التحركات تقريباً، ويتبين من الجدول (3) أيضاً إن الأعوام (2004، 2005) شهدت إرتفاعاً للدين الداخلي إذ بلغ في عام (2005) قرابة (6.594) ترليون دينار فيما شهد إرتفاعاً في معدلات التضخم وبمعدلات متقاربة بلغت (26.8%)، (37.1%) على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى التحسن في الوضع المعاشي للأسر العراقية نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ودعم رواتب الموظفين والغاء الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة، واندفاع الأسر نحو شراء المواد المنزلية والأثاث والسيارات مع تغير نظام الحكم والشروع ببعض الخدمات العامة، واستمر معدل التضخم بالزيادة إذ وصل إلى معدلات عالية.

في عام (2006) انخفض الدين الداخلي وسجل معدل نمو سالب بلغ (14-%) مقارنةً بعام (2005)، أما التضخم فقد ارتفع حتى بلغ قرابة (53.1%) ويعد معدل التضخم في عام (2006) هو أعلى مستوى وصل إليه التضخم خلال سنوات الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى الإسراع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية، فضلاً عن الاختناقات التي حصلت في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق.⁽¹⁾ وبسبب إرتفاع سعر صرف الدولار على حساب الدينار العراقي، يعني تقليل قوة الدينار الشرائية للمواطن فيزداد سعر المستهلك، ما يرفع حجم التضخم في الأسواق المحلية. إذ شهد عام (2007) انخفاضاً للدين العام الداخلي حتى بلغ قرابة (5.194) ترليون دينار وسجل معدل نمو سالب بلغ (9-%) بالمقارنة مع عام (2006)، ورافقه انخفاض في معدل التضخم إلى (30.9%)، والسبب يعود إلى سعي البنك المركزي في استهداف وتقليل معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تتماشى مع

(1) اديب قاسم شندي، حيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 5، 2011، ص 11.

رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع أسعار الفائدة⁽¹⁾، وخفض سعر الصرف، وهو ما يفسر تراجع نسب التضخم. وقد شهد عام (2008) انخفاض الدين الداخلي ليبلغ قرابة (4.456) ترليون دينار ليسجل معدل نمو (-13%) مقارنةً بالعام (2007)، ورافقه في نفس العام انخفاض في معدل التضخم إذ بلغ (12.7%) وحقق نمواً سالباً بلغ (-59%) مقارنةً بالعام (2007). وتراجع معدل التضخم في عام (2009) إذ بلغ (8.3%) ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي إذ أدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدل التضخم، وفي عام (2010) حصل إرتفاع للدين الداخلي وقابله انخفاض في معدل التضخم إذ سجل التضخم معدلاً بلغ (2.5%) ونتيجة اتباع سياسة اقتصادية معينة تخفض معدل التضخم فضلاً عن انخفاض سعر الصرف ولما له من أثر على المستوى العام للأسعار لأنّ اغلب السلع مستوردة بالدولار، كما إن الإيرادات النفطية تكون بالدولار.

وشهد عام (2011) إرتفاعاً في الدين الداخلي ورافقه إرتفاع في معدل التضخم وبمعدلات للتضخم بلغت (5.6%) والسبب يعود إلى إرتفاع أسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتج عن انخفاض عرضها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بإرتفاع أسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي إلى الداخل (التضخم المستورد)⁽²⁾. كما وسجل معدل التضخم نسبة (2.2%) عام (2014) مقابل (1.9%) عام (2013)، وهذا يعني إن الانخفاض في معدلات التضخم تشير إلى تمكن السياسة النقدية من المحافظة على معدلات متدنية لمستوى التضخم ضمن حدود مقبولة في ظل الاوضاع الامنية المضطربة⁽³⁾.

اما الاعوام (2015-2019) فقد شهدت إرتفاعاً للدين الداخلي بمعدلات متذبذبة حتى بلغ في عام (2019) قرابة (69.498) ترليون دينار، وقد شهدت انخفاضا في معدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم عام (2019) حوالي (-0.2%) وقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية

(1) فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي. فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 27، 2011، ص32.

(2) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010، ص45.

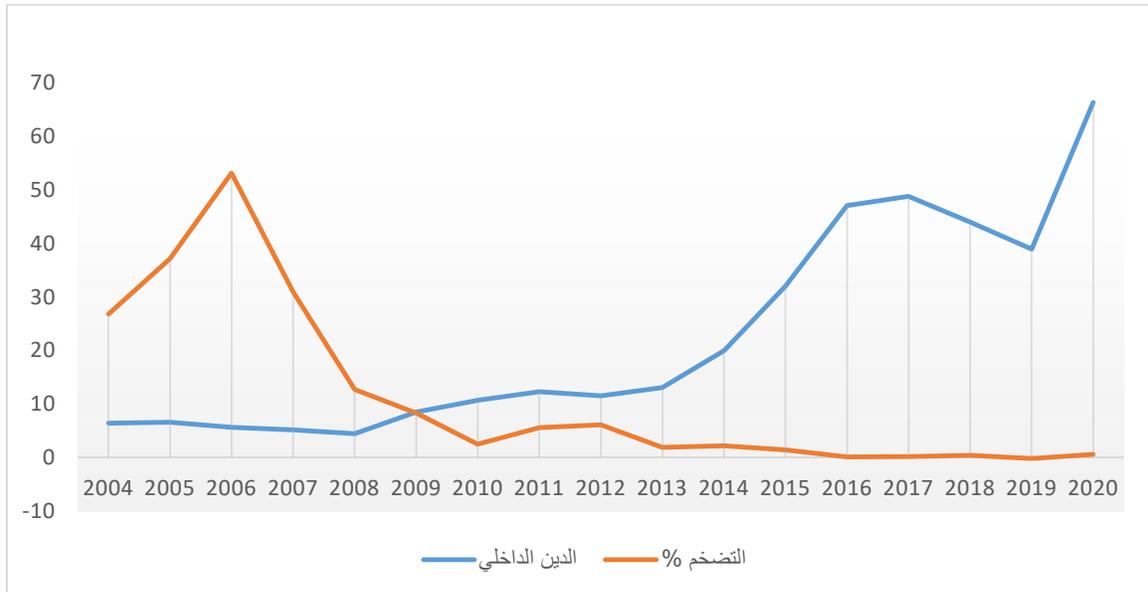
(3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، 2014، ص85.

في التأثير بمعدلات التضخم منها أزمة الركود الاقتصادي العالمي وما نجم عنها من تراجع معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية كافة، فضلا عما حققته السياسة النقدية من الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق إجراءاتها لدعم السيولة المحلية واستمرار تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية.

اما في عام (2020) فقد شهد العراق صدمة مزدوجة تمثلت بتفشي فايروس كورونا الذي انتج أزمة عالمية تمخض عنها انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعار النفط عالمياً وهذا ما تسبب في حصول عجز كبير في الموازنة العامة ومن اجل سد هذا العجز تم اللجوء إلى زيادة الاقتراض الداخلي، اذ شهد الدين الداخلي إرتفاعاً ضخماً إذ وصل في هذا العام إلى قرابة (66.2) ترليون دينار، وكذلك زيادة النفقات على القطاع الصحي نتيجة وباء كوفيد 19، فضلاً عن تحديد حجم الإنتاج النفطي الذي ولد ضغطاً كبيراً على حجم الإيرادات النفطية وهي الإيرادات الرئيسية للموازنة مما ضاعف الأزمة. وقد حدث إرتفاع طفيف في معدل التضخم حتى بلغ (0.6) الا انه رغم ذلك استطاعت السياسة النقدية المحافظة على معدلات التضخم عند مستويات معينة ويمكن بيان ذلك بالشكل (12) البياني الاتي:

الشكل (12)

اتجاه الدين الداخلي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يتضح من الشكل (12) اعلاه إن الدين الداخلي أخذ بالإرتفاع طيلة مدة الدراسة وبما إن هذه الديون وجهت للإنفاق الجاري فمن المفترض إن ترفع معدلات التضخم لاسيما مع عدم وجود جهاز انتاجي مرن الا إن ما نلاحظه هو بقاء معدلات التضخم بمستويات منخفضة ليدل ذلك على توجهات السياسة النقدية في المحافظة على معدلات التضخم. ونلاحظ إن إرتفاع الدين الداخلي العراقي ليس له تأثير على معدلات التضخم وهذا الانخفاض الحاصل في معدلات التضخم نتيجة توجهات السياسة النقدية في المحافظة على معدلات التضخم بمستويات منخفضة، اما ما نلاحظه من إرتفاع المديونية الداخلية في اغلب سنوات الدراسة من (2004-2020) تعود إلى اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفت عجوزات تراكمية في الموازنة العامة طيلة تلك الفترة، فضلا عن التدهور في الوضع الأمني وزيادة الإنفاق العسكري، اما السنوات التي انخفضت فيها المديونية الداخلية فكانت بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية التي انعكست على تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة.

ثانياً: العلاقة بين الدين الخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة المديونية الخارجية نتيجة اختلالات وتشوهات هيكلية في بنية النشاط الاقتصادي، وقد انعكست هذه الآثار على الوضع الاقتصادي بسبب تعطل اغلب القطاعات الاقتصادية في البلد ويوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد زاهر بالموارد والإمكانات الا انه يعاني من الهدر والفساد⁽¹⁾. وبما إن حالة العجز قد سادت في أغلب السنوات الا انه لم تلجأ إلى الاقتراض الخارجي الا في حالة عدم كفاية الاقتراض الداخلي، وفي مرحلة الإنفاق من المفترض إن يرفع من معدلات التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي لاسيما إن العراق بلد إستهلاكي الا إن معدلات التضخم كانت تحقق انخفاضا مستمراً حتى فترات زيادة الدين، نستنتج من ذلك عدم وجود تأثير واضح للدين الخارجي والداخلي على معدلات التضخم بحكم وجود سياسة نقدية تسعى دائماً للمحافظة عليه بمعدلات منخفضة من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1) شيماء فارس حسن، تزايد الدين العام وتأثيره في تخفيض الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2018)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة العراقية، 2020، ص56.

من خلال جدول (3)، اذ يتبين إن الدين الخارجي يتأرجح بين الصعود والنزول عبر السنوات (2004-2020) لكنه بشكل عام أخذ بالانخفاض وقد حقق تغيراً سالباً اذ بلغ في عام (2006) قرابة (32.371) ترليون دينار، بمعدل نمو بلغ (38-%) مقارنةً بعام (2005)، وبالمقابل حقق معدل التضخم تغيراً موجباً إذ وصل إلى اعلى قيمة له خلال مدة الدراسة اذ بلغ (53.1%) والسبب في ذلك يعود إلى رفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية ، فضلاً عن الاختناقات التي حصلت في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق مما رفع المستوى العام للأسعار .

وقد شهدت المدة (2007-2010) انخفاض للدين الخارجي وقابله انخفاض في معدل التضخم اذ سجل التضخم معدلاً بلغ (2.5%) في عام (2010) نتيجة اتباع سياسة اقتصادية معينة تخفض معدل التضخم فضلاً عن انخفاض سعر الصرف ولما له من أثر على المستوى العام للأسعار لأن أغلب السلع المستهلكة في العراق هي سلع مستوردة بالدولار، وكذلك إن الإيرادات النفطية تكون بالدولار، وفي عام (2011) ارتفع الدين الخارجي إلى قرابة (21.037) ترليون دينار، ورافقه إرتفاع في معدل التضخم، اذ بلغ معدل التضخم قرابة (5.6%) نتيجة لإرتفاع أسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتج عن انخفاض في عرض هذه السلع داخل العراق والاعتماد بشكل كبير على الاستيراد لتوفير الحاجة المحلية وتوصف هذه السلع المستوردة بإرتفاع أسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي إلى الداخل التضخم المستورد.

وشهد عام (2012) انخفاض للدين الخارجي اذ بلغ قرابة (19.393) ترليون دينار وتسجيل معدل نمو سالب بلغ (8-) مقارنةً مع عام (2011)، فيما إرتفع معدل التضخم اذ بلغ (6.1%) بسبب هيكل الاقتصاد العراقي المشوه والمشاكل التي كان يعاني منها ويأتي في مقدمتها الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي القائم على قيادة القطاع النفطي وعوائده المالية لعملية التنمية الاقتصادية والنفقات العامة للدولة. وشهد عام (2013) انخفاض الدين الخارجي اذ بلغ قرابة (17.24) ترليون دينار، ورافقه انخفاض معدل التضخم اذ بلغ (1.9%) نتيجة اتباع العراق سياسة اقتصادية تكبح جماح التضخم وتحافظ على استقرار مستوى الأسعار. وفي عام (2014) ارتفع الدين الخارجي إلى قرابة

(18.8) ترليون دينار، ورافقه إرتفاع في معدل التضخم، إذ سجل التضخم معدل (2.2%) نتيجة تعرض العراق إلى هجمات إرهابية وانخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة، وفي عام (2015) استمر الدين الخارجي بالإرتفاع ورافقه انخفاض في معدل التضخم بسبب تطبيق سياسة اقتصادية محافظة على استقرار الأسعار، واستمر الانخفاض في معدل التضخم إذ سجل (0.1%) في عام (2016) ورافقه انخفاض للدين الخارجي. أما في العامين (2017) و(2018) فقد شهد الدين الخارجي إرتفاعاً إذ بلغ قرابة (31.429) ترليون دينار في عام (2018)، ورافقه إرتفاع في التضخم إذ بلغ التضخم في عام (2018) قرابة (0.4%) نتيجة تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية وزيادة النفقات الحكومية وزيادة الطلب الكلي وإرتفاع المستوى العام للأسعار. وشهد عام (2019) انخفاض الدين الخارجي وتسجيل قرابة (30.588) ترليون دينار، ورافقه انخفاض معدل التضخم إذ بلغ (0.2-%) نتيجة اتباع العراق سياسة اقتصادية تكبح جماح التضخم وتحافظ على استقرار مستوى الأسعار. وقد انكمش الاقتصاد العراقي في عام (2020) بسبب انخفاض أسعار النفط وتفاقم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجةً لذلك، تزايد العجز المزدوج مما ينعكس على إرتفاع للدين العام رغم اعتماد الحكومة على الدين الداخلي، إذ سجل الدين الخارجي تراجعاً إذ وصل قرابة (28.32) ترليون دينار وتسجيل معدل تضخم طفيف بلغ (0.6) في عام (2020).

الشكل (13)

اتجاه الدين الخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يتضح من الشكل (13) اعلاه إن الدين الخارجي أخذ بالانخفاض في اغلب سنوات الدراسة بسبب اعتماد الحكومة غالباً على الدين الداخلي، الا انه عاود الإرتفاع من عام (2017) حتى عام (2020) بسبب الازمات المزدوجة التي لحقت بالعراق لاسيما ازمة فايروس كورونا متزامناً مع انخفاض أسعار النفط وحدث ركود عالمي انعكس على انخفاض الإيرادات العامة وحصول عجز في الموازنة العامة، ومع عدم سد العجز عن طريق الاقتراض الداخلي تم اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الخارجية وزيادة المديونية الخارجية الا إن ذلك لم ينعكس على إرتفاع معدلات التضخم في العراق وكما ذكرنا سابقاً توجهات السياسة النقدية حالة دون إرتفاع معدلات التضخم.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):

يعد العراق أحد الدول التي تعاني من مشكلة لعنة الموارد أو مفارقة الوفرة النفطية، فمنذ اكتشاف النفط في العراق وحتى وقتنا الحاضر والاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة "المرض الهولندي"، فلم يستطع هذا البلد من النهوض باقتصاده والإفادة من الإيرادات النفطية لبناء اقتصاد قوي ومتنوع يحقق التنمية المستدامة واللاحق بركب الدول المتقدمة. بالرغم مما يمتلكه من إمكانيات وموارد هائلة سواء كانت بشرية أو طبيعية أو غيرها، فإن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات بنيوية كبيرة أدت إلى فشل برامج وخطط التنمية والاستثمار، في حين تمكنت دول أخرى كانت تقف على خط شروع واحد مع العراق من التحول إلى نمط اقتصادي أكثر تطوراً وتقدماً من خلال اتباع خطط اقتصادية معينة، منها التركيز على القاعدة الذهبية للدين العام التي تنص على "ان كل الدين يوجه نحو الاستثمارات" لكي تحقق الاستدامة في الدين العام سواء كان الدين داخلياً أو خارجياً، وفقاً لهذه القاعدة فإن الدولة تقتض لتغطية النفقات الاستثمارية دون النفقات الجارية⁽¹⁾،

ولكن الملاحظ في الموازنات العراقية إن المخصص للاستثمار في الموازنات العراقية يستخدم لامتصاص التقلبات، فعندما تزداد الإيرادات يزداد حجم الاستثمار العام، وعندما تتخفص الإيرادات لا تتأثر النفقات التشغيلية كثيراً بل يكون أكثر الاقتطاع من المخصص للاستثمار، وفي العراق يتبين إن القروض الداخلية والخارجية قد فاقت الاستثمار وان السياسات الاقتصادية التي طبقت فيه خلال العقود الماضية لم تعمل على استثمار العوائد النفطية ضمن قطاعات تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي وجعل القطاع النفطي مورداً ثانوياً وليس أساسياً كونه من الموارد الناضبة، فضلاً عن إن هذه السياسات المتبعة في العراق تتسم بالمركزية واستمرار التدخل الحكومي اللامحدود وعدم اعطاء فرصة حقيقية للقطاع الخاص ضمن شروط وضوابط ومراقبة السلطة المركزية، مما أدى إلى بقاء دور النشاط الخاص في الاستثمار هامشياً رمزياً لا أكثر، الأمر الذي أدى إلى تخلف القطاعات الانتاجية وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب وبناء اقتصاد مستدام يقوم على أسس متينة وقوية، وعلى هذا الأساس

(1) سلطان جاسم النصراري وآخرون، الازمة المزوجة واشكالية تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والإدارية، جامعة بابل، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص 230.

نتطرق لبيان تحليل صنفى الدين على مسار الاستثمار في العراق خلال المدة (2004-2020) كما في الجدول (4):

(4) الجدول

الدين الداخلي والخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020) / ترليون دينار

السنة	الدين العام	الدين الداخلي	النمو السنوي للدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو السنوي للدين الخارجي	الاستثمار	النمو السنوي للاستثمار
	1	2	3	4	5	6	7
2004	91.279	6.398	-	84.881	-	0.1756552	-
2005	59.053	6.594	%3	52.459	%-38	0.2068493	%18
2006	38.016	5.645	%-14	32.371	%-38	0.4186986	%102
2007	36.408	5.194	%-9	31.214	%-4	0.4268	%2
2008	36.409	4.456	%-13	31.953	%2	0.5531933	%30
2009	28.962	8.504	%91	20.458	%-36	0.9636667	%74
2010	30.962	10.714	%26	20.248	%-1	1.443917	%50
2011	33.331	12.294	%15	21.037	%4	1.744417	%21
2012	30.929	11.536	%-6	19.393	%-8	3.378833	%94
2013	30.318	13.078	%13	17.24	%-11	6.909833	%105
2014	38.758	19.958	%53	18.8	%9	9.686	%40
2015	52.04	31.977	%60	20.063	%7	11.675	%21
2016	62.444	47.055	%47	15.389	%-23	7.856667	%-33
2017	79.224	48.749	%4	30.475	%98	10.29633	%31
2018	75.383	43.954	%-10	31.429	%3	7.911917	%-23
2019	69.498	38.91	%-11	30.588	%-3	8.167167	%3

2020	94.575	66.255	70%	28.32	7%-	0.61875	92%-
------	--------	--------	-----	-------	-----	---------	------

العمود (1،2،4) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). عمود (6) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). العمود (3،5،7) من عمل الباحث.

أولاً: العلاقة بين الدين الداخلي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):

إن علاقة الدين العام الداخلي في الاستثمار مهمة وضرورية إذ يتوجب توجيه الدين العام الداخلي نحو الاستثمار الحقيقي، وكلما استغلت هذه الديون بشكل اقتصادي فأنها تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة مستويات الدخل وزيادة الادخار وسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، لذلك فإن تراكم الدين العام الداخلي يعمل على تقليص الاستثمار نتيجة دفع تكاليف أصل الدين وخدمة الدين الذي يؤثر سلباً على الادخار وانخفاض قدرة المصارف في منح القروض للقطاع الخاص وانخفاض الاستثمار وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

إن الدين الداخلي في العراق لا يرتبط بشكل مباشر بالاستثمار، لأن الغاية الأساسية من الدين الداخلي هو لتمويل عجز الموازنة، وقد لا ينعكس ذلك على معدلات الاستثمار، لاسيما إذا كان تمويل عجز الموازنة لسد النفقات الجارية والتشغيلية في اهمال واضح في الاستثمار وهذا ما يتنافى مع منطق القاعدة الذهبية لتحقيق استدامة الدين العام، ومع ارتباط الدين الداخلي بالإيرادات النفطية إذ يرتفع الدين الداخلي في العراق كلما انخفضت الإيرادات النفطية وبالعكس، ونتطرق إلى اتجاه الدين الداخلي واتجاه والاستثمار خلال فترة الدراسة في العراق من خلال الجدول أعلاه:

ومن خلال استعراض الجدول (4) نلاحظ بعد التحول في النظام السياسي عام (2003) فقد اخذ حجم الاقتراض الداخلي بالإرتفاع من قرابة (6.398) تريليون دينار عام (2004) إلى حوالي (66.255) تريليون دينار عام (2020) ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى تمويل الاتفاق المتزايد، إلا إن هذه القروض الداخلية لم تستثمر في انشاء مشاريع استثمارية وبنى تحتية وإنما استخدمت لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة كما إن نسبة اسهام القروض الداخلية في تمويل الاستثمارات كانت قليلة ويرجع ذلك إلى الزيادة في إيرادات النفط والانفتاح على العالم الخارجي، بالرغم من ذلك إلا إن الاستثمار قد ارتفع خلال مدة الدراسة من قرابة (0.1756552) تريليون دينار في عام (2004)

إلى قرابة (0.5531933) ترليون دينار في عام (2008) نتيجة تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد وزيادة الصادرات النفطية وإرتفاع أسعاره، في ما رافقه إرتفاع للدين الداخلي اذ سجل قرابة (4.456) ترليون دينار في عام (2008).

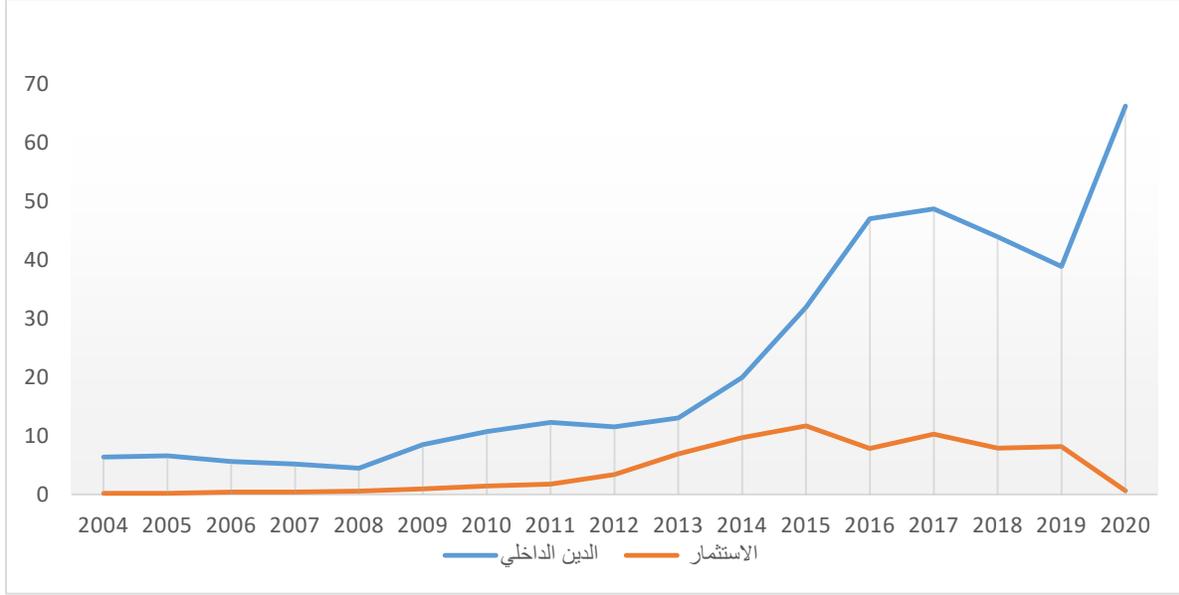
مع استمرار إرتفاع الدين الداخلي رافقه إرتفاع الاستثمار حتى سجل قرابة (11.675) ترليون دينار في عام (2015) وهو اعلى معدل للاستثمار خلال مدة الدراسة في حين بلغ الدين الداخلي عند عام (2015) قرابة (31.977) ترليون دينار، اما في عام (2016) فقد ارتفع الدين الداخلي بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وهي انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره مما يعني انخفاض الإيرادات العامة الرافدة للموازنة وكذلك تعرض العراق إلى هجمة إرهابية شرسة اذ كانت الحكومة بصدد توفير الإيرادات اللازمة لتوفير كل ما يحتاجه البلد لمواجهة الإرهاب، مما خلف بيئة طاردة للاستثمار وتحويل اغلب مخصصات الاستثمار في الموازنة إلى نفقات عامة التي غلب عليها الطابع العسكري، مما انعكس على انخفاض حجم الاستثمار اذ وصل قرابة (7.856667) ترليون دينار مسجلا معدل نمو سنوي سالب بلغ (33-%) مقارنةً بالعام (2015)، وبعد ذلك ارتفع حجم الاستثمار اذ بلغ قرابة (10.29633) ترليون دينار في عام (2017) والسبب في ذلك يعود إلى تحسن أسعار النفط وزيادة الطاقات الانتاجية للقطاع النفطي في حين بلغ الدين الداخلي قرابة (48.749) ترليون دينار، لكن سرعان ما عاود الاستثمار إلى الانخفاض في عام (2018) ليصل إلى قرابة (7.911917) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (23-%) بالمقارنة مع عام (2017)، بسبب تردي الأوضاع السياسية والأمنية، في حين تراجع الدين الداخلي حتى بلغ قرابة (43.954) ترليون دينار.

في عام (2019) تحسن الاستثمار ليشهد إرتفاعاً طفيفاً اذ بلغ قرابة (8.167167) ترليون دينار محققاً بذلك معدل نمو سنوي بلغ (3%) بالمقارنة مع عام (2018)، قبل حدوث الأزمة العالمية جراء جائحة كورونا في عام (2020) التي أوقفت كثيراً من القطاعات الاقتصادية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة وزيادة الاقتراض بمعدلات عالية اذ بلغ حجم الدين الداخلي قرابة (66.255) ترليون دينار، الا إن اغلب النفقات العامة وجهت نحو النفقات التشغيلية والنفقات الصحية مما ترتب على ذلك انخفاض حاد في الاستثمار اذ بلغ في هذا العام قرابة

(0.61875) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (92-%) بالمقارنة مع عام (2019) كما موضح في الشكل (14) ادناه:

الشكل (14)

اتجاه الدين الداخلي والاستثمار في العراق للمدة (2020-2004):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

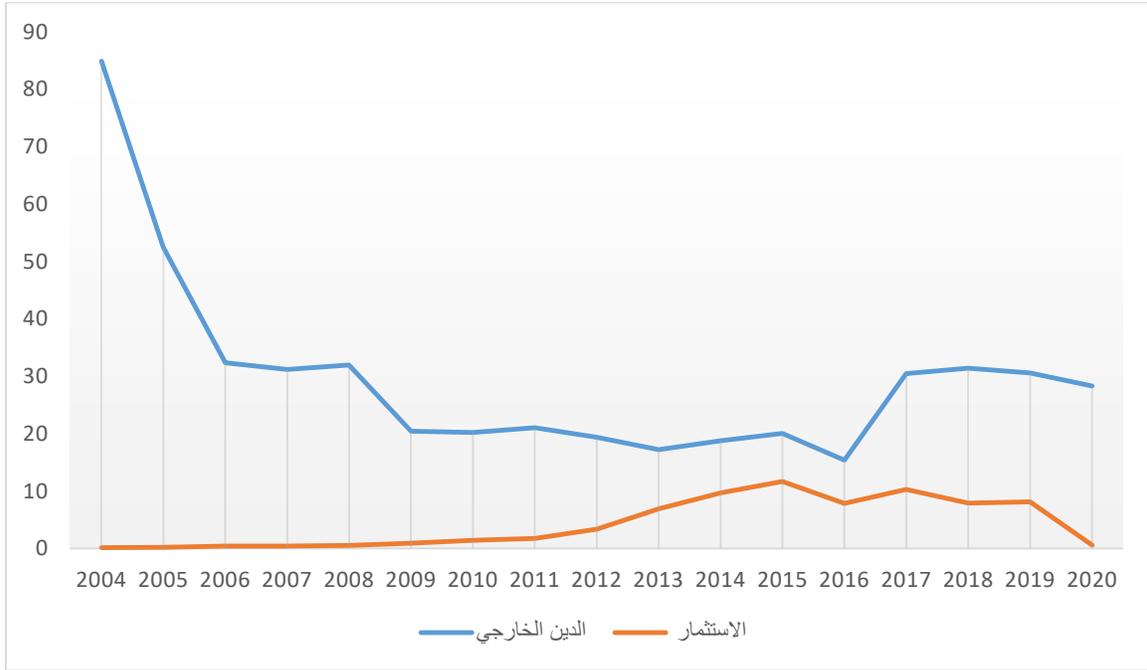
يوضح الشكل (14) أعلاه مساري كل من الدين الداخلي والاستثمار في العراق خلال المدة (2020-2004) اذ يبين اتجاه الدين الداخلي الآخذ بالارتفاع رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، يتضح من الشكل أعلاه ايضاً إن الاستثمار متغير من سنة لأخرى، اذ إن نمو الدين العام الداخلي خلال مدة الدراسة فاق أضعاف نمو الاستثمار وهذا يعني إن العراق سيمرّ بمرحلة صعبة جداً تتمثل بعدم قدرته على سداد ديونه وفوائد تلك الديون، ويتضح انه حتى في السنوات التي يرتفع فيها حجم الاستثمار ليس لها اي أثر على ارض الواقع نتيجة الاضطرابات السياسية والامنية والاقتصادية فضلاً عن الفساد الاداري والمالي وضعف المراقبة على قنوات الانفاق حصيلة القروض.

ثانياً: العلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):

من الجدول (4) أعلاه يتضح إن التحليل السابق الذي اعتمدها في تحليل العلاقة بين اتجاه الدين الداخلي ونمو الاستثمار في العراق ينطبق على العلاقة بين اتجاه الدين الخارجي والاستثمار في العراق خلال المدة نفسها وكما موضح بالشكل (15) بالرغم من الإرتفاع والانخفاض في معدلات الدين الخارجي الا إن الاتجاه العام للدين الخارجي اخذ بالانخفاض من قرابة (84.881) ترليون دينار في عام (2004) إلى قرابة (28.32) ترليون دينار في عام (2020) بسبب إطفاء كثير من الجهات ديونها اتجاه العراق خلال مدة الدراسة بسبب تغير النظام السياسي، الا إن الدين الخارجي ارتفع في عام (2016) بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وهي انخفاض أسعار النفط وتعرض العراق إلى هجوم إرهابي لكنه عاود إلى الاتجاه العام الاخذ بالانخفاض إلى نهاية مدة الدراسة الا إن هذه القروض لم توجه نحو الاستثمار بسبب لجوء الحكومة إلى هذه القروض لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، بالذات لسد العجز في النفقات الجارية والتشغيلية دون النظر إلى الجانب الاستثمار من الموازنة، رغم ذلك لا إن الاستثمار أخذ بالإرتفاع خلال المدة (2004-2015) اذ كان قرابة (0.1756552) ترليون دينار في عام (2004) و سجل معدلات نمو موجبة متباينة خلال هذه المدة اذ سجل أعلى معدل نمو في عام (2013) بلغ (105%) مقارنةً بعام (2012)، نتيجة تحسن الأوضاع السياسية والأمنية حتى بلغ الاستثمار في عام (2015) قرابة (11.675) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (21%) مقارنةً بعام (2014)، الا انه في عام (2016) انخفض بسبب امتداد تأثير الازمة المزدوجة التي مر بها العراق مما جعلته بيئة طاردة للاستثمار اذ بلغ الاستثمار قرابة (7.856667) ترليون دينار مسجلاً معدل نمو سنوي سالب بلغ (33-%) مقارنةً بعام (2015)، وفي السنوات التي لحقتها فقد اخذ فيها حجم الاستثمار بالتذبذب البسيط بين الإرتفاع والانخفاض حتى عام (2020) فقد حصل انخفاض حاد في حجم الاستثمار اذ بلغ قرابة (0.61875) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (92-%) مقارنةً بعام (2019) نتيجة تأثر العراق مثل أغلب دول العالم بالأزمة الصحية التي انعكست سلباً على أغلب القطاعات والأنشطة الاقتصادية مما خفضت الطلب الكلي وتوجه أغلب الانفاق نحو الانفاق الصحي وترك بقية القطاعات كما موضح بالشكل (15) الاتي:

الشكل (15)

اتجاه الدين الخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

يوضح الشكل (15) أعلاه مساري كل من الدين الخارجي الاستثمار في العراق خلال المدة (2004-2020) اذ يوضح اتجاه الدين الخارجي الآخذ بالانخفاض رغم التذبذب بين الإرتفاع والانخفاض، وكذلك مسار الاستثمار المعاصر له اذ يتبين انه اخذ بالإرتفاع وبمعدل نمو متذبذب الا انه انخفض في السنوات التي حدثت فيها صدمات وهي الازمة المزدوجة التي حصلت في العراق عام (2014) وامتد تأثيرها للأعوام التي تلتها وحتى الازمة العالمية جراء فايروس كورونا عام (2020) التي انخفض فيها الاستثمار انخفا حادا.

المطلب الرابع: العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف في العراق (2004-2020):

يؤثر سعر الصرف في الاقتصاد المحلي عن طريق تأثيره في حجم التجارة والميزان التجاري، أو عن طريق تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفقات رؤوس الاموال من وإلى الخارج، فعند حدوث زيادة في معدلات الفائدة نتيجة كثرة الاقتراض الحكومية المحلية فأنها تعمل على جذب رؤوس الأموال من خارج البلد إلى داخله، وفي حال عدم ثبات سعر الصرف فان قيمة العملة المحلية سترتفع وتعيد ميزان المدفوعات إلى التوازن، وفي حال ثبات سعر الصرف فان الزيادة غير المتوقعة في أسعار الفائدة ستؤدي إلى تدفقات رأسمالية ومن ثم زيادة عرض النقد⁽¹⁾.

إن الدينار العراقي ارتبط بسعر صرف ثابت تقريباً مدة طويلة، وكان سعر صرف الدولار الأمريكي يتخذ وسيطاً لتقييم الدينار العراقي يومياً مقابل العملات الأجنبية الاخرى، لذا فان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر تجاه العملات الأخرى بالنسبة نفسها لإرتفاع وانخفاض الدولار تجاهه⁽²⁾. إذ اتبع العراق نظام الصرف الثابت في الثمانينيات والتسعينيات وحتى حلول عام (2002)، وبعد أحداث عام (2003) اتبع العراق نظام الصرف المعوم المدار.

من جملة الاجراءات التي قام بها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية هو استبدال العملة القديمة بمواصفات جديدة عام (2003)، وعند دخول العملة الجديدة إلى التداول لاقت قبولاً عاماً من قبل الجمهور بسبب توفيرها الأمان وصعوبة التزوير، كما إن عملية استبدال العملة قد رفعت من قيمة الدينار العراقي وقللت من ظاهرة الدولار (Dollarization)^(*)، التي كانت منتشرة بشكل كبير بسبب فقدان الثقة في العملة المحلية، فضلا عن الرواتب التي كانت تدفع بالدولار الامريكي

(1) سندس حميد موسى، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، دار الأيام، 2018، ص62-63.

(2) حسن علي بخيت، إيمان عبد خضير، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة (1995-1998)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد 24، 2000، ص 34.

* الدولار: هي توقف استخدام الدولة للعملة الوطنية الخاصة بها لفقدانها وظائفها الأساسية كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، واللجوء إلى استخدام العملة الأجنبية كالدولار الأمريكي أو الين الياباني أو اليورو أو أي عملة قابلة للتحويل.

بعد عام (2003) ⁽¹⁾. كما أخذ البنك المركزي على عاتقه تأمين العرض من العملة الاجنبية بالشكل الذي يغطي حاجة الطلب المحلي على العملة الاجنبية وتسديد قيم الاستيرادات من السلع والخدمات، فضلا عن سحب الجزء الفائض من العملة المحلية للحفاظ على قيمتها عن طريق نافذة بيع العملة اي بيع وشراء العملة الأجنبية، وكان لتغير النظام الحاكم في العراق بعد عام (2003) وصدور قانون البنك المركزي رقم (56) لعام (2004) حينها عملت السلطات النقدية على السيطرة على تقلبات سعر الصرف، فاتبعت سياسة مزاد العملة لتحقيق ذلك، وقد اثبتت هذه السياسة فاعليتها في السيطرة على التغيرات في سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال مبيعات النفط وما تعود به من عملة أجنبية، قد شكّل عامل دعم لموجودات البنك المركزي التي اعطت قوة للبنك المركزي على تحقيق الاستقرار فقد كان لتدخل البنك المركزي العراقي في مزاد العملة أثر إيجابي في إستقرار سعر صرف الدينار العراقي بالرغم من تزايد حجم الانفاق العام في العراق خاصةً الانفاق الجاري المتمثل بإرتفاع الطلب على السلع والخدمات أمام ضعف الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب الكلي. ويمكن ملاحظة تطور سعر الصرف في العراق بالتزامن مع التغيرات في صافي الدين العام من خلال الجدول (5):

(1) صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990- 2005)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، 2008، ص 68.

الجدول (5)

الدين الداخلي والخارجي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020) / ترليون دينار

السنة	الدين العام	الدين الداخلي	النمو السنوي للدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو السنوي للدين الخارجي	سعر الصرف	النمو السنوي لسعر الصرف
	1	2	3	4	5	6	7
2004	91.279	6.398	-	84.881	-	1,453	-
2005	59.053	6.594	%3	52.459	%-38	1,469	%1
2006	38.016	5.645	%-14	32.371	%-38	1,467	%0
2007	36.408	5.194	%-9	31.214	%-4	1,255	%-14
2008	36.409	4.456	%-13	31.953	%2	1,193	%-5
2009	28.962	8.504	%91	20.458	%-36	1,170	%-2
2010	30.962	10.714	%26	20.248	%-1	1,170	%0
2011	33.331	12.294	%15	21.037	%4	1,170	%0
2012	30.929	11.536	%-6	19.393	%-8	1,166	%0
2013	30.318	13.078	%13	17.24	%-11	1,188	%2
2014	38.758	19.958	%53	18.8	%9	1,214	%2
2015	52.04	31.977	%60	20.063	%7	1,247	%3
2016	62.444	47.055	%47	15.389	%-23	1,275	%2
2017	79.224	48.749	%4	30.475	%98	1,258	%-1
2018	75.383	43.954	%-10	31.429	%3	1,208	%-4
2019	69.498	38.91	%-11	30.588	%-3	1,196	%-1
2020	94.575	66.255	%70	28.32	%-7	1,200	%0

العمود (1،2،4) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). عمود (7) البنك المركزي،

المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). العمود (3،5،7) من عمل الباحث.

اولاً: العلاقة بين الدين الداخلي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020):

من خلال الجدول (5) اعلاه يتضح مسار الدين الداخلي مع سعر الصرف في العراق خلال المدة (2004-2020) اذ يتضح انه رغم الإرتفاع والانخفاض الذي مر به الدين العام الداخلي إلا إن سعر الصرف بقي يتذبذب بعيداً عن التغيرات في حجم الدين بسبب اتباع البنك المركزي العراقي (المستقل) سياسة اقتصادية تحافظ على سعر الصرف، من أجل استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض مستوى التضخم في العراق، اذ شهد عام (2004) انخفاضاً في سعر الصرف حتى بلغ (1453) دينار لكل دولار، بعد إن كان في عام (2003) قرابة (1836) دينار لكل دولار امريكي نتيجة تغير النظام السياسي ورفع العقوبات والانفتاح على العالم الخارجي، فيما كان الدين الداخلي قرابة (6.398) ترليون دينار، أما في عام (2005) فقد إرتفع سعر الصرف إلى قرابة (1469) دينار لكل دولار في حين ارتفع الدين الداخلي إلى قرابة (6.594) ترليون دينار فحقق سعر الصرف نمواً موجباً بلغ (1%) بالمقارنة مع عام (2004).

تراجع سعر صرف الدين العراقي عام (2006) بشكل طفيف إلى قرابة (1467) دينار لكل دولار في حين انخفض الدين العام الداخلي إلى قرابة (5.645) ترليون دينار. أما في عام (2007) فقد شهد انخفاضاً في سعر الصرف ليصل إلى قرابة (1255) دينار للدولار الواحد اذ سجل معدل نمو بلغ (14-%) بالمقارنة مع عام (2005).

ثم واصل سعر صرف الدين العراقي تحسنه أمام الدولار فوصل إلى قرابة (1193) دينار لكل دولار في عام (2008) وزامن ذلك انخفاض في الدين الداخلي اذ بلغ قرابة (4.456) ترليون دينار، اما في عام (2009) فقد انخفض سعر الصرف حتى وصل إلى قرابة (1170) دينار لكل دولار ليستقر بشكل تقريبي من هذا السعر نتيجة المزادات المنتظمة للبنك المركزي الخاصة ببيع العملة الأجنبية، وبقي سعر الصرف الرسمي خلال المدة (2009-2011) شبه ثابت عند (1170) دينار لكل دولار⁽¹⁾، رافق ذلك إرتفاع في الدين الداخلي اذ بلغ (12.294) ترليون دينار في عام (2011).

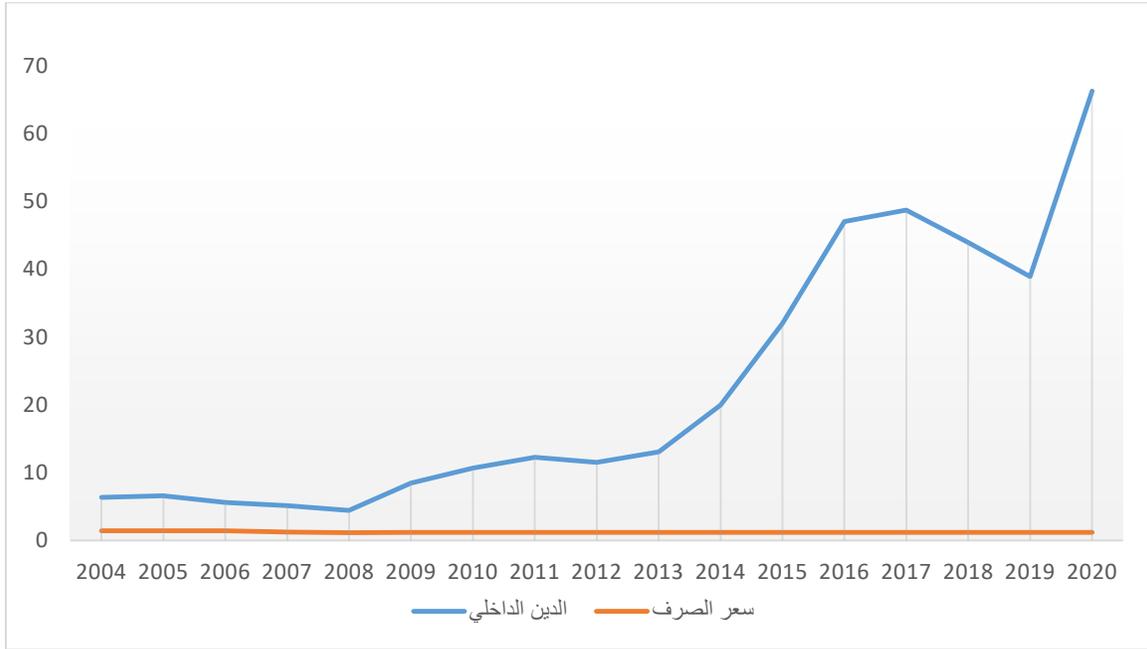
(1) حارث رحيم عطية، قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (1988-2017)، رسالة ماجستير مقدمة مجلس إلى كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2018، ص 108.

تحرك سعر الصرف بإرتفاع طفيف في العام (2013) اذ بلغ قرابة (1188) دينار لكل دولار، اما في عام(2014) فقد ارتفع سعر الصرف حتى بلغ (1214) دينار لكل دولار نتيجة لزيادة الطلب على الدولار الامريكي في السوق العراقية والسبب في ذلك هي العقوبات الامريكية على إيران وما ترتب عليه من تهريب العملة إلى إيران عن طريق السوق العراقية وكذلك اتساع عمليات غسيل الاموال في العراق عن طريق مزاد العملة الأجنبية⁽¹⁾، كان ذلك بالتزامن مع إرتفاع كبير للدين العام الداخلي اذ بلغ في هذا العام قرابة (19.958) ترليون دينار بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق حينها. واستمر سعر الصرف بالإرتفاع الطفيف حتى بلغ قرابة (1275) دينار لكل دولار في عام (2016) نتيجة زيادة الطلب على الدولار. الا انه بدأ بالانخفاض المتدرج بفعل سياسة البنك المركزي حتى استقر عند قرابة (1200) دينار لكل دولار في عام (2020)، فيما بلغ الدين الداخلي أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة اذ بلغ قرابة (66.255) ترليون دينار في عام (2020) بسبب الازمة الصحية وتراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة وإرتفاع النفقات العامة وبشكل خاص الصحية منها. ويتبين من الجدول رغم الإرتفاع والانخفاض الذي مر به الدين الداخلي في العراق خلال مدة الدراسة وانه أخذ بالاتجاه السعودي الا إن سعر الصرف المزامن له في العراق لم يتأثر كثيرا وبقي يتذبذب بشكل طفيف بعيدا عن التغيرات في الدين الداخلي بفعل سيطرة البنك المركزي على سعر الصرف من خلال نافذة العملية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (16) البياني الاتي:

(1) بلال محمد سعد، مهند خميس عبيد، خالد روكان عواد، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017)، كلية المعارف الجامعة، العدد 29، 2019، ص 744.

الشكل (16)

اتجاه الدين الداخلي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يتضح من الشكل (16) أعلاه ضعف العلاقة بين الدين العام الداخلي وسعر الصرف في العراق خلال المدة (2004-2020) ويتضح انه رغم التغيرات التي حصلت في الدين الداخلي لا إن سعر الصرف بقي يتذبذب بإرتفاع وانخفاض محدد نظرا للارتباط المحكم بين إيرادات النفط والاحتياطي الاجنبي وثبات سعر صرف الدينار العراقي، مما كان يعطل آليات التأثير المفترضة في الاقتصادات الاخرى بين الدين العام وأسعار الصرف، فضلاً عن استقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية وتطبيق سياسة مزاد العملة التي كان لها دور مهم في استقرار سعر الصرف.

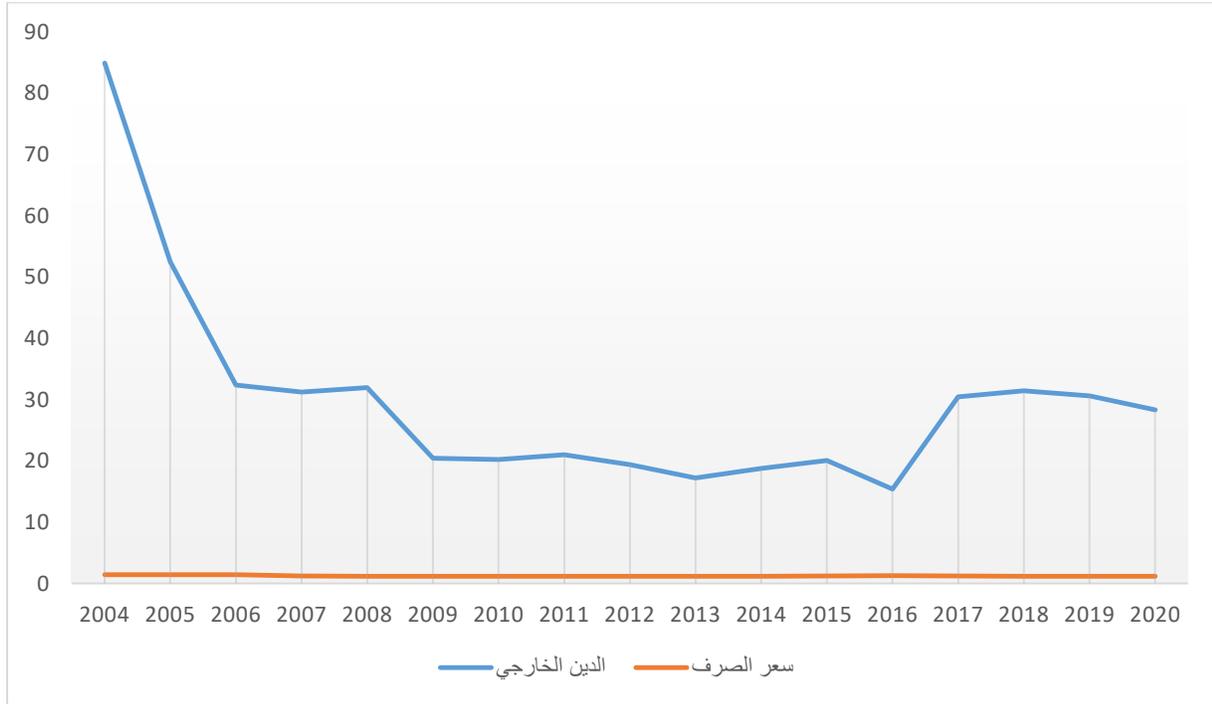
ثانياً: العلاقة بين الدين الخارجي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020):

يتضح من الجدول (5) إن التحليل السابق للعلاقة بين الدين الداخلي وسعر الصرف ينطبق على العلاقة بين الدين الخارجي وسعر الصرف في العراق خلال المدة نفسها، اذ نلاحظ حصول تغيرات كبيرة في حجم الدين الخارجي رغم مساره المتجه نحو الانخفاض اذ كان الدين الخارجي في عام (2004) قرابة (84.881) ترليون دينار نتيجة تراكمات الديون التي خلفتها الحكومة السابقة قبل عام (2003)، وبفعل تغير النظام السياسي وانفتاح العراق على العالم الخارجي فقد شطبت بعض

الجهات الدائنة للعراق ديونها اتجاه العراق كما في اتفاقية دول نادي باريس واتفاقية دول خارج نادي باريس التي عملت على تخفيض الدين الخارجي للعراق حتى بلغ الدين الخارجي للعراق في عام (2020) قرابة (28.32) ترليون دينار، رغم هذا الانخفاض الكبير في الدين الخارجي خلال مدة الدراسة الا انه لم يؤثر على سعر الصرف اذ انخفض سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لكن هذا الانخفاض كان بفعل السياسة الاقتصادية المتبعة فعندما اتبع العراق آلية العرض والطلب لتحديد سعر الصرف برقابة واشراف من البنك المركزي وذلك لأهمية سعر الصرف التي يحظى بها والذي اعتمده السياسة النقدية كمثبت اسمي Nominal anchor والذي يتحدد عن طريق نافذة بيع العملة لغرض تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية، من خلال السيطرة على مناسب السيولة وقد خفف بشكل كبير التقلبات الكبيرة في سعر صرف الدينار الذي كان يتسم به الاقتصاد العراقي قبل (2003) وان التحسن الحاصل في سعر الصرف ناجم بشكل مباشر عن زيادة الاحتياطيات الاجنبية لدى المركزي نتيجة عمليات تنقيد العوائد النفطية للحكومة التي هي مصدر العملة الأجنبية، وكما موضح في الشكل (17) الاتي:

الشكل (17)

اتجاه الدين الخارجي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

ويتضح من الشكل (17) الثبات النسبي لسعر الصرف في العراق خلال المدة (2004-2020) رغم التذبذب الذي مر به، وهذا بفضل السياسة المتبعة من لدن البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف للسيطرة على الضغوط التضخمية واستقرار الأسعار، لذلك نلاحظ عدم تأثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي نتيجة التغيرات الحاصلة في الدين الخارجي ولأن الدين الخارجي انخفض بفعل اتفاقيات مبرمة مع العراق وعندما يرتفع فهو بسبب انخفاض الإيرادات العامة لتمويل الموازنة العامة للدولة والتي في الغالب هي نفقات تشغيلية.

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام وبعض
المتغيرات الاقتصادية في العراق

المبحث الأول

الإطار النظري للنموذج القياسي

المبحث الثاني

قياس العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية في
العراق

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى بيان العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي وبعض المتغيرات الاقتصادية المختارة في العراق خلال المدة (2004-2020) باستخدام طرق الاقتصاد القياسي الحديثة، ويبدأ الفصل، ضمن المبحث الاول، بعرض الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Distributed lag model الذي تم تبنيه لأجل استخراج نتائج الدراسة. اما المبحث الثاني فيعنى بقياس وتقدير العلاقة بين كل من الدين الداخلي والدين الخارجي مع المتغيرات الاقتصادية المختارة ومناقشة وتحليل نتائج الاختبارات القياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي

تلجأ معظم الدراسات الحديثة إلى استخدام الاساليب القياسية في التحقق من طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية. فضلا على قدرة العديد من تلك الاساليب في التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعترض السلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات الاقتصادية، خاصة في الاقتصاد العراقي غير المستقر.

المطلب الاول: مفهوم السلاسل الزمنية:

هي مجموعة من المشاهدات التي يتم جمعها في فترات منفصلة من الزمن وتتميز أي سلسلة زمنية بان بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن، وان المشاهدات المتتالية عادة ما تكون غير مستقلة، أي تعتمد على بعضها البعض ويستغل عدم الاستقلال هذا في التوصل إلى تنبؤات تكون موثوق بها، وإن هذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن⁽¹⁾.

ويعد اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليل القياسي للموضوعات الاقتصادية الحديثة، لذلك قبل البدء في تقدير النماذج الاقتصادية ينبغي تحديد رتبة تكامل السلاسل الزمنية فيما اذا كانت من الرتبة $I(0)$ أو $I(1)$ ، وذلك من خلال إجراء اختبار الاستقرارية إذ إن نتائج هذا الاختبار تساعدنا في اختيار الانموذج الملائم والذي يعطي نتائج واقعية ودقيقة، ففي حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية (Non-stationary) فإن نتائج التقدير التي سيتم الحصول عليها تكون غير واقعية (زائفة) (Spurious). وتكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا توفرت فيها الشروط الاتية:

$$\text{(mean): } E(Y_t) = \mu$$

• ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن

$$\text{(variance): } \text{var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

• ثبات التباين عبر الزمن

(1) حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب الموزعون والناشرون، العراق، 2017، ص395.

- قيمة التباين بين مدتين زمنيتين يعتمد فقط على المسافة أو الفارق أو الفجوة بين هاتين المدّتين الزمنيّتين وليس على المدة الفعلية التي تم حساب التباين فيها.

$$(\text{covariance}) Y_k = [Y_t - \mu](Y_t + k - \mu)$$

يعني الارتباط الزائف موقف يرتبط فيه متغيران من خلال ارتباطهما مع متغير ثالث على وجه الخصوص فإذا انحدر (x) على (y) يمكن إيجاد علاقة مهمة، ولكن عندما يتحكم في متغير آخر وليكن (z) فيصبح التأثير جزئياً لـ (x) على (y) صفاً وبطبيعة الحال يمكن إن يحدث هذا أيضاً في سياقات السلاسل الزمنية مع متغيرات مستقرة عند المستوى (0). ويمكن إن تكون هناك علاقة زائفة بين السلاسل الزمنية التي لها اتجاهات متزايدة أو متناقصة بشرط إن تكون السلسلة تعتمد بشكل ضعيف على اتجاهات زمنية خاصة بها ويتم حل المشكلة بفعالية من خلال تضمين اتجاه الزمنية في انموذج الانحدار. وأول من اكتشف الانحدار الزائف هو يول (Yule) إذ ظهر إن هذا الانحدار يمكن إن يكون في العينات الكبيرة جداً للسلاسل الزمنية غير المستقرة ووفقاً لـ (Granger & Newbold) عندما تكون قيمة (درين-واتسن $R^2 > D.W$)، فإن هذا قد يعطي إشارة للاشتباه بوجود انحدار زائف وهناك العديد من الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض منها:

1- اختبار ديكي - فولر البسيط (Dickey-Fuller)

من الضروري التأكيد من استقراره السلسلة الزمنية من عدمها ولكل متغير من المتغيرات قيد الدراسة لكل نتجنب الحصول على الانحدار الزائف، وذلك عن طرق اختبار جذر الوحدة (Unit Root) وعلى الرغم من وجود العديد من اختبارات جذر الوحدة إلا أن أحد أهم هذه الاختبارات هي اختبار ديكي فولر. يستعمل هذا الاختبار في التطبيقات العلمية لبيان مدى استقرارية السلسلة الزمنية من عدمه. وان فرضيات الاختبار تكتب بالشكل الآتي:

$$H_0: \lambda = 0 \text{ وجود جذر الوحدة وان السلسلة غير مستقرة.}$$

$$H_1: \lambda \neq 0 \text{ عدم وجود جذر الوحدة وان السلسلة مستقرة.}$$

وهذا الاختبار يعتمد على ثلاثة عناصر وهي (صيغة الانموذج المستعمل وحجم العينة ومستوى

المعنوية)

- بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام (No trend or Intercept)

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

- مع وجود حد ثابت فقط (Intercept) بطريقة الفروق بطرح قيمة المتغير (Y_t) متخلفاً مدة زمنية واحدة بمعنى (Y_{t-1}) من كلا الطرفين ليكون لدينا الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

- مع وجود حد ثابت واتجاه عام (Intercept and trend)

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

اذ إن (Δ) تمثل الفرق الاول و (δ) تمثل ($\beta - 1$)

ونتيجة (لعدم الاهتمام بهذا الاختبار بمشكلة الارتباط الذاتي) تم تطويره ليصبح اختبار ديكي-فولر الموسع (1).

2- اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller):

يستعمل لاختبار استقراره السلاسل الزمنية (time series) من عدمها، عندما تكون قيمة τ أكبر من القيمة الجدولية لاختبار ديكي فولر للمستويات الثلاثة حينها نرفض فرضية العدم (عدم وجود جذر الوحدة) وذلك عند مستوى معين من الثقة، وهذا يعني إن السلسلة الزمنية مستقرة، اما إذا كانت قيمة (τ) المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية لاختبار ديكي فولر للمستويات الثلاثة فعليه لا نرفض فرضية العدم وان السلسلة تمتلك جذر الوحدة ومن ثمَّ غير مستقرة، ويعتمد هذا الاختبار على العناصر الثلاثة التي تمت الإشارة إليها سابقاً وكالاتي (2):

1- في حالة عدم وجود الحد الثابت ولا الاتجاه الزمني فأن المعادلة تصبح بالشكل الآتي.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

2- في حالة وجود الحد الثابت فأن المعادلة تصبح بالشكل الآتي.

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

3- في حالة وجود الحد الثابت والاتجاه الزمني فأن المعادلة تصبح بالشكل الآتي.

(1) يحيى محمود حسن، حسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15، 2010، ص 10.

(2) حميد عبيد، مصدر سابق، ص 404.

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

3- اختبار فيليبس-بيرون (PP) – Philips – Perron

الخاصة للتذبذبات العشوائية، إذ اعتمد فيليبس-بيرون على التوزيعات المحدودة لاختباري

(ADF) و (DF) ويتم هذا الاختبار مروراً بأربعة مراحل هي: -

1. تقدير النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر بطريقة (OLS) مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين قصير الأجل $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ إذ إن $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

3. تقدير المعامل المصحح (S_1^2) الذي يسمى بالتباين طويل الأجل الذي يستخرج من التباينات

المشتركة لبواقي النماذج. إذ إن

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^J \left(1 - \frac{i}{j+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4. إيجاد إحصائية فيليبس-بيرون عن طريق المعادلة الآتية

$$t_{\hat{\theta}}^* = \sum k * \frac{\hat{\theta}-1}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$$

إذ تتم مقارنة إحصائية فيليبس-بيرون الحسابية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون

MacKinnon⁽¹⁾.

وقد استطاع فيليبس-بيرون في هذا الاختبار التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي

معادلة اختبار جذر الوحدة، عن طريق إجراء تعديل معلمي لتباين الانموذج ليأخذ بنظر الاعتبار

وجود ارتباط ذاتي، وكذلك يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة الزمنية وقد اقترح هذا الاختبار

طريقة غير معيارية (Non – Parametrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار

(ADF) الذي استخدم طريقة معيارية كما انه غير حساس لعدم توفر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي

التقليدي، فضلاً عن ذلك يختلف هذا الاختبار (PP) عن اختبار (Dickey-Fuller) في كونه لا

يحتوي على قيم متباطئة ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفراً واتجاهاً خطياً للزمن. ويكون وفق

الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_1 = \mu_1 + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

(1) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص212.

$$\Delta Y_t = \mu_2 + \theta_t t + \rho \gamma_{t-1} + \varepsilon_t$$

اذ ان:

Δ : الفرق الاول، اما (γ_{t-1}) القيم المتخلفة للمتغير محل الدراسة لمدة واحدة.

t: محدد لاتجاه الزمن ، اما ε_t : متغير عشوائي.

ويتضمن اختبار (PP) اختبار (t) لقيمة (ρ) اذ يتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها $(\rho = 0)$ مقابل الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية $(\rho < 0)$ ، وعندما تكون قيمة (ρ) معنوية وسالبة فهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة باستقرار السلاسل الزمنية.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

يعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع Autoregressive Distributed lag (model) احد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي كثر استخدامها في الأعوام الأخيرة إذ يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في النموذج، وتم تطوير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع من قبل (Pesaran و Shiramند و Shinand) الذي تم فيه تحديد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج في الاجل الطويل كذلك يمكن تطبيق اختبار Bound Test في اطار النموذج المذكور دون النظر إلى استقرارية السلسلة الزمنية سواء كان الاستقرار في المستوى صفر $I(0)$ أو الاستقرار عند أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية $I(1)$. يتضمن نموذج فترات الإبطاء الموزعة على قيم المتغيرات الخارجية المتخلفة زمنياً، وقيم المتغيرات الداخلية المتخلفة زمنياً، وقيم متغيرات خارجية مفسرة وداخلية تابعة متخلفة زمنياً في نفس النموذج. ويعبر عن النموذج الذي يحتوي على قيم خارجية متخلفة زمنياً دون القيم الداخلية بالمعادلة الآتية⁽¹⁾.

$$Y_t = a + b_0 X_t + b_1 X_{t-1} + b_2 X_{t-2} + \dots + b_s X_{t-s} + U_t$$

(1) خضير عباس الوائلي، استعمال اسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2017، ص 106.

وتسمى هذه النماذج بـ (نماذج فترات الإبطاء الموزعة) لان تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يتوزع على عدد من القيم السابقة للمتغير (X)، أي يتوزع التأثير الزمني والاقتصادي للمتغير التابع على عدد من الفترات المتتالية أو المتباينة، إذ إن لكل قيمة متتالية من (X) تأثيراً مختلفاً على قيم المتغير التابع (Y).

لهذا فإن قيمة المتغير التابع الحالية تعتمد على مجموع مرجح للقيم الحالية t أو السابقة (t - s) للمتغير المستقل إلى جانب حد الخطأ، تعيين أوزان مختلفة للفترات الزمنية المتباينة تعكس قوة تأثير القيم المتتالية للمتغير المستقل (X) على المتغير التابع (Y_t).
اما نماذج فترات الابطاء الموزعة للمتغير الداخلي فيأخذ الصيغة العامة الآتية.

$$Y_{t-1} = a_0 + b_0 X_{t-1} + (\lambda b_0) X_{t-2} + (\lambda^2 b_0) X_{t-3} + \dots + U_{t-1}$$

إذ إن:

t: تمثل الزمن

λ : تمثل الوزن المرجح للمعلّمة (b₀)

S: عدد فترات الابطاء.

وهذه النماذج ذات تأثير مزدوج، فإن قيم المتغير التابع هي دالة في المتغيرات المفسرة المبطنة مرة، ومرة أخرى للإبطاء الذاتي فيها الناجم عن كونه دالة في الزمن ويكون عدد فترات الإبطاء (s) على نوعين:

1- نهائي Finite: وهو محدد بعدد ما من فترات الإبطاء إن كانت سنة أو موسم أو شهر أو يوم وخلافه وله نهاية معينة ويحسم رياضياً بطريقة ما، باعتبار إن التأثير يستمر في التناقص ونهايته تكون صفراً.

2- لانهائي Infinite: وهو غير محدد بعدد معين من القيم الزمنية المختلفة المعتمدة كمقياس لفترة الإبطاء، وتكون هذه عندما يستمر تأثير المتغير لما لا نهاية ابتغاء لدقة رياضية خالصة⁽¹⁾.

(1) وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص192.

المطلب الثالث: التكامل المشترك:

ويقصد بالتكامل المشترك التصاحب أو التلازم بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر إذ تؤدي التقلبات في إحدهما الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة عند المستوى إذا ما اخذت كل على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة في الاجل الطويل، ويعتمد هذا التكامل على اسس اقتصادية واحصائية ولذلك فان العلاقة التكاملية المشتركة بين المتغيرات تعني وجود حالة من التوازن طويل الاجل، اذ من الممكن إن تتغير المتغيرات الاقتصادية المشتركة في علاقتها التوازنية قصيرة الاجل مع امكانية ارتباطها بعلاقة توازنية طويلة الاجل، بمعنى إن الاختلالات التوازنية قصيرة الاجل تعود إلى حالتها التوازنية في الاجل الطويل.

باستخدام نموذج (ARDL) ولتطبيق منهجية التكامل المشترك نقوم باختبار الفرضيات الآتية. **الفرضية العدمية:** عدم وجود تكامل مشترك ومن ثم لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

الفرضية البديلة: وجود التكامل المشترك أي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة. (1)

المطلب الرابع: اختبارات جودة النموذج:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

عند دراسة السلوك الدوري لأية سلسلة زمنية مستقرة، فلا بد من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له أية ظاهرة وذلك لإعطاء نظرة أولية عن طبيعة هذه السلسلة المستقرة، من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي إن يكون معامل التناظر (Skewness) معدوماً ومعامل التقلطح (Kurtosis) مساوياً إلى (3) فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة إلى المتوسط وباحتمال ضعيف للقيم الشاذة. ويعتمد اختبار (Bera Jarque) على معاملي التناظر والتقلطح ويعبر عنه بالمعادلة الآتية (2).

(1) دريش زهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية لناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص123.

(2) شيخي محمد، مصدر سابق، ص219.

$$JB = \frac{n}{6}B_1 + \frac{T}{24}(B_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{\alpha(2)}$$

ثانياً: اختبار استقرارية الدالة

يتم التأكد من نتائج نموذج ARDL ومدى مصداقيته يتم استخدام اختبارين للتأكد من عدم وجود أي تغير هيكلي في البيانات تؤدي إلى خطأ في استقرار وانسجام معاملات النموذج قصيرة الأجل مع معاملات النموذج طويلة الأجل.

الأول: هو اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي Cumulative Sum Of Recursive Residual "CUSUM". والاختبار الثاني: هو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Square Residual "CUSUMSQ".

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني لاختبار (CUSUM & CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وتكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار خارج الحدود عند هذا المستوى⁽¹⁾.

المطلب الخامس: المشاكل القياسية للنموذج:

أولاً: اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

مشكلة الارتباط الذاتي كثيراً ما تظهر عند التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية التي تكون مشاهداتها مرتبطة بدرجة متسلسلة، بمعنى احصائي إن التباين المشترك للملاحظات المتتابعة للعنصر العشوائي ترتبط مع بعضها، وهي من المشاكل الخطيرة والمهمة التي غالباً ما يواجهها الباحثون في عملهم عند استخدام بيانات السلاسل الزمنية ويحتاجون إلى حل لهذه المشاكل ويعد اختبار (LM) من الاختبارات المهمة والأكثر عمومية للكشف عن الارتباط الذاتي لأنه يسمح باختبار الارتباط الذاتي بدرجة اعلى من الدرجة الأولى، كما أنه يستخدم في حالة وجود أو عدم وجود متغيرات الابطاء الزمني

(1) وفاء سعد إبراهيم، الاقتصاد المعرفي والنتاج المحلي الاجمالي في مصر نموذج ARDL، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2020، ص37.

في النموذج ويصلح للاستخدام في حال وجود عينات كبيرة أو صغيرة ويعتمد الاختبار على الخطوات الاتية

أ. تقدير معالم النموذج $Y_1 = B_0 + B_1X_1 + u_t$

ب. نجد قيمة البواقي (e_t) من النموذج المقدر، وبعدها نعمل لها ابطاء زمني (e_{t-1}).

ج. نضمن البواقي المبطنّة زمنية (e_{t-1}) في النموذج وبعدها نعيد تقديرها.

د. نختبر فرضية ($H_0: \rho = 0$) بعدم بتطبيق اختبار (t). إذا رفضنا فرضية العدم فان هذا يعني إن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (1).

ثانياً: اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

يستخدم اختبار عدم تجانس التباين عندما يكون تباين الخطأ مساوٍ لجميع المشاهدات الداخلة في النموذج، بمعنى إن حد الخطأ يكون ذو تباين ثابت، أي إن تباين أي جزء من العينة يساوي تباين الأجزاء الأخرى لنفس العينة في حال تقسيمها إلى أجزاء، اما إذا لم تكن كذلك، أي عدم تساوي التباينات لأجزاء العينة المقسمة فذلك يعني إن البيانات تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (2).

المطلب السادس: توصيف النموذج:

ويقصد به صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بصوة رياضية من أجل قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية، ويهدف هذا الجزء من البحث إلى دعم نتائج التحليل من خلال استخدام الاساليب القياسية الحديثة عن طريق البرنامج الاحصائي (Eviews 9). في اطر توصيفنا للنموذج نجد إن النموذج يمثل مجموعة من العلاقات التي توضح بصيغ رياضية يطلق عليها اسم معادلات وهذه المعادلات تمثل سلوك تلك المتغيرات، فالنموذج هو صورة تبين سلوك النشاط الاقتصادي للدولة خلال مدة زمنية معينة بمعنى آخر يستخدم لتقدير معاملات النموذج واختبار فرضيات البحث باستخدام حزمة من الاختبارات ومنها استقرار السلاسل الزمنية. وهنا سيتم تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي كمتغيرات مستقلة (Independend variable)

(1) حميد عبيد، مصدر سابق، ص183.

(2) المصدر نفسه، ص 221

وبين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والاستثمار وسعر الصرف كمتغيرات تابعة (depended variable) باستخدام رموز المتغيرات المستخدمة كما موضحة في الجدول ادناه:

المتغيرات	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات
الدين الداخلي	DI	المتغيرات المستقلة
الدين الخارجي	DE	
الناتج المحلي الاجمالي	GDP	المتغيرات التابعة
التضخم	INF	
الاستثمار	IN	
سعر الصرف	EX	

1- يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل من الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

$$GDP = f(DI, DE)$$

$$\Delta GDP = c + \lambda GDP_{t-1} + \beta_1 DI_{t-1} + \beta_2 DE_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta DI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta DE_{t-i} + \mu_t$$

2- يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل من الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) مع التضخم (INF):

$$INF = f(DI, DE)$$

$$\Delta INF = c + \lambda INF_{t-1} + \beta_1 DI_{t-1} + \beta_2 DE_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta DI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta DE_{t-i} + \mu_t$$

3- يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل من الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) مع الاستثمار (IN):

$$IN = f(DI, DE)$$

$$\Delta IN = c + \lambda IN_{t-1} + \beta_1 DI_{t-1} + \beta_2 DE_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta IN_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta DI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta DE_{t-i} + \mu_t$$

4- يمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين كل من الدين العام الداخلي (DI) والدين العام الخارجي (DE) مع سعر الصرف (EX):

$$EX = f(DI, DE)$$

$$\Delta EX = c + \lambda EX_{t-1} + \beta_1 DI_{t-1} + \beta_2 DE_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta DI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta DE_{t-i} + \mu_t$$

إذ إن الرموز الآتية تمثل ما يلي:

Δ : تمثل الفرق الأول.

c: الحد الثابت.

n, m: تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

λ : معلمة تصحيح الخطأ أو هي النسبة المئوية من أخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في

وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

β : معاملات الانموذج طويل الاجل.

a_1, \dots, a_m : معاملات الاجل الطويل.

i: الزمن.

μ_t : حد الخطأ العشوائي.

المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الدين العام وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق

يتضمن المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الاختبارات القياسية للعلاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي والتضخم والاستثمار وأسعار الصرف في العراق خلال المدة (2004-2020).

المطلب الاول: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يستخدم اختبار الاستقرارية للتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور (Unit Root)، فإذا كانت تحتوي على جذر وحدة واحد فإن هذه السلسلة تعد متكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of order one) ويرمز لها $I(1)$. والسلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر وحدة أو السلاسل المستقرة تكون متكاملة من الدرجة الصفرية ويرمز لها $I(0)$. ويعد شرط الاستقرار أساسياً في دراسة السلاسل الزمنية وتحليلها، إذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية. ونلاحظ من خلال الجدول بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة على المستوى، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية وتبين إن المتغيرات جميعها استقرت عند الفرق الأول، وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى $I(1)$ سواء كان ذلك بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام كما في الجدول (6) ادناه:

جدول (6) اختبار (ADF) و (PP) للمستوى والفروق الأولى

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		DE	DI	EX	GDP	INF	IN
With Constant	t-Statistic	-1.6483	0.548631	-2.9938	-2.2147	-0.8318	-1.413358
	Prob.	0.4451	0.9857	0.0466	0.2053	0.7931	0.5630
		n0	n0	**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3124	-1.983041	-2.6495	-2.0352	-1.0188	-1.395832
	Prob.	0.4141	0.5874	0.2628	0.5599	0.9237	0.8422
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2818	1.340577	-0.9613	-0.3842	-1.2772	0.520272
	Prob.	0.5750	0.9513	0.2932	0.5375	0.1805	0.4831
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(DE)	d(DI)	d(EX)	d(GDP)	d(INF)	d(R)
With Constant	t-Statistic	-2.5976	-1.568187	-2.5620	-2.2519	-2.4867	-3.850942
	Prob.	0.1057	0.4864	0.1115	0.1932	0.1309	0.0064
		n0	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0108	-3.955430	-2.8097	-2.5355	-2.4678	3.197819
	Prob.	0.0192	0.0716	0.2046	0.3102	0.3393	0.0237
		**	*	n0	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7196	-1.130448	-2.4685	-2.3114	-2.4127	3.738839
	Prob.	0.0085	0.2292	0.0153	0.0223	0.0182	0.0005
		***	n0	**	**	**	***
(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

المطلب الثاني: نتائج اختبار نموذج ARDL

يعرض المطلب الثاني نتائج تقدير العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والمتغيرات الاقتصادية المختارة (الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والاستثمار وسعر الصرف) في العراق خلال المدة (2004-2020) بيانات نصف سنوية، وباعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

أولاً: نتائج العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في العراق

1- نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL):

يُظهر الجدول (7) نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) وكما يلاحظ فيه قيمة ($R\text{-squared}=0.97469$) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (DI, DE) قد فسرت المتغير التابع (GDP) بنسبة (97%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص النموذج حسب معيار فترة الابطاء المثلى حدد لنا النموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، وتشير إحصائيات (Durbin-Watson) إلى إن قيمته قد بلغت (1.863914) وهذا ما يفسر بأن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (7) نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) لدالة الناتج المحلي

Dynamic regressors (2 lags, automatic): DE DI				
Fixed regressors: C/ Number of models evaluated: 18				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.317541	0.145406	9.061125	0.0000
GDP(-2)	-0.479137	0.151813	-3.156112	0.0041
DE	-0.857258	0.326287	-2.627315	0.0145
DI	-2.051171	0.607980	-3.373747	0.0024
DI(-1)	2.436705	0.637621	3.821556	0.0008
C	50.34481	14.03284	3.587641	0.0014
R-squared	0.974693	Mean dependent var		192.9594
Adjusted R-squared	0.969632	S.D. dependent var		60.99713
S.E. of regression	10.62967	Akaike info criterion		7.737161
Sum squared resid	2824.749	Schwarz criterion		8.014707
Log likelihood	-113.9260	Hannan-Quinn criter.		7.827634
F-statistic	192.5742	Durbin-Watson stat		1.863914
Prob(F-statistic)	0.000000			

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

يُظهر الجدول (8) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج إن (F) المحتسبة والبالغة قيمتها (3.612088) هي أكبر من (F) الجدولية الصغرى والبالغة (3.17) وأصغر من القيمة المجدولة العظمى (4.14) عند مستوى (10%) وعليه نرفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) وسنقبل بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات وهذا يقود إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل وكما موضح في الجدول ادناه:

الجدول (8) نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج المحلي

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.612088	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.17	4.14
%5	3.79	4.85
%2.5	4.41	5.52
%1	5.15	6.36

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

3- تقدير النموذج قصيرة الاجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (9) نتائج تقدير المعلمات من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصيرة وتُظهر النتائج وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة (DE،DI) والمتغير التابع (GDP)، وقد أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد قد بلغت قيمته (-0.161597)، ومعنوياً عند مستوى (0.01)، مما يؤكد وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدين العام والناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، ويعود ذلك إلى ارتباط الموازنة والاقتصاد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فحينما تنخفض أسعار النفط ويتراجع الإيراد النفطي والناتج المحلي الاجمالي تلجأ الحكومة إلى الاقتراض العام بشقيه الداخلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة مما ينعكس في زيادة الدين العام.

الجدول (9) نتائج تقدير النموذج قصيرة الاجل لدالة الناتج المحلي

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1)				
Included observations: 31				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.479137	0.151813	3.156112	0.0041
D(DE)	-0.857258	0.326287	-2.627315	0.0145
D(DI)	-2.051171	0.607980	-3.373747	0.0024
CointEq(-1)	-0.161597	0.049221	-3.283057	0.0030
Cointeq = GDP - (-5.3049*DE + 2.3858*DI + 311.5462)				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

4- تقدير النموذج طويل الاجل:

يبين الجدول (10) وجود تأثيرين في الاجل الطويل لنوعي الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وباتجاهين مختلفين، إذ إن هناك تأثيراً عكسياً طويل الاجل للدين العام الخارجي (DE) على الناتج المحلي في العراق، إذ إن إرتفاع الدين العام الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (5) وحدات، نظراً لما تقضمه الديون الخارجية من اقساط وفوائد تقتطع من الناتج المحلي الاجمالي وتحول للخارج بالعملة الاجنبية على حساب تمويل التنمية والاستثمار. من جهة أخرى نجد هناك تأثيراً طردياً طويل الاجل للدين العام الداخلي (DI) على الناتج المحلي في العراق، إذ إن إرتفاع الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي في الاجل الطويل إلى إرتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدتين، يتوافق ذلك مع واقع الاقتصاد العراقي، نظراً لإرتفاع الاعتماد على الدين العام الداخلي، خاصة في أزمتي (2014) و(2020) لإنعاش الاقتصاد العراقي وتقوية الطلب المحلي لتحريك كافة القطاعات الاقتصادية في البلد.

الجدول (10) نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة الناتج المحلي

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	-5.304926	1.563383	-3.393235	0.0023
DI	2.385779	0.749715	3.182248	0.0039
C	311.546197	49.774275	6.259181	0.0000

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5- اختبار جودة النموذج: للحكم على جودة النموذج المستخدم وللتأكد من خلو

النموذج من المشاكل القياسية تم إجراء الاختبارات القياسية الآتية:

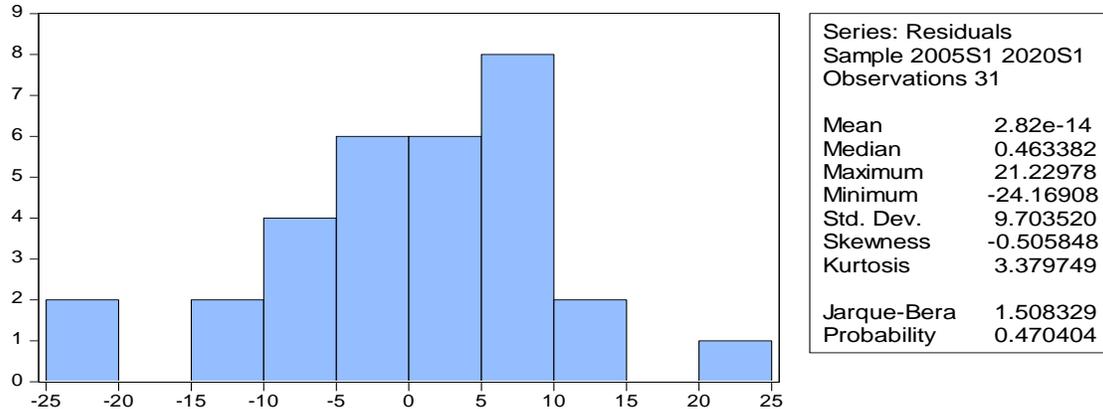
أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح المخطط (1) إن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج المقدر لان قيمة

(Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (0.05).

المخطط (1)

اختبار التوزيع الطبيعي لدالة الناتج المحلي



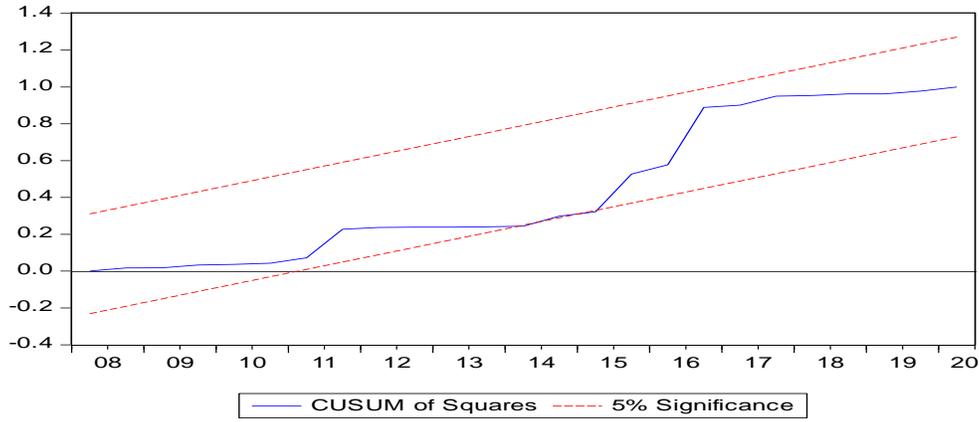
من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

ب. اختبار استقرارية الدالة خلال مدة الدراسة:

يتضح من الشكلين (18) و(19) إن الخط البياني يمر في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني ويتعايران حول القيمة الصفرية، إذ تمثل الخطوط المستقيمة في هذين الشكلين الحدود العليا والحدود الدنيا الحرجة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك يتضح ثبات استقرارية المعلمات القصيرة والطويلة الاجل للنموذج المقدر (ARDL) حسب الاختبارات الإحصائية.

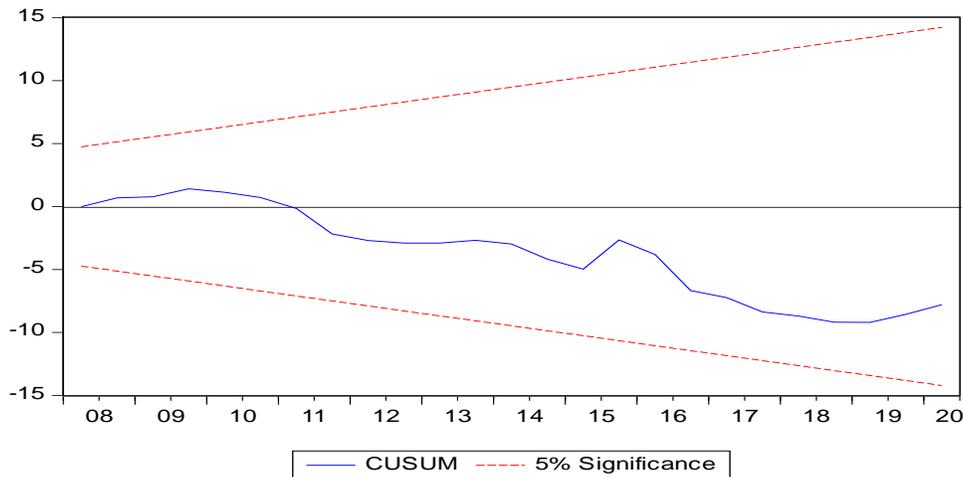
• اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

الشكل (18) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي



• اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (19) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي



6- المشاكل القياسية للنموذج:

أ. اختبار LM الارتباط الذاتي للبقايا:

يشير الجدول (11) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (F-statistic) غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (11) الارتباط الذاتي للبقايا لدالة الناتج المحلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.328257	Prob. F(2,23)	0.2845
Obs*R-squared	3.209787	Prob. Chi-Square(2)	0.2009

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

ب. اختبار عدم تجانس التباين للبقايا:

يبين الجدول (12) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبقايا وقيمة (F) المحتسبة غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (12) اختبار عدم تجانس التباين للبقايا لدالة الناتج المحلي

Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.428041	Prob. F(5,25)	0.2487
Obs*R-squared	6.886901	Prob. Chi-Square(5)	0.2292

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

ثانياً: نتائج العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق

1- نتائج الاختبار الاولي لنموذج(ARDL):

يُظهر الجدول (13) نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) وكما يلاحظ فيه قيمة (R-squared=0.977572) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (DI،DE) قد فسرت المتغير التابع (INF) بنسبة (97%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص النموذج حسب معيار فترة الابطاء المثلى الذي حدد النموذج الملائم لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع في العراق، ووفقا لاختبار (Durbin-Watson) فان القيمة المحتسبة بلغت (2.166121) ما يعني إن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (13)

نتائج الاختبار الاولي لنموذج ARDL لدالة التضخم

Dependent Variable: INF				
Method: ARDL				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DE DI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 18				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	1.237616	0.132844	9.316308	0.0000
INF(-2)	-0.416744	0.136219	-3.059368	0.0068
DE	-0.813667	0.343953	-2.365632	0.0294
DE(-1)	0.793379	0.234774	3.379335	0.0033
DI	-0.003943	0.057048	-0.069111	0.9457
C	0.558434	2.402489	0.232440	0.8188
R-squared	0.977572	Mean dependent var		12.59375
Adjusted R-squared	0.971342	S.D. dependent var		16.34135
S.E. of regression	2.766389	Akaike info criterion		5.085281
Sum squared resid	137.7524	Schwarz criterion		5.379794
Log likelihood	-55.02337	Hannan-Quinn criter.		5.163415
F-statistic	156.9119	Durbin-Watson stat		2.166121
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

يُظهر الجدول (14) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج إن (F) المحتسبة وبالباغة قيمتها (5.652238) أكبر من (F) الجدولية في كلا الحالتين الصغرى وبالباغة (3.17) والعظمى البالغة (4.14) عند مستوى (10%)، وعليه نرفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) وإن هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات وهذا يقود إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل وكما موضح في الجدول ادناه:

الجدول (14) نتائج اختبار الحدود لدالة التضخم

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.652238	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.17	4.14
%5	3.79	4.85
%2.5	4.41	5.52
%1	5.15	6.36

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

3- تقدير النموذج قصير الاجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (15) نتائج تقدير المعلمات من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصير وتُظهر نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية في الآجل القصير بين المتغيرات المستقلة (DE،DI) والمتغير التابع (INF). وعلى الرغم من إن العلاقة بين الدين العام والتضخم ايجابية على مستوى النظرية والدراسات التجريبية نتيجة ارتباط زيادة الديون بإرتفاع عرض النقد وإرتفاع مستويات الأسعار، على افتراض ضعف مرونة الجهاز الانتاجي أو وصوله إلى الاستخدام

الكامل، إلا إن الأمر يختلف في البلدان النفطية التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت والاستيراد لتلبية الطلب المحلي، ومنها العراق، إذ يقوم البنك المركزي بمعالجة أيّة زيادة في عرض النقود، نتيجة الاقتراض الحكومي أحياناً، عن طريق شراء العملة المحلية في الأسواق مقابل طرح الدولار مما يبقي سعر الصرف ثابتاً في الأسواق ومن ثمّ ثبات مستويات الأسعار وعدم إرتفاع معدلات التضخم بموازاة إرتفاع الدين العام وكما حدث خلال مدة الدراسة. وقد أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد قد بلغت قيمته (-0.179128)، ومعنوياً عند مستوى (0.01) مما يؤكد العلاقة العكسية بين متغيرات الدين العام والتضخم في الاجل القصير.

الجدول (15)

نتائج تقدير النموذج قصير الاجل لدالة التضخم

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: INF				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.416744	0.136219	3.059368	0.0068
D(DE)	-0.813667	0.343953	-2.365632	0.0294
D(DI)	-0.003943	0.057048	-0.069111	0.9457
CointEq(-1)	-0.179128	0.064460	-2.778906	0.0124
Cointeq = INF - (-0.1133*DE -0.0220*DI + 3.1175)				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

4- تقدير نموذج طويل الاجل:

تبين نتائج الاختبار طويل الاجل لعلاقة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي مع معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة ضعف معنوية المعلمات المقدرة جميعاً في الاجل الطويل، مما يؤكد بان الدين العام لا يؤثر على معدلات التضخم في الاجل الطويل نظراً لارتباط الاخير بأسعار الصرف في العراق. كما إن سعر الصرف الثابت يحد من تأثير إرتفاع عرض النقد نتيجة الاقتراض

العام، نظرا لقيام البنك المركزي بمبادلة الدين العراقي الفائض بالدولار حفاظا على ثبات سعر صرف الدينار، ومن ثمَّ استقرار مستويات الأسعار نظرا لان معظم الطلب المحلي على السلع يغذى بالسلع المستوردة من الخارج، كما في الجدول (16) الآتي:

الجدول (16) نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة التضخم

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	-0.113260	0.790031	-0.143362	0.8876
DI	-0.022010	0.312654	-0.070398	0.9447
C	3.117509	13.788221	0.226099	0.8237

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5- اختبار جودة النموذج: للحكم على جودة النموذج المستخدم وللتأكد من خلو

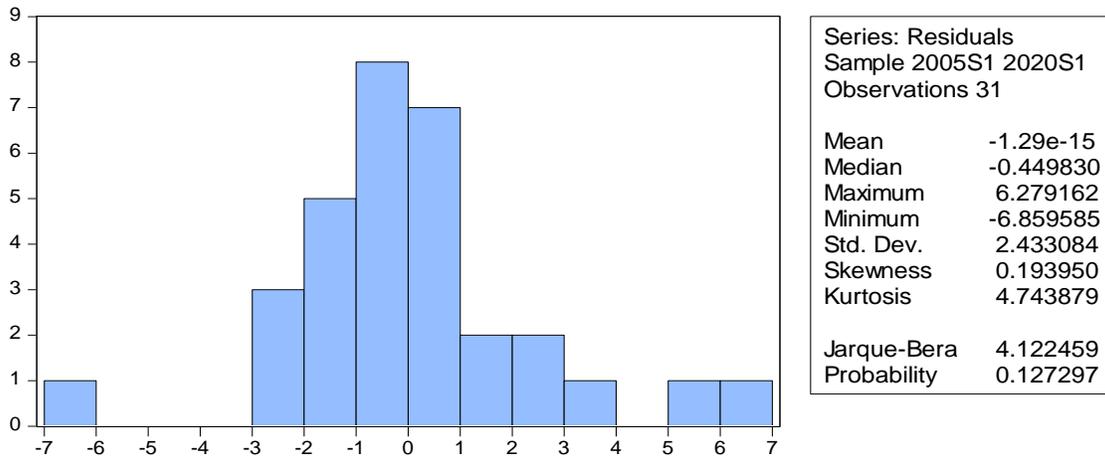
النموذج من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الآتية:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح المخطط (2) إن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج المقدر لان قيمة

(Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (0.05).

المخطط (2) اختبار التوزيع الطبيعي لدالة التضخم



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

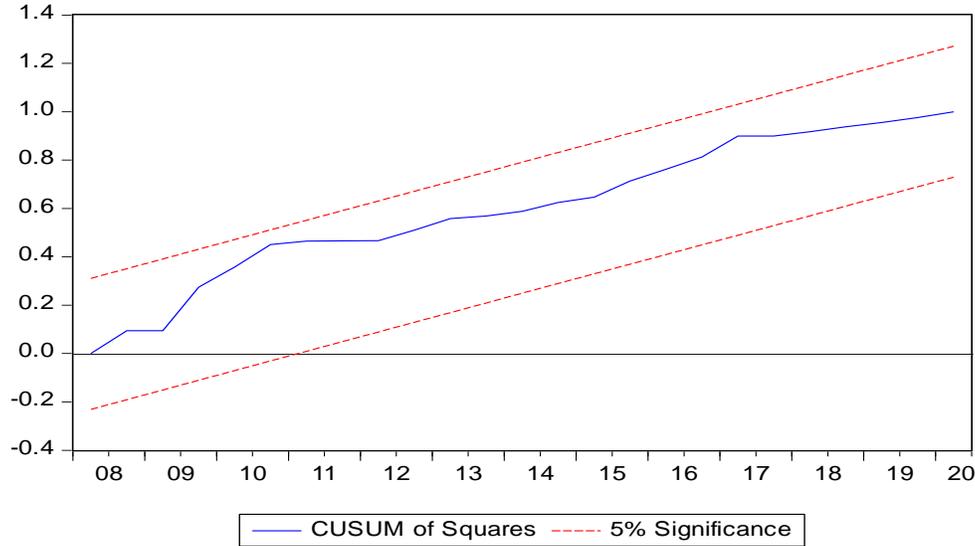
ب. اختبار استقرارية الدالة خلال مدة الدراسة:

يتضح من الشكلين (20) و(21) إن الخط البياني يمر في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني ويتغيران حول القيمة الصفرية، إذ تمثل الخطوط المستقيمة في هذين الشكلين الحدود العليا والحدود الدنيا الحرجة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك يتضح ثبات استقراريه المعلمات القصيرة والطويلة الاجل للنموذج المقدر (ARDL) حسب الاختبارات الإحصائية.

• اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

الشكل (20)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة التضخم

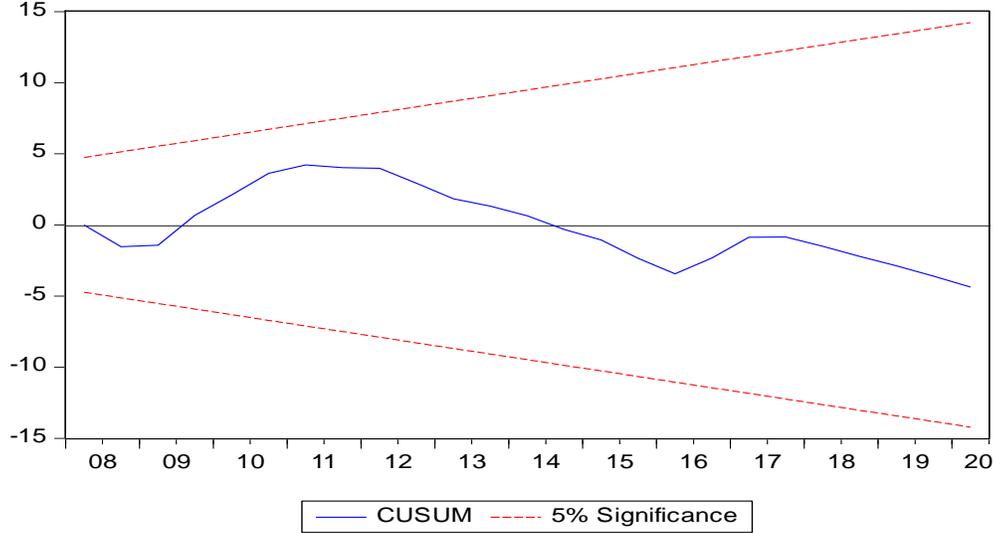


من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

• اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (21)

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة التضخم



من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

6-المشاكل القياسية للنموذج

أ. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

يشير الجدول (17) إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي إذ كانت قيمة (F) المحسوبة (F-statistic) غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (17) الارتباط الذاتي للبواقي لدالة التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.210623	Prob. F(1,17)	0.6521
Obs*R-squared	0.293711	Prob. Chi-Square(1)	0.5879

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

ب. اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

يبين الجدول (18) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي وقيمة (F) المحسوبة غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (18)

اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة التضخم

Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.843818	Prob. F(1,28)	0.1853
Obs*R-squared	1.853468	Prob. Chi-Square(1)	0.1734

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

ثالثاً: نتائج العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق

1- نتائج الاختبار الاولي لنموذج(ARDL):

يُظهر الجدول (19) نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) وكما يلاحظ فيه قيمة (R-squared=0.970815) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (DI,DE) قد فسرت المتغير التابع (IN) بنسبة (97%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص النموذج حسب معيار فترة الابطاء المثلى (المبين في ملحق) والذي يحدد النموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، وتشير إحصائية (Durbin-Watson) إلى إن قيمته قد بلغت (1.743498) وهذا ما يفسر بأن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي، كما في الجدول ادناه.

الجدول (19)

نتائج الاختبار الاولي لنموذج ARDL لدالة الاستثمار

Dependent Variable: IN				
Method: ARDL				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DE DI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 18				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	1.435873	0.180408	7.959039	0.0000
IN(-2)	-0.436194	0.213827	-2.039935	0.0525
DE	0.145147	0.061279	2.368618	0.0262
DE(-1)	-0.227490	0.088298	-2.576377	0.0166
DE(-2)	0.080668	0.047338	1.704065	0.1013
DI	-0.018637	0.020509	-0.908690	0.3725
C	0.615478	0.590950	1.041505	0.3080
R-squared	0.970815	Mean dependent var		4.917948
Adjusted R-squared	0.963519	S.D. dependent var		3.997621
S.E. of regression	0.763542	Akaike info criterion		2.493983
Sum squared resid	13.99192	Schwarz criterion		2.817786
Log likelihood	-31.65673	Hannan-Quinn criter.		2.599535
F-statistic	133.0588	Durbin-Watson stat		1.743498
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

يُظهر الجدول (20) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج إن (F) المحتسبة وبالبالغة (1.006858) هي أصغر من (F) الجدولية الصغرى وبالبالغة (3.17) وأصغر من القيمة المجدولة العظمى (4.14) عند مستوى (10%) وعليه نقبل فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) ونرفض الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك)، اي لا توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات سواء في القيمة العظمى أو الصغرى عند مستوى (1%) و(2.5%) و(5%) و(10%).

الجدول (20) نتائج اختبار الحدود لدالة الاستثمار

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	1.006858	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.17	4.14
%5	3.79	4.85
%2.5	4.41	5.52
%1	5.15	6.36

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

3- تقدير النموذج قصير الاجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (21) نتائج تقدير المعلمات من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصير، وتُظهر النتائج وجود علاقة طردية قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (الدين الخارجي DE) والمتغير التابع (الاستثمار IN)، كذلك وجود علاقة عكسية قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (الدين الداخلي DI) والمتغير التابع (الاستثمار IN). ورغم ذلك، لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في قراءة العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق نظرا لان نتائج اختبار الحدود أفصحت عن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة، ومن ثم لا توجد علاقة

توازنه طويلة الأجل بين الدين العام بشقية الداخلي والخارجي، مع الاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة. وهذا يتفق تماما مع واقع الاستثمار الخاص في العراق الذي يرتبط بشكل كبير بمناخ الاعمال والبيئة التشريعية والمنافسة مع المنتج الاجنبي، ولا تشكل أسعار الفائدة والمزاحمة المالية تأثيراً يذكر على نمو وتطور الاستثمار الخاص في العراق.

الجدول (21)

نتائج تقدير النموذج قصيرة الاجل لدالة الاستثمار

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: IN				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0)				
Date: 09/06/21 Time: 10:08				
Sample: 2004S1 2020S1				
Included observations: 31				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.436194	0.213827	2.039935	0.0525
D(DE)	0.145147	0.061279	2.368618	0.0262
D(DE(-1))	-0.080668	0.047338	-1.704065	0.1013
D(DI)	-0.018637	0.020509	-0.908690	0.3725
CointEq(-1)	-0.000320	0.086368	-0.003708	0.9971
Cointeq = IN - (-5.2288*DE -58.1976*DI + 1921.9813)				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

4- تقدير النموذج طويل الاجل:

يفصح الجدول (22) عن وجود تأثيرين في الأجل الطويل لنوعي الدين العام على الاستثمار (IN) في العراق بعكس الاتجاه، إذ إن هناك تأثيراً عكسياً طويل الاجل للدين العام الخارجي (DE) على الاستثمار في العراق، كذلك نجد أن هناك تأثيراً عكسياً اخر طويل الاجل للدين العام الداخلي (DI) على الاستثمار في العراق. وهنا ايضا، لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في قراءة

العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق نظراً لان نتائج اختبار الحدود افصحت عن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة، ومن ثمَّ لا توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين الدين العام، بشقية الداخلي والخارجي، مع الاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة. وهذا يتفق تماماً مع واقع الاستثمار الخاص في العراق الذي يرتبط بشكل كبير بمناخ الاعمال والبيئة التشريعية والمنافسة مع المنتج الاجنبي، ولا تشكل أسعار الفائدة والمزاخمة المالية تأثيراً يذكر على نمو وتطور الاستثمار الخاص في العراق.

الجدول (22)

نتائج تقدير النموذج طويلة الاجل لدالة الاستثمار

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	-5.228841	1387.827971	-0.003768	0.9970
DI	-58.197648	15752.731641	-0.003694	0.9971
C	1921.981343	517880.082237	0.003711	0.9971

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5- اختبار جودة النموذج: للحكم على جودة النموذج المستخدم وللتأكد من خلو

النموذج من المشاكل القياسية تم إجراء الاختبارات القياسية الآتية:

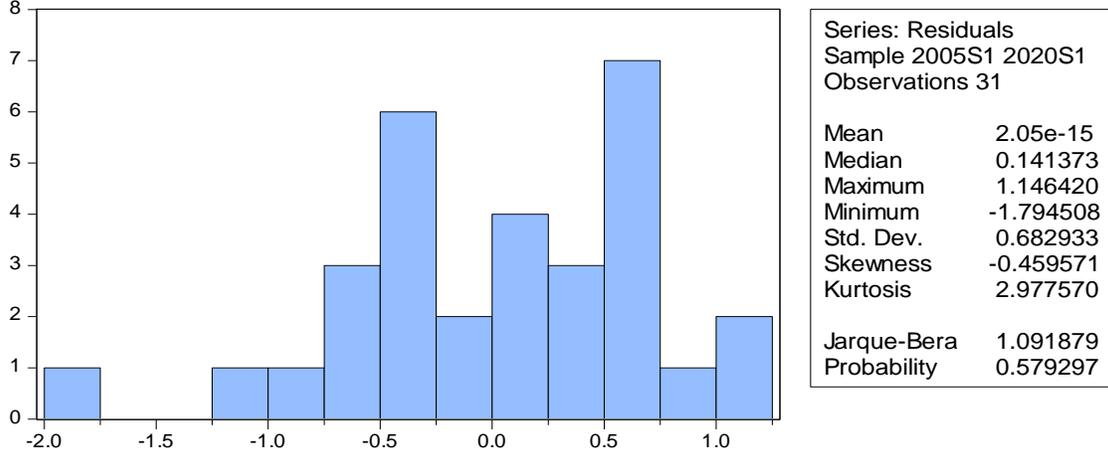
أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح المخطط (3) إن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج المقدر لان قيمة

(Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (0.05).

المخطط (3)

اختبار التوزيع الطبيعي لدالة الاستثمار



من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

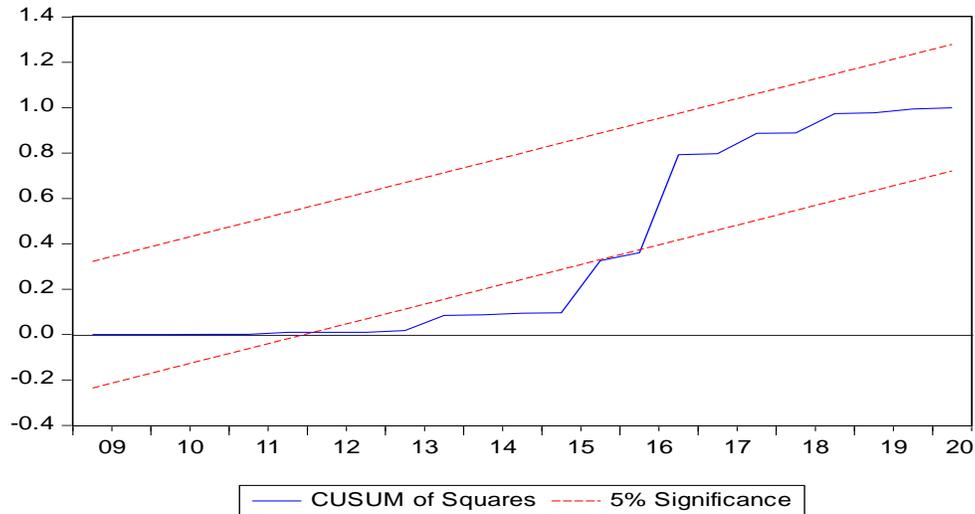
ب. اختبار استقرارية الدالة خلال مدة الدراسة:

يعكس هذا الاختبار معاملات الاجلين القصير والطويل خلو البيانات المستعملة من وجود أية تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن ويتم ذلك باستخدام اختبارين لهذا الغرض، فنلاحظ وقوع الخط البياني للإحصاء في (اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة) كما موضح في الشكل (22) خارج الحدود الدنيا عند مستوى (0.05) وهذا يعني عدم استقراره البيانات بسبب الازمات التي مر بها العراق، بينما يبين اختبار (اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة) كما في الشكل (23) وقوع الخط البياني في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني وبذلك يتضح ثبات استقراره المعلمات القصيرة والطويلة الاجل للنموذج المقدر (ARDL) حسب الاختبارات الإحصائية عند مستوى (0.05).

• اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

الشكل (22)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة الاستثمار

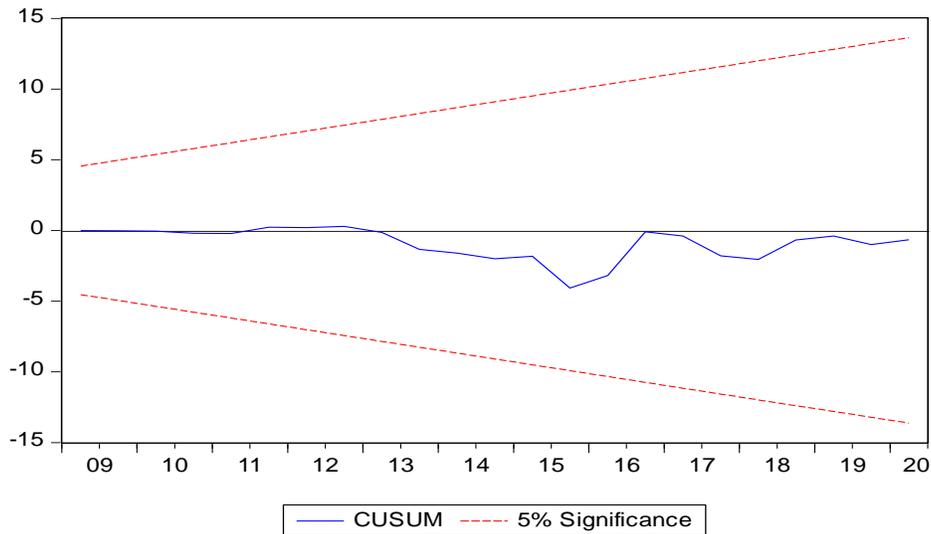


من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

• اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (23)

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة الاستثمار



من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

6-المشاكل القياسية للنموذج:

أ. اختبار LM الارتباط الذاتي للبقايا:

يشير الجدول (23) إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي إذ كانت قيمة (F) المحسوبة (F-statistic) غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (23) الارتباط الذاتي للبقايا لدالة الاستثمار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.470767	Prob. F(2,22)	0.2515
Obs*R-squared	3.656052	Prob. Chi-Square(2)	0.1607

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

ب. اختبار عدم تجانس التباين للبقايا:

يبين الجدول (24) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبقايا وقيمة (F) المحسوبة غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (24) عدم تجانس التباين للبقايا لدالة الاستثمار

Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	0.608689	Prob. F(6,24)	0.7209
Obs*R-squared	4.094299	Prob. Chi-Square(6)	0.6639

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

رابعاً: نتائج العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف في العراق

1- نتائج الاختبار الاولي لنموذج(ARDL):

يُظهر الجدول (25) نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) وكما يلاحظ فيه قيمة (R-squared=0.963457) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (DI،DE) قد فسرت المتغير التابع (EX) بنسبة (96%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص النموذج حسب معيار فترة الابطاء المثلى (الموضحة في ملحق) والتي تحدد النموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، وتشير إحصائية (Durbin–Watson) إلى إن قيمته قد بلغت (1.891341) وهذا ما يفسر بأن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (25) نتائج الاختبار الاولي لنموذج ARDL لدالة سعر الصرف

Dependent Variable: EX				
Method: ARDL				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DE DI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 18				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
EX(-1)	1.335285	0.139925	9.542837	0.0000
EX(-2)	-0.517238	0.140964	-3.669295	0.0012
DE	-2.815891	1.534531	-1.835018	0.0784
DE(-1)	2.877766	1.081750	2.660289	0.0134
DI	0.266511	0.230081	1.158338	0.2577
C	211.0245	57.62190	3.662227	0.0012
R-squared	0.963457	Mean dependent var	1237.339	
Adjusted R-squared	0.956148	S.D. dependent var	87.78120	
S.E. of regression	18.38209	Akaike info criterion	8.832616	
Sum squared resid	8447.531	Schwarz criterion	9.110162	
Log likelihood	-130.9055	Hannan–Quinn criter.	8.923089	
F-statistic	131.8247	Durbin–Watson stat	1.891341	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

يُظهر الجدول (26) نتائج اختبار الحدود إذ تفصح النتائج إن (F) المحتسبة بلغت (6.49) وهي أكبر من (F) الجدولية العظمى عند مستوى معنوي (0.1) و(0.05) و(0.025) و(0.01)، وكذلك أكبر من القيمة الجدولية الصغرى عند المستويات المعنوية المذكورة آنفاً وهذا ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (DI،DE) والمتغير التابع (EX). وعليه نرفض فرضية عدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك)، اي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، وهذا يقود إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وكما موضح في الجدول ادناه:

الجدول (26) نتائج اختبار الحدود لدالة سعر الصرف

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.499585	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.17	4.14
%5	3.79	4.85
%2.5	4.41	5.52
%1	5.15	6.36

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

3- تقدير النموذج قصير الاجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (27) نتائج تقدير المعلمات من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصير وتُظهر النتائج وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين المتغير المستقل الدين الخارجي (DE) والمتغير التابع سعر الصرف (EX)، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ويمكن تبريره باختلاف علاقات التمويل الدولية مع تحركات سعر الصرف المحلي نظراً للارتباط المحكم

بين إيرادات النفط والاحتياطي الاجنبي وثبات سعر صرف الدينار العراقي، مما يعطل آليات التأثير المفترضة في الاقتصادات الاخرى بين الدين العام وأسعار الصرف المرنة وآثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. اما تفسير العلاقة الطردية قصيرة الأجل بين المتغير المستقل (الدين الداخلي DI) والمتغير التابع (سعر الصرف EX) فانه نابع من اعتماد البنك المركزي العراقي سعر الصرف الثابت ومن ثمَّ فان اتساع العجز المالي الحكومي وحاجة الحكومة إلى تمويل كبير كما حدث عام (2020)، نتيجة تراجع الإيرادات النفطية، قد يدفع احيانا الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار لتعظيم الإيرادات النفطية للحكومة بالدينار وسد جزء من العجز عن طريق رفع سعر صرف الدولار كما حدث اواخر العام (2020) حين تم رفع سعر صرف الدولار من (1190) دينار مقابل الدولار إلى (1450) دينار مقابل الدولار، وقد أظهرت العلاقة المقدره بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد قد بلغت قيمته (-0.181953)، ومعنوي عند مستوى (1%) .

الجدول (27) نتائج تقدير النموذج قصيرة الاجل لدالة سعر الصرف

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: EX				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	0.517238	0.140964	3.669295	0.0012
D(DE)	-2.815891	1.534531	-1.835018	0.0784
D(DI)	0.266511	0.230081	1.158338	0.2577
CointEq(-1)	-0.181953	0.053367	-3.409433	0.0022
Cointeq = EX - (0.3401*DE + 1.4647*DI + 1159.7761)				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

4- تقدير النموذج طويل الاجل:

يفصح الجدول (28) عن وجود تأثيرين في الاجل الطويل لنوعي الدين العام على سعر الصرف (EX) في العراق، إذ إن هناك تأثيراً طردياً في الاجل الطويل للدين العام الخارجي (DE) على سعر الصرف في العراق، إذ إن ارتفاع الدين العام الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف في العراق بمقدار (0.34). كما إن هناك تأثيراً طردياً اخر طويل الاجل للدين العام الداخلي (DI) على سعر الصرف في العراق، إذ إن ارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي في الاجل الطويل إلى ارتفاع سعر الصرف بمقدار (1.4). ويمكن تفسير هذه النتيجة بان ارتفاع معدلات الديون الداخلية والخارجية قد تدفع الحكومة إلى رفع سعر صرف الدولار نتيجة ضغوط التمويل والحاجة إلى تسديد أقساط وفوائد الدين العام مما يجبر الحكومة على رفع سعر الصرف لتعظيم الإيرادات غير النفطية وتمويل العجز في الموازنة العامة.

الجدول (28) نتائج تقدير النموذج طويلة الاجل لدالة سعر الصرف

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	0.340062	3.838406	0.088595	0.9301
DI	1.464729	1.416777	1.033846	0.3111
C	1159.776056	77.726345	14.921274	0.0000

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5- اختبار جودة النموذج: للحكم على جودة النموذج المستخدم وللتأكد من خلو

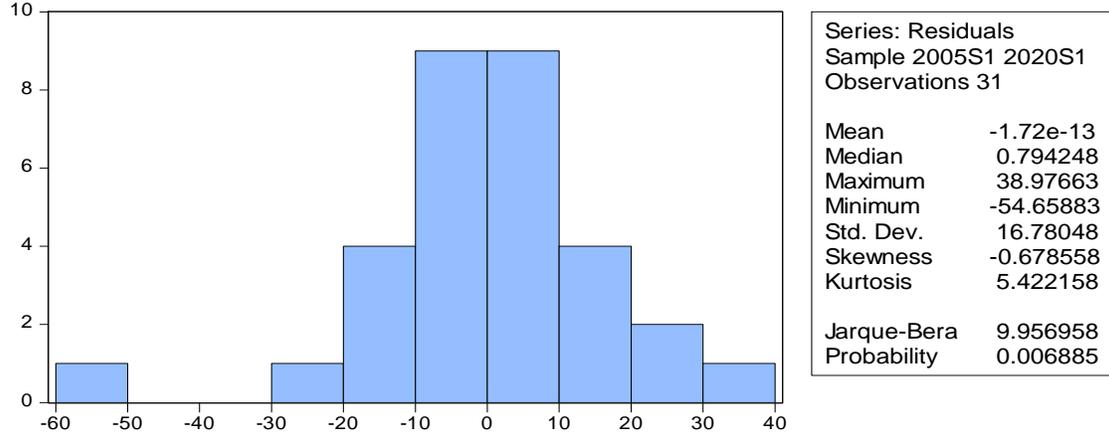
النموذج من المشاكل القياسية تم إجراء الاختبارات القياسية الآتية:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح المخطط (4) إن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج المقدر لان قيمة

(Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (0.05).

المخطط (4) اختبار التوزيع الطبيعي لدالة سعر الصرف



من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

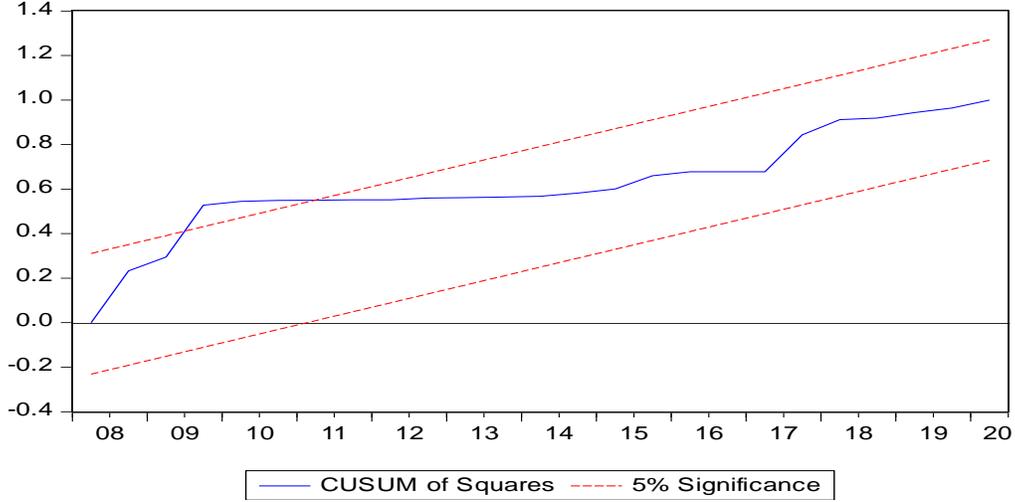
ب. اختبار استقرارية الدالة خلال مدة الدراسة:

عكس هذا الاختبار معاملات الاجلين القصير والطويل خلو البيانات المستعملة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن ويتم ذلك باستخدام اختبارين لهذا الغرض، فنلاحظ وقوع الخط البياني لإحصاء في (اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة) كما موضح في الشكل (24) خارج الحدود العليا عند مستوى (0.05) وهذا يعني عدم استقراريه البيانات بسبب الازمات التي مر بها العراق، بينما يبين اختبار (اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة) كما في الشكل (25) وقوع الخط البياني في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني وبذلك يتضح ثبات استقراريه المعلمات القصيرة والطويلة الاجل للنموذج المقدر (ARDL) حسب الاختبارات الإحصائية عند مستوى (0.05).

• اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

الشكل (24)

المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة سعر الصرف

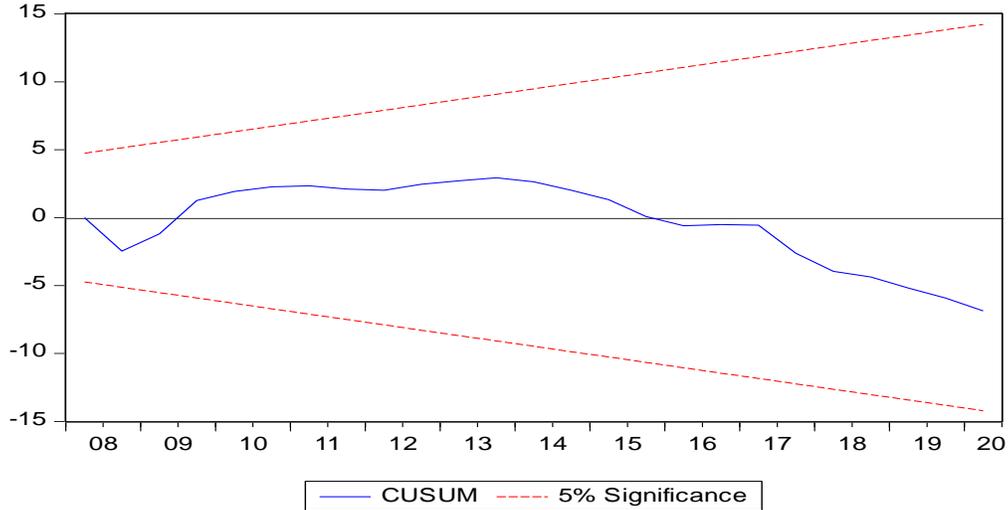


من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

• اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (25)

المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة سعر الصرف



من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

6-المشاكل القياسية للنموذج:

أ. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

يشير الجدول (29) إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (F-statistic) غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (29) الارتباط الذاتي للبواقي لدالة سعر الصرف

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.071905	Prob. F(1,24)	0.7909
Obs*R-squared	0.092599	Prob. Chi-Square(1)	0.7609

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

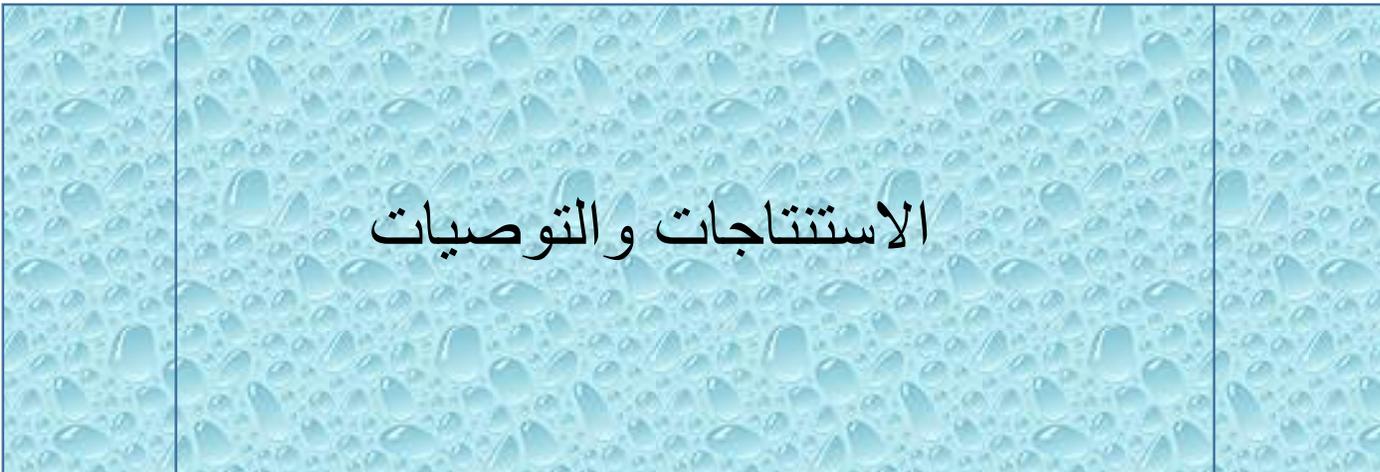
ب. اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

يبين الجدول (30) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي وقيمة (F) المحتسبة غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (30) عدم تجانس التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	2.561932	Prob. F(1,29)	0.1203
Obs*R-squared	2.516319	Prob. Chi-Square(1)	0.1127

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. خلال العقود الماضية، منح الاقتراض العام المرنة الكافية للسياسة المالية في معاكسة الدورة الاقتصادية عبر تحفيز الطلب الكلي وإنعاش النشاط الاقتصادي في العديد من بلدان العالم، خاصةً في الازمة المالية العالمية عام 2008، وخلال ازمة كورونا عام 2020.
2. يمارس الاقتراض العام اثاراً متباينة على الاقتصاد الوطني باختلاف نوع القرض، قرض داخلي ام قرض خارجي، وطبيعة النفقات العامة التي يمولها القرض العام، نفقات جارية ام نفقات رأسمالية، فضلاً على المدد الزمنية للقروض العامة والهيكلة الاقتصادية للبلد.
3. رغم الاهمية الاقتصادية للدور الحكومي في توجيه الاقتصاد ومعالجة التقلبات الاقتصادية عبر سياسة الاقتراض العام لتمويل العجز المالي، الا إن المضاعفات الاقتصادية الناشئة عن تراكم الدين العام على المتغيرات الاقتصادية تستوجب الحيطة والحذر والتفكير ملياً قبل اللجوء إلى الاقتراض العام، من اجل موازنة الآثار الايجابية والسلبية الناجمة عن الاقتراض العام، وابقاء معدلات الدين العام دون المعدل الحرج على الدوام.
4. مر الدين العام في العراق بمراحل مختلفة وتطورت اتجاهات الدين الداخلي والخارجي بشكل يعكس الاحداث الاقتصادية والسياسية والامنية خلال العقود الماضية. اما بعد العام 2003 فيلاحظ الانخفاض التدريجي للدين العام وما يشكله من نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بسبب تعافي الإيرادات النفطية بشكل ملحوظ نتيجة إرتفاع الأسعار والكميات المصدرة، مما انعكس في تقليص حاجة الحكومة إلى الاقتراض وتسديد جزء من المديونية الداخلية والخارجية.
5. رافق الهبوط التدريجي في الديون العامة، بشقيها الداخلي والخارجي، بعض الفققات في اتجاه الدين العام نتيجة ارتباط الاخير بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبعض العوامل الاخرى المتمثلة في إرتفاع النفقات العسكرية واعادة بناء واعمار المحافظات المحررة وتحقيق الاستقرار الامني في العراق.
6. افصح اتجاهات تطور الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي، عن وجود علاقة عكسية بين معدلات الدين العام من جهة والإيرادات النفطية من جهة اخرى، مما يشكل تهديد جديد

للاقتصاد العراقي المعتمد على النفط في إن يكون الاعتماد على النفط والديون في تمويل الموازنة عرف مالي جديد يألفه صناع القرار، خاصةً مع تخصيص بعض القروض العامة لقضايا استهلاكية، كما حدث عام 2020 عندما اقترضت الحكومة لتمويل رواتب الموظفين وبعض النفقات الضرورية نظراً لقصور الإيرادات النفطية عن تغطية النفقات الجارية بشكل كبير.

7. اظهرت نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية إن متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الاول، باستثناء سعر الصرف كان مستقراً عند المستوى الاصلي، مما يوجب توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع في تحديد العلاقة بين كل من الدين العام الداخلي والخارجي والنتاج المحلي الإجمالي والتضخم والاستثمار وسعر الصرف في العراق.

8. اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين متغيرات الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي مع متغير الناتج المحلي الإجمالي في العراق ويعود ذلك إلى ارتباط الموازنة والاقتصاد العراقي بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فحينما تنخفض أسعار النفط ويتراجع الإيراد النفطي والناتج المحلي الاجمالي تلجأ الحكومة إلى الاقتراض العام بشقيه الداخلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة مما ينعكس في زيادة الدين العام.

9. بينت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين الدين العام الخارجي والناتج المحلي الإجمالي في العراق، نظراً لما تقضمه الديون الخارجية من اقساط وفوائد تقتطع من الناتج المحلي الاجمالي وتحول للخارج بالعملة الاجنبية على حساب تمويل التنمية والاستثمار. كما بينت النتائج إن هنالك تأثيراً طردياً طويل الاجل للدين العام الداخلي على الناتج المحلي الاجمالي نظراً لإرتفاع الاعتماد على الدين العام الداخلي، لإنعاش الاقتصاد العراقي وتقوية الطلب المحلي لتحريك كافة القطاعات الاقتصادية في البلد.

10. اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي مع متغير التضخم. ويفر ذلك بقيام البنك المركزي بتعقيم أي زيادة في عرض النقود (نتيجة الاقتراض الحكومي من البنك بشكل غير مباشر عبر خصم حوالات البنوك التجارية) عن طريق شراء العملة المحلية في الأسواق مقابل طرح الدولار مما يحافظ

على ثبات سعر الصرف في الأسواق ومن ثمَّ ثبات مستويات الأسعار وعدم إرتفاع معدلات التضخم بموازاة إرتفاع الاقتراض العام.

11. تبين نتائج التحليل القياسي بان الدين العام لا يؤثر على معدلات التضخم في الاجل الطويل نظرا لارتباط الاخير بأسعار الصرف في العراق. كما إن سعر الصرف الثابت يحد من تأثير إرتفاع عرض النقد نتيجة الاقتراض العام، نظرا لقيام البنك المركزي بمبادلة الدينار العراقي الفائض بالدولار حفاظا على ثبات سعر صرف الدينار، ومن ثمَّ استقرار مستويات الأسعار نظرا لان معظم الطلب المحلي على السلع يغذى بالسلع المستوردة من الخارج.

12. اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين الدين الخارجي والاستثمار، وعلاقة عكسية قصيرة الأجل بين الدين الداخلي والاستثمار. ورغم ذلك، لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في قراءة العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق نظرا لان نتائج اختبار الحدود افصحت عن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة، ومن ثمَّ لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الدين العام، بشقية الداخلي والخارجي، مع الاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة. وهذا يتفق تماما مع واقع الاستثمار في العراق والذي يرتبط بشكل كبير بمناخ الاعمال والبيئة التشريعية، ولا تشكل أسعار الفائدة والمزاحمة المالية تأثيراً يذكر على نمو وتطور الاستثمار الخاص في العراق.

13. بينت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين الدين الخارجي وسعر الصرف، وذلك لاختلاف علاقات التمويل الدولية مع تحركات سعر الصرف المحلي نظرا للارتباط المحكم بين ايرادات النفط والاحتياطي الاجنبي وثبات سعر صرف الدينار العراقي، مما يعطل آليات التأثير المفترضة في الاقتصادات الاخرى بين الدين العام وأسعار الصرف المرنة واثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وكذلك بينت النتائج وجود العلاقة الطردية قصيرة الأجل بين الدين الداخلي وسعر الصرف نتيجة لاعتماد البنك المركزي العراقي سعر الصرف الثابت ومن ثمَّ فان اتساع العجز المالي الحكومي وحاجة الحكومة إلى تمويل كبير، نتيجة تراجع الايرادات النفطية، يدفع احيانا الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار لتعظيم الايرادات

النفطية للحكومة بالدينار وسد جزء من العجز عن طريق رفع سعر صرف الدولار، كما حدث
اواخر العام 2020.

ثانياً: التوصيات

1. لتحسين الانضباط المالي ورفع جودة الإنفاق، ينبغي تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة رقم (6) لسنة 2019، وإصدار التقارير والكشوفات المتضمنة لجدول المالية العامة والاقتصاد الكلي بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتقوية الضوابط الحاكمة للالتزامات الإنفاق، وتحسين إدارة النقدية، وإجراء عمليات مسح وتدقيق منتظمة لمراقبة المتأخرات والحد منها، وإصلاح إدارة الاستثمارات العامة، وتحسين إدارة الدين.
2. ضرورة إن تتركز جهود السياسة المالية في العراق في البحث عن الفرص المعظمة للموارد غير النفطية التي تجعل مقياس الرصيد الرئيسي غير النفطي NOPD هدفاً للتعزيز والتكيفات المالية المطلوبة على مستوى ضبط النفقات العامة والسيطرة عليها وتعظيم الإيرادات غير النفطية.
3. مراقبة الدين الداخلي والخارجي والحيولة دون تجاوزه مستويات معينة، وربط الديون الداخلية والخارجية بالمشاريع الاستثمارية المولدة للقيم والثروات وعدم استخدامها للأغراض الاستهلاكية أو للأغراض التشغيلية للموازنة بشكل اساسي.
4. العمل على إنشاء صندوق دين سيادي يمول من وفرة الفائض المالي المستقبلي من اجل تمويل فوائد واقساط الدين العام بدلا من الضغوط التي تمارسها الفوائد والاقساط على الانفاق العام ومزاحمة مشاريع البناء والاعمار، فقد تجاوزت فوائد واقساط الدين (9) ترليون دينار في موازنة عام 2021، أي ما يقارب (7%) من اجمالي الانفاق العام.

5. التعجيل في اقرار "قانون صندوق العراق السيادي" ليكون مصداً مالياً يمول النفقات الضرورية عند تراجع الايرادات النفطية بدلا من رفع سعر الصرف أو رفع سقف الاقتراض، وما يترتب عليه من تراكم في الدين العام وابعائه على الاقتصاد الوطني.
6. مراعاة اتجاهات المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد عند اعداد الموازنة العامة، خاصةً حينما تتحسر الايرادات النفطية ويعتمد الاقتراض العام لتعويض الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة. نظرا لما يخلف تراكم القروض العام من ديون داخلية وخارجية تثقل كاهل الاقتصاد من جهة وتخلف اثارا اقتصادية متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المصادر باللغة العربية

• القرآن الكريم

ولاً// الكتب

1. ابدجمان، مايكل، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة محمد إبراهيم منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن وسلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
2. إسماعيل، عوض فاضل، "نظرية الانفاق الحكومي"، دراسة في الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة صدام، بغداد، 2003.
3. إسماعيل، عوض فاضل، "النقود والبنوك"، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
4. الافندي، محمد احمد، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014.
5. الاعسر، خديجة، "اقتصاديات المالية العامة"، المعادى، القاهرة، 2016.
6. اندراوس، عاطف وليم، "الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010.
7. الانصاري، بلال صلاح، "مبادئ واقتصاديات المالية العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
8. البطريق، يونس احمد وحامد عبد المجيد دراز وسعيد عبد العزيز عثمان، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
9. الجنابي، طاهر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، جامعة بغداد، العراق، 1970.
10. الحاج، طارق، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
11. آل طعمه، حيدر حسين، العجز المزدوج في بلدان الربيع النفطي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
12. حمود، اعاد علي، "موجز في المالية والتشريع المالي"، بيت الحكمة، جامعة بغداد، العراق، 1989.
13. خلف، فليح حسن، "المالية العامة"، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008.
14. الدسوقي، محمد إبراهيم، "اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

15. السيفو، وليد إسماعيل، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم، "مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي"، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
16. طاقة، محمد، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
17. الطاهر، عبد الله الشيخ محمود، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1988.
18. العاني، عماد محمد، "اقتصاديات المالية العامة"، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2018.
19. عبد الحميد، عبد المطلب، "اقتصاديات المالية العامة"، القاهرة، 2004.
20. عبيد، حميد، "الاقتصاد القياسي"، دار الكتب الموزعون والناشرون، العراق، 2017.
21. العبيدي، سعيد علي محمد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، الأردن، 2011.
22. عتمان، سعيد عبد العزيز، "مقدمة في الاقتصاد العام، مالية عامة"، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
23. العلي، عادل، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، الطبعة الثانية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
24. عمارة، رانيا محمود، "المالية العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
25. عمرو، حافظ شعيلي، "اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية"، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 2007.
26. عواد، فتحي أحمد زياب، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
27. فوزي، عبد المنعم، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
28. محمد، شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الجزائر، 2011.
29. محمود، حامد محمود، "اقتصاديات المالية العامة"، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017.
30. مراد، محمد حلمي، "المالية الدولية"، مطبعة مصر، القاهرة، 1964.
31. موسى، سندهس حميد، "البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الأيام، عمان، 2018.

32. معبدي، يونس، "الاقتصاد الكلي"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
33. المهاني، محمد خالد وخالد شحادة الخطيب، "المالية العامة"، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2015.
34. ناجي، رائد، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، جامعة الفلوجة، العراق، 2017.
35. ناشد، سوزي عدلي، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
36. الوادي، محمود حسين وزكريا احمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
37. الواسطي، فاضل شاكر، "اقتصاديات المالية العامة"، مطبعة المعارف، بغداد، 1973.
38. يونس. منصور ميلاد، "مبادئ المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

ثانياً// الوثائق والنشرات والتقارير السنوية

1. البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020).
2. وزارة المالية، دائرة الدين العام، للمدة (2004-2020).
3. المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، اعداد خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2001.

ثالثاً// البحوث والدراسات

1. إبراهيم، وفاء سعد، "الاقتصاد المعرفي والنتائج المحلي الاجمالي في مصر، نموذج ARDL"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2020.
2. أبو مدللة، سمير، مازن العجلة، "تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 1، غزة، 2013.
3. بخيت، حسن علي، إيمان عبد خضير، "العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة (1995-1998)"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد 24، 2000.

4. بريهي، فارس كريم، "الاقتصاد العراقي. فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 27، 2011.
5. بنين، بغداد، قعيد إبراهيم، حسيبة شتحونة، "التمويل الغير تقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي _ دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1987-2016)", الملتقى الدولي الثاني، جامعة محمد بوضايف، المسيلة، الجزائر، 2019.
6. جمعة، احمد حامد، "الاقتراض الداخلي والخارجي في العراق 2020 (رؤية في استدامة الدين)", مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.
7. حسن، يحيى محمود، حسام الدين زكي، "تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15، 2010.
8. سعد، بلال محمد، مهند خميس عبيد، خالد روكان عواد، "العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017)", كلية المعارف الجامعة، العدد 29، 2019.
9. السعيد، ناجي رديس عبد، "الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014)", مجلة كلية البنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد 21، 2017.
10. شندي، اديب قاسم، حيدر كامل نعيم، "تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (1970-2008)", مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 5، 2011.
11. صالح، مظهر محمد، "الاقتراض الحكومي العراقي: بين الضرورات والمخاطر"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2021.
12. صالح، مظهر محمد، "اطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020.
13. العاني، عماد محمد، "الدين الحكومي الداخلي وأثره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)", مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، 2012.
14. عباس، صباح نوري، "أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005)", كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، 2008.
15. علي، احمد بريهي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، البنك المركزي العراقي، قسم البحوث والدراسات 2015.

16. علي، احمد بريهي، "نظرية الدين الحكومي"، البنك المركزي العراقي، قسم البحوث والدراسات، 2020.
17. الفتلاوي، سلام كاظم، صفاء عبد الجبار الموسوي، "قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2017"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 31، 2019.
18. محمد، شيماء فاضل، خليل إسماعيل عزيز، "قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج VAR"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 47، جامعة تكريت، 2019.
19. مرسي، منال جابر، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2021.
20. مرسي، منال جابر، "أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، العدد 8، 2020.
21. النصراوي، سلطان جاسم واخرون، "الازمة المزدوجة واشكالية تحقيق الاستدامة المالية في العراق"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والإدارية، جامعة بابل، المجلد 12، العدد 2، 2020.
22. النويران، ظاهر، "قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية (دراسة حالة بنك القاهرة-عمان)"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حصة الخضر، العدد 4، الجزائر، 2017.
23. الهنداوي، حمدي احمد علي، "العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي... هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، المجلد 2، العدد 2، مصر، 2017.
24. الوائلي، خضير عباس، زينب هادي نعمة، "مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد 14، العدد 56، 2020.

رابعاً// الرسائل والاطاريح:

1. أبو مصطفى، محمد مصطفى، "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية - دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من (1999-2008)", رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة، برنامج المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
2. آل طعمة، حيدر حسين، "تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري-دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2011.
3. جمعة، احمد حامد، "تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة 2005-2015"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة المستنصرية، 2018.
4. حسن، شيماء فارس، "تزايد الدين العام وتأثيره في تخفيض الاستدامة المالية في العراق للمدة(2003-2018)", رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة العراقية، 2020.
5. داود، علي عدنان، "مديات فاعلية سياسة وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة المستنصرية، 2009.
6. زهرة، دريش، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية"، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.
7. العركوب، هاشم محمد، "عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة في أسبابه واثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق (1973-1993)", أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، 1997.
8. عطية، حارث رحيم، "قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (1988-2017)", رسالة ماجستير مقدمة مجلس إلى كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2018.
9. كاظم، اسراء صادق، "تحليل التأثيرات الطويلة والقصيرة الأمد للدين العام على الاستقرار المالي في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2020.

10. الوائلي، خضير عباس، "استعمال اسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2017.

Foreign References

A-Book

1. Abel, Andrew B. & others, Macroeconomics, 8th edition Pearson, USA, 2014.
2. Arnold A. Roger, Economics, 11th edition, Cengage Learning, USA, 2014.
3. Gruber, Jonathan, Public Finance and Public Policy, 5th edition, One New York Plaza, USA, 2016.
4. Mankiw, Gregory, Brief Principles of Macroeconomics, 5th edition, South-Western, USA, 2009.
5. Mankiw, N. Gregory, "Intermediate macroeconomics", 8th edition, Harvard University, USA, 2012.
6. Miller, Roger LeRoy. Economics today, the macro view, 16th edition ,Pearson Education, California, 2012.
7. Mishkin, Frederic S, the Economic of Money, Banking and Financial Market, 9th edition, Person, USA, 2012.
8. Samuelson. Paula, Economics, 19th edition, Mcgraw-Hill Irwin, New York, 2010.

B- Studies Research and Reports

1. Abuzaid, Lotfi Elhadi Mohamed. External debt, economic growth and investment in Egypt, Morocco and Tunisia. Diss. University of Gloucestershire, 2011.

2. Alexander, Chudik, Mohaddes, K., Pesaran, M. H., and Raissi, M., “Is There a Debt-threshold Effect on Output Growth?” International Monetary Fund, IMF Working Paper, USA, 2015.
3. David Alan, Aschauer. Do states optimize? Public capital and economic growth. The Annals of Regional Science, USA, 2000.
4. Handa, Jagdish, “Monetary Economics”, Second edition, published in the Taylor & Francis e-Library, 2009.
5. Ieva, Vosyliute, “The Impact of debt on economic growth in CEE”. A Thesis Presented to the Faculty of ISM University of Management and Economics for Master of Financial Economics, 2014.
6. Isaac, Sanchez, and García, R.,” Public Debt, Public Investment and Economic Growth in Mexico”, International Journal of Financial Studies, 2016.
7. Marta, Gomez-Puig, and Sosvilla-Rivero, S. “Short-run and long run effects of public debt on economic performance”, Evidence from EMU countries, Research Institute of Applied Economics, Working Paper 2015.
8. Misztal, Kumar, S. and Woo, J. “Public Debt and Growth International Monetary Fund”, Working Paper, Journal of Applied Economic Sciences (JAES), 2010.
9. Ugo, Panizza, and Presbitero, A. F., “Public debt and economic growth: Is there a causal effect? Journal of Macroeconomics, 2014.
10. Ugo, Panizza, Presbitero, A. F. Public debt and economic growth in advanced economies: A survey. Swiss Journal of Economics and Statistics, 2013.
11. Rother, Checherita-Westphal, C., P. The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area. European Economic Review, Germany, 2012.
12. Vendula, Kramolisova, Spacilova, L. Public debt and economic growth in European Union countries. In Proceedings of the 13th International Conference „Economic Policy in the european union member countries, 2015.



الملحق (1)
الدين العام وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020)
(بيانات نصف سنوية)

سعر الصرف	الاستثمار	التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	نصف سنوي
1453	0.175655	26.8	53.235	84.881	6.398	2004S1
1461	0.191252	31.95	63.384	68.67	6.496	2004S2
1469	0.206849	37.1	73.533	52.459	6.594	2005S1
1468	0.312774	45.1	84.5605	42.415	6.1195	2005S2
1467	0.418699	53.1	95.588	32.371	5.645	2006S1
1361	0.422749	42	103.546	31.7925	5.4195	2006S2
1255	0.4268	30.9	111.504	31.214	5.194	2007S1
1224	0.489997	21.8	134.265	31.5835	4.825	2007S2
1193	0.553193	12.7	157.026	31.953	4.456	2008S1
1181.5	0.75843	10.5	143.834	26.2055	6.48	2008S2
1170	0.963667	8.3	130.642	20.458	8.504	2009S1
1170	1.203792	5.4	144.582	20.353	9.609	2009S2
1170	1.443917	2.5	158.522	20.248	10.714	2010S1
1170	1.594167	4.05	184.916	20.6425	11.504	2010S2
1170	1.744417	5.6	211.31	21.037	12.294	2011S1
1168	2.561625	5.85	232.7675	20.215	11.915	2011S2
1166	3.378833	6.1	254.225	19.393	11.536	2012S1
1177	5.144333	4	263.9065	18.3165	12.307	2012S2
1188	6.909833	1.9	273.588	17.24	13.078	2013S1
1201	8.297917	2.05	266.2445	18.02	16.518	2013S2
1214	9.686	2.2	258.901	18.8	19.958	2014S1
1230.5	10.6805	1.8	222.226	19.4315	25.9675	2014S2

الملاحق

1247	11.675	1.4	185.551	20.063	31.977	2015S1
1261	9.765834	0.9	191.2375	17.726	39.516	2015S2
1275	7.856667	0.4	196.924	15.389	47.055	2016S1
1266.5	9.076499	0.3	211.323	22.932	47.902	2016S2
1258	10.29633	0.2	225.722	30.475	48.749	2017S1
1233	9.104124	0.3	238.393	30.952	46.3515	2017S2
1208	7.911917	0.4	251.064	31.429	43.954	2018S1
1202	8.039542	0.1	258.6275	31.0085	41.432	2018S2
1196	8.167167	-0.2	266.191	30.588	38.91	2019S1
1198	7.177334	0.2	239.071	29.454	52.5825	2019S2
1200	6.1875	0.6	211.951	28.32	66.255	2020S1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

(2) الملحق

تقديرات الانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية المختارة في العراق للمدة (2004-2020)

Vector Autoregression Estimates						
Date: 09/05/21 Time: 13:30						
Sample (adjusted): 2004S2 2020S1						
Included observations: 26 after adjustments						
Standard errors in () & t-statistics in []						
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	
0.013938	7.08E-05	0.004390	-0.014693	0.051842	0.870127	GDP(-1)
(0.02781)	(0.01318)	(0.00565)	(0.01991)	(0.12370)	(0.09563)	
[0.50118]	[0.00537]	[0.77731]	[-0.73797]	[0.41911]	[9.09890]	
-0.040960	-0.008489	0.002620	0.045901	0.974302	-0.095140	EX(-1)
(0.04865)	(0.02305)	(0.00988)	(0.03483)	(0.21640)	(0.16730)	
[-0.84189]	[-0.36822]	[0.26510]	[1.31777]	[4.50226]	[-0.56867]	
0.262089	0.062830	0.170126	0.672382	-1.256279	0.663386	INF(-1)
(0.35961)	(0.17041)	(0.07304)	(0.25746)	(1.59954)	(1.23661)	
[0.72881]	[0.36870]	[2.32930]	[2.61156]	[-0.78540]	[0.53646]	
-0.231009	0.163933	0.624038	-0.538733	-2.821737	-1.741585	IN(-1)
(0.45322)	(0.21477)	(0.09205)	(0.32448)	(2.01590)	(1.55851)	
[-0.50970]	[0.76330]	[6.77940]	[-1.66028]	[-1.39974]	[-1.11747]	
0.108959	0.746984	-0.051571	-0.006778	0.873690	-0.212620	DE(-1)
(0.13892)	(0.06583)	(0.02822)	(0.09946)	(0.61793)	(0.47772)	
[0.78431]	[11.3468]	[-1.82777]	[-0.06814]	[1.41391]	[-0.44507]	
1.069444	0.121425	0.014241	-0.115152	-1.129102	-0.104679	DI(-1)
(0.08918)	(0.04226)	(0.01811)	(0.06385)	(0.39667)	(0.30666)	
[11.9921]	[2.87331]	[0.78626]	[-1.80354]	[-2.84648]	[-0.34135]	
43.78126	11.56602	-1.849110	-44.54479	44.95937	163.7561	C
(55.3582)	(26.2326)	(11.2433)	(39.6336)	(246.231)	(190.362)	

الملاحق

[0.79087]	[0.44090]	[-0.16446]	[-1.12391]	[0.18259]	[0.86023]	
0.955402	0.976869	0.978092	0.973312	0.975241	0.967024	R-squared
0.941318	0.969565	0.971174	0.964884	0.967423	0.956611	Adj. R-squared
347.0624	77.93415	14.31621	177.8983	6866.386	4103.993	Sum sq. resid
4.273926	2.025289	0.868035	3.059913	19.01023	14.69693	S.E. equation
67.83752	133.7357	141.3777	115.4874	124.7345	92.86384	F-statistic
-70.58071	-51.16338	-29.13525	-61.89290	-109.3843	-102.6935	Log likelihood
5.967747	4.474106	2.779634	5.299454	8.952635	8.437958	Akaike AIC
6.306465	4.812825	3.118353	5.638173	9.291354	8.776676	Schwarz SC
18.40965	28.65915	8.490769	12.86538	1241.558	185.0824	Mean dependent
17.64309	11.60909	5.112619	16.32887	105.3247	70.55645	S.D. dependent
				483531.7	Determinant resid covariance (dof adj.)	
				73638.77	Determinant resid covariance	
				-367.0445	Log likelihood	
				31.46496	Akaike information criterion	
				33.49727	Schwarz criterion	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

الملحق (3)

الأخطاء المعيارية للمتغيرات الاقتصادية المختارة في العراق للمدة (2004-2020)

Standard Errors: Analytic						
Cholesky Ordering: GDP EX INF IN DE DI						
Response of GDP:						
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	Per iod
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	14.69693	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(2.03810)	
-0.202773	-0.280473	-1.592252	1.135429	-0.539556	12.39966	2
(0.59470)	(0.53536)	(1.05133)	(1.90961)	(1.34982)	(2.92488)	
-0.431235	-0.507653	-2.556584	1.360709	-1.274301	10.46169	3
(1.21010)	(0.92187)	(1.68851)	(2.98327)	(2.09627)	(4.39223)	
-0.633322	-0.671099	-2.963003	1.127175	-2.078128	8.905947	4
(1.86594)	(1.24941)	(2.02426)	(3.53067)	(2.48905)	(5.88620)	
-0.767475	-0.775526	-2.938739	0.776428	-2.789182	7.639622	5
(2.56367)	(1.56806)	(2.17828)	(3.77326)	(2.67205)	(7.43120)	
-0.813670	-0.832340	-2.634984	0.520328	-3.273354	6.541493	6
(3.30180)	(1.90241)	(2.26107)	(3.85411)	(2.71427)	(9.02793)	
-0.774735	-0.854299	-2.196986	0.449326	-3.457794	5.514582	7
(4.07885)	(2.26211)	(2.35806)	(3.85944)	(2.64590)	(10.6554)	
-0.671262	-0.852608	-1.742556	0.559861	-3.338174	4.508904	8
(4.89305)	(2.64920)	(2.51827)	(3.83865)	(2.48716)	(12.2913)	
-0.533502	-0.835760	-1.350974	0.790360	-2.967029	3.521978	9
(5.74264)	(3.06281)	(2.75599)	(3.81842)	(2.26281)	(13.9202)	
-0.393049	-0.809533	-1.061681	1.056637	-2.431809	2.585798	10
(6.62721)	(3.50217)	(3.06492)	(3.81271)	(2.00431)	(15.5374)	
Response of EX:						
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	Per iod
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	18.60648	-3.897113	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(2.58026)	(3.68883)	
-2.187174	-0.187620	-2.615345	-3.356044	13.40178	1.699709	2
(0.82607)	(0.81180)	(1.44114)	(2.56005)	(2.66849)	(4.11569)	

الملاحق

-4.072653	-0.441652	-3.665658	-6.618424	7.840621	7.140329	3
(1.55929)	(1.35121)	(2.16955)	(3.74350)	(3.10759)	(5.48671)	
-5.505017	-0.746211	-3.576687	-8.930326	2.836737	11.89469	4
(2.24256)	(1.75778)	(2.52017)	(4.27143)	(3.47583)	(7.01691)	
-6.449824	-1.099846	-2.854484	-9.914994	-0.981200	15.56009	5
(2.95177)	(2.14397)	(2.89647)	(4.82668)	(3.91008)	(8.80578)	
-6.973098	-1.503669	-1.966277	-9.608211	-3.334064	17.96797	6
(3.78175)	(2.58476)	(3.47895)	(5.68219)	(4.46096)	(10.9520)	
-7.206992	-1.955735	-1.263102	-8.329031	-4.264054	19.19577	7
(4.80537)	(3.11531)	(4.15740)	(6.68238)	(5.04179)	(13.4944)	
-7.310334	-2.449893	-0.947351	-6.531872	-4.047140	19.51371	8
(6.05274)	(3.74600)	(4.77380)	(7.59936)	(5.54085)	(16.4404)	
-7.433898	-2.977322	-1.078694	-4.674478	-3.081347	19.29959	9
(7.52389)	(4.48103)	(5.27370)	(8.33128)	(5.89076)	(19.7808)	
-7.696346	-3.529168	-1.606233	-3.123256	-1.780491	18.95022	10
(9.21280)	(5.32882)	(5.71044)	(8.90646)	(6.07853)	(23.5032)	
Response of INF:						
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	Per iod
0.000000	0.000000	0.000000	1.968207	2.282629	-0.528051	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.27294)	(0.49919)	(0.59561)	
-0.223061	-0.105043	-0.534554	1.253993	2.219420	-0.519947	2
(0.12749)	(0.12006)	(0.23115)	(0.44288)	(0.49061)	(0.70998)	
-0.502404	-0.179149	-0.824866	0.403689	1.764199	-0.083665	3
(0.26128)	(0.21630)	(0.37694)	(0.64432)	(0.52797)	(0.94530)	
-0.776584	-0.235374	-0.894835	-0.383500	1.123855	0.584160	4
(0.38706)	(0.28969)	(0.43775)	(0.72225)	(0.55287)	(1.18261)	
-1.006478	-0.284773	-0.805751	-0.975656	0.479011	1.309602	5
(0.49671)	(0.34562)	(0.45384)	(0.72293)	(0.56957)	(1.40232)	
-1.176073	-0.335739	-0.633473	-1.315924	-0.042341	1.965550	6
(0.59252)	(0.39336)	(0.48728)	(0.73417)	(0.60535)	(1.61206)	
-1.288772	-0.393771	-0.449310	-1.413071	-0.373937	2.481349	7
(0.68658)	(0.44344)	(0.56942)	(0.81615)	(0.67446)	(1.83324)	
-1.361128	-0.461696	-0.307281	-1.321648	-0.506011	2.839637	8
(0.79648)	(0.50502)	(0.67819)	(0.95603)	(0.76644)	(2.09689)	

الملاحق

-1.415916	-0.540246	-0.238460	-1.118651	-0.470700	3.064301	9
(0.93868)	(0.58458)	(0.78104)	(1.11087)	(0.86104)	(2.43501)	
-1.476056	-0.628820	-0.251484	-0.882308	-0.323533	3.204187	10
(1.12397)	(0.68622)	(0.86447)	(1.25534)	(0.94302)	(2.87011)	
Response of IN:						
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	Per iod
0.000000	0.000000	0.744391	0.213288	0.243090	0.307868	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.10323)	(0.14895)	(0.15556)	(0.16480)	
0.027586	-0.033967	0.436758	0.502888	0.637887	0.048605	2
(0.03529)	(0.03226)	(0.08609)	(0.15669)	(0.17541)	(0.22758)	
-0.009981	-0.066208	0.137742	0.547302	0.838679	-0.072752	3
(0.07394)	(0.05774)	(0.10596)	(0.20209)	(0.20488)	(0.32300)	
-0.094535	-0.094344	-0.103425	0.411432	0.851590	-0.042056	4
(0.12141)	(0.08672)	(0.14301)	(0.25618)	(0.22464)	(0.42621)	
-0.203769	-0.118338	-0.262771	0.176677	0.720077	0.116070	5
(0.17437)	(0.11756)	(0.17528)	(0.29786)	(0.23602)	(0.53486)	
-0.317093	-0.139621	-0.339095	-0.079949	0.505384	0.355846	6
(0.22780)	(0.14696)	(0.19562)	(0.31666)	(0.24159)	(0.64237)	
-0.419435	-0.160273	-0.347742	-0.299834	0.269123	0.626741	7
(0.27882)	(0.17414)	(0.21142)	(0.32191)	(0.24822)	(0.74585)	
-0.502843	-0.182362	-0.312925	-0.449144	0.060793	0.885869	8
(0.32807)	(0.20076)	(0.23574)	(0.33591)	(0.26497)	(0.84890)	
-0.566208	-0.207524	-0.260507	-0.518467	-0.088723	1.105141	9
(0.37967)	(0.22984)	(0.27391)	(0.37518)	(0.29582)	(0.96119)	
-0.613706	-0.236786	-0.212525	-0.517743	-0.168113	1.273330	10
(0.43975)	(0.26453)	(0.32021)	(0.43705)	(0.33668)	(1.09613)	
Response of DE:						
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	Per iod
0.000000	0.895983	0.844964	-0.774169	-0.846338	1.126687	1
(0.00000)	(0.12425)	(0.21120)	(0.26431)	(0.30848)	(0.36517)	
0.235211	0.773646	0.887964	-0.462122	-0.560263	0.467630	2
(0.08812)	(0.13792)	(0.24554)	(0.35556)	(0.31834)	(0.42800)	
0.436304	0.690768	0.857815	-0.154394	-0.276349	-0.110163	3

الملاحق

(0.16608)	(0.17279)	(0.28745)	(0.43529)	(0.34587)	(0.57263)	
0.602041	0.637937	0.779016	0.095412	-0.034209	-0.609016	4
(0.23778)	(0.20651)	(0.30555)	(0.46013)	(0.35921)	(0.71715)	
0.735573	0.609280	0.680061	0.263297	0.138126	-1.026244	5
(0.30743)	(0.24049)	(0.32177)	(0.47711)	(0.37606)	(0.87170)	
0.844263	0.600886	0.586797	0.350243	0.229395	-1.364762	6
(0.38160)	(0.27906)	(0.35696)	(0.52202)	(0.41020)	(1.04845)	
0.938240	0.609891	0.518184	0.374286	0.244505	-1.636683	7
(0.46820)	(0.32605)	(0.41209)	(0.59932)	(0.46170)	(1.25916)	
1.028505	0.634029	0.484605	0.361705	0.200225	-1.862192	8
(0.57469)	(0.38453)	(0.47656)	(0.69608)	(0.52324)	(1.51644)	
1.125201	0.671467	0.488338	0.339272	0.119298	-2.065918	9
(0.70705)	(0.45717)	(0.54287)	(0.80191)	(0.58786)	(1.83221)	
1.236421	0.720793	0.525487	0.328735	0.024747	-2.272687	10
(0.86999)	(0.54651)	(0.61096)	(0.91465)	(0.65175)	(2.21625)	
Response of DI:						
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	Per iod
1.937091	0.859472	1.109825	-0.349658	0.383990	-3.503428	1
(0.26863)	(0.39815)	(0.44319)	(0.47165)	(0.47712)	(0.68302)	
2.071611	1.016782	1.107001	0.008283	0.098422	-3.469011	2
(0.33522)	(0.45708)	(0.56334)	(0.74136)	(0.62684)	(0.97129)	
2.263026	1.155779	1.124563	0.324280	-0.077911	-3.703260	3
(0.49145)	(0.55399)	(0.74009)	(1.08488)	(0.84379)	(1.49708)	
2.499154	1.290662	1.162627	0.599401	-0.183707	-4.124208	4
(0.72140)	(0.67905)	(0.91139)	(1.39222)	(1.05283)	(2.14569)	
2.773264	1.431116	1.222813	0.837359	-0.247521	-4.677226	5
(1.02209)	(0.83701)	(1.07668)	(1.68599)	(1.25569)	(2.93473)	
3.082769	1.583827	1.307312	1.044611	-0.289145	-5.328288	6
(1.39811)	(1.03475)	(1.24664)	(1.98892)	(1.45533)	(3.88495)	
3.428130	1.753535	1.418154	1.229695	-0.321136	-6.058852	7
(1.85800)	(1.27904)	(1.43383)	(2.31842)	(1.65276)	(5.01611)	
3.811940	1.943781	1.556785	1.402202	-0.350510	-6.861775	8
(2.41279)	(1.57665)	(1.65089)	(2.68861)	(1.85022)	(6.34941)	
4.238219	2.157433	1.723966	1.571700	-0.380455	-7.738023	9

الملاحق

(3.07562)	(1.93480)	(1.91013)	(3.11131)	(2.05255)	(7.90897)	
4.711896	2.397065	1.919929	1.746877	-0.411889	-8.694076	10
(3.86184)	(2.36159)	(2.22319)	(3.59645)	(2.26692)	(9.72307)	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

الملحق (4)

تحليل التباين للمتغيرات الاقتصادية المختارة في العراق للمدة (2004-2020)

Cholesky Ordering: GDP EX INF R DE DI							
Variance Decomposition of GDP:							
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	14.69693	1
0.010994	0.021034	0.677903	0.344718	0.077842	98.86751	19.33873	2
0.045978	0.068108	1.836727	0.635918	0.387732	97.02554	22.22361	3
0.106756	0.133704	3.033656	0.749671	1.059368	94.91685	24.25746	4
0.183038	0.208751	3.983018	0.754002	2.107244	92.76395	25.78754	5
0.258469	0.286214	4.597908	0.726865	3.401034	90.72951	26.96427	6
0.319602	0.362312	4.931292	0.707237	4.728592	88.95097	27.85315	7
0.360934	0.435791	5.086649	0.714484	5.891572	87.51057	28.49208	8
0.384330	0.506461	5.155005	0.768118	6.770482	86.41560	28.92126	9
0.395400	0.574067	5.192586	0.885035	7.340123	85.61279	29.19063	10

Variance Decomposition of EX:							
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	95.79746	4.202536	19.01023	1
0.843978	0.006210	1.206764	1.987100	92.76677	3.189179	23.80772	2
2.836922	0.030567	2.691805	7.310150	77.96265	9.167901	27.44611	3
5.035487	0.076697	3.222466	13.13720	58.01175	20.51640	32.03475	4
6.575333	0.140758	2.905592	16.43377	42.03488	31.90967	37.66390	5
7.469971	0.224140	2.373343	17.13212	31.97564	40.82479	43.58443	6
8.033187	0.334964	1.934504	16.36202	25.92595	47.40938	49.12226	7
8.488410	0.483482	1.633171	15.01735	22.03690	52.34069	53.97376	8
8.944990	0.678510	1.441058	13.58053	19.26118	56.09374	58.15734	9
9.449403	0.924732	1.340459	12.25221	17.09867	58.93453	61.87553	10
Variance Decomposition of INF:							
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	41.37359	55.64835	2.978055	3.059913	1
0.301949	0.066961	1.734091	33.05162	61.51262	3.332763	4.059344	2
1.457937	0.208093	4.661645	27.06467	63.92410	2.683556	4.552532	3
3.781933	0.411635	7.381654	24.04889	60.62664	3.749248	4.892456	4
6.712821	0.628590	8.455094	23.47532	51.58591	9.142264	5.345640	5
9.152782	0.810499	7.810967	23.39885	40.87322	17.95368	6.005819	6
10.69896	0.964614	6.509684	22.50191	32.08773	27.23711	6.810391	7
11.62810	1.127091	5.312764	20.78804	25.83058	35.31343	7.655587	8
12.27968	1.326055	4.414331	18.70510	21.38596	41.88886	8.474930	9
12.84701	1.574369	3.777298	16.60204	18.06412	47.13516	9.252664	10
Variance Decomposition of IN:							
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	73.54071	6.037505	7.842566	12.57922	0.868035	1
0.047317	0.071738	46.31403	18.55282	28.97393	6.040167	1.268194	2
0.032600	0.209747	28.93380	22.64886	44.29474	3.880242	1.624803	3
0.274843	0.405023	21.72776	21.52181	53.14733	2.923233	1.888060	4
1.206793	0.668821	19.83740	18.77507	56.74466	2.767255	2.062169	5
3.114588	0.983100	19.65913	16.50553	54.72730	5.010355	2.208167	6

الملاحق

5.697111	1.279590	18.76201	15.55025	47.63794	11.07310	2.398681	7
8.146091	1.499451	16.51858	15.38240	38.50545	19.94802	2.669811	8
9.950247	1.655498	13.74883	15.07324	30.38940	29.18278	3.009556	9
11.15754	1.798770	11.26743	14.26096	24.27978	37.23551	3.384226	10
Variance Decomposition of DE:							
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	S.E.	Period
0.000000	19.57155	17.40611	14.61158	17.46279	30.94797	2.025289	1
0.879522	22.27751	23.88525	12.92306	16.37742	23.65723	2.508039	2
3.147407	24.06458	28.67409	10.71912	14.17571	19.21910	2.793917	3
6.359006	23.89769	29.75039	8.844477	11.58290	19.56555	3.092479	4
9.513471	21.99262	27.38162	7.575968	9.327989	24.20834	3.475598	5
11.98512	19.42429	23.50677	6.680244	7.591633	30.81195	3.941551	6
13.75597	17.00354	19.66614	5.908747	6.216167	37.44944	4.464885	7
15.03887	15.00555	16.44466	5.179369	5.062799	43.26875	5.026782	8
16.02141	13.41674	13.89506	4.502837	4.090682	48.07327	5.623283	9
16.81539	12.14215	11.90717	3.906022	3.299734	51.92952	6.262549	10
Variance Decomposition of DI:							
DI	DE	IN	INF	EX	GDP	S.E.	Period
20.54216	4.043981	6.743026	0.669319	0.807209	67.19430	4.273926	1
21.82218	4.808693	6.666003	0.331866	0.426290	65.94497	6.071334	2
22.53995	5.321789	6.372055	0.389477	0.279422	65.09731	7.642527	3
22.81665	5.611811	5.963664	0.689718	0.231509	64.68664	9.223536	4
22.78492	5.735557	5.522447	1.082785	0.217089	64.65720	10.90628	5
22.56343	5.751451	5.102429	1.466499	0.210700	64.90549	12.73709	6
22.24392	5.706467	4.732829	1.789956	0.204674	65.32216	14.74437	7
21.88928	5.633073	4.424812	2.038785	0.197635	65.81642	16.94999	8
21.53822	5.551249	4.178300	2.218457	0.189821	66.32395	19.37481	9
21.21191	5.472003	3.987187	2.342260	0.181590	66.80505	22.04145	10

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

Abstract

Over the past four decades, public borrowing, both internal and external, has remained far from the philosophy of borrowing for investment to achieve development, construction and reconstruction as a result of mismanagement of the economic file by the ruling authorities. The development loans associated with the state's investment projects did not constitute more than 10% of the total Iraqi sovereign debt. Iraq continued to depend on oil revenues to pay off unproductive consumer debts, which wasted decades of development and prosperity for the country and billions of oil dollars. The financial impasse becomes more critical with the expansion of public expenditures beyond the limits of the country's financial capacity due to government practices and parliamentary legislation that did not take into account the financial aspect when planning and legislation. Rather, previous governments used to pressure investment expenditures or resort to public borrowing in the event that oil revenues did not absorb the total public expenditures. This exacerbated the risks of exposing the economy and the budget to oil revenues on the one hand, and public borrowing on the other. The research attempts to analyze the impact of public borrowing, both internal and external, on some economic variables in Iraq during the period (2004-2020) by tracking trends in the development of the relationship between public borrowing and economic growth, inflation rates, investment and exchange rates during the mentioned period. Modern standard models (ARDL linear regression model) were used to test the short-term and long-term relationship between the mentioned variables. The results concluded that the effects of the internal and external public debt on economic growth, inflation, investment and exchange rates vary during the short and long term, given that most of the studied variables are directly or indirectly related to the movements of oil prices in global markets. The research came out with a number of conclusions and recommendations.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
University of Karbala
College of Administration &
Economics



Analysis of the impact of public borrowing on
some macroeconomic variables in Iraq for the
period (2004-2020)

By:

Abbas Jawad Ahmed Kishmish

To the Council of the College of Administration and
Economics at the University of Karbala, which is part of
the requirements for obtaining a master's degree in
economic sciences

Supervised by:-

Prof. Dr. Hayder Hussain Al Tuma

2022A.D

1443A.H